جريدة وطنية
تصدر من بني ملال

ملفات تادلة

ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵉⵍⴰⴼⴰⵜ

milafattadla24.com

جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة

جريدة أسبوعية مستقلة شاملة - تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا - مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. - مدير التحرير: حسن إسماعيلي - العدد 570 من 01 الى 15 اكتوبر 2025 الثمن: 4 دراهم

الأستاذ: محمد نجيب الحجام

فقيد جريدة ملفات تادلة

ملف العدد

المغاربة لا يعيشون أزمة خدمات صحية فقط، بل أزمة خيارات سياسية بالأساس

محمد حفيظ:

جيل .. Z

بعيدا من السياسة قريبا منها

****

عائشة العلوي

جيل Z في المغرب:

بين صرخة الحقوق وجرح الانكسار النفسي

تَدَهوُر الوَضع الصحي بالمغرب..

صَرخَة مُجتَمع يَبحَثُ عَن عِلاَج بكرامَة

****

غياب الأمصال المضادة للسعات العقارب ولدغات الأفاعي يكشف هشاشة المنظومة الصحية بجهة بني ملال

عبد القادر حلوط:

"زيارات المسؤولين للمؤسسات الصحية تهدف إلى إطفاء غضب المحتجين أو على الأقل التخفيف من حدته"



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: الدولة تلجأ للقمع للتغطية على فشلها في القطاع الصحي

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح
قسم القضاء الاسري
إرسال عدد:
مضمون عدد:

من السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح
إلى السيد: مدير جريدة ملفات تادلة

الموضوع: نشر إعلان التحجير والتقديم

المرجع: ملف التحجير عدد: 2025/1620/42 .

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

بناء على المقالات الافتتاحية المسجلة بهذه المحكمة بتاريخ: 2025/01/27 والاصلاحيين بتاريخ 25 فبراير 2025 وتاريخ 25 يوليو 2025.
لفائدة السيد: اجباري عبد اللطيف ومن معه الجاعلين محل المخابرة معهم بمكتب الأستاذ صدقي محام بهيأة بني ملال.
ضد من يجب
بحضور : النيابة العامة
والرامي الى التحجير والتقديم على المسماة فاطمة اجباري.
وبناء على قرار هيأة الحكم الصادر بتاريخ 2025/07/16 تحت عدد 2025/211،
يشرفني أن ألتمس منكم التفضل بنشر الإعلان الآتي نصه:

نص الإعلان

"تصرح المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا:
1- في الشكل : قبول الدعوى
2- في الموضوع: الحكم بالتحجير على المسماة فاطمة اجباري بنت محمد من تاريخ صدور هذا الحكم، وبتعيين الأخ الشقيق عبد الرحيم اجباري بن محمد مقدما عليها، مع اشهار الحكم طبقا للقانون وتحميل المدعين المصاريف برفض باقي الطلبات".

والسلام

الامضاء: قسم قضاء الاسرة/ الفقيه بن صالح
حنان أيت زينة
منتدبة قضائية





جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيم نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكزي، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكزي،

أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيم نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: (أ. ف. ب. و. م. ع. أيس بريس)
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف: 0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الإدارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال




من خارج هيأة التحرير

الشباب بين السياق المحلي والدينامية العالمية



محمد ابو القاسم بنكيران

يعيش المغرب – كسائر بلدان العالم – على إيقاع حركات شبابية متجددة، تتخذ أشكالًا مختلفة: رقمية، ميدانية، ثقافية أو حتى عابرة للحدود. النقاش الدائر حول جدوى هذه الحركات يراوح بين من يراها مجرد "انفعالات عابرة" ومن يضعها في خانة "القوة الدافعة للتاريخ". لكن لعل الأجدى هو أن ننظر إليها كظاهرة عالمية متكررة، لها قوانينها الخاصة، وليست بالضرورة خاضعة لمنطق التنظيمات السياسية الكلاسيكية.

- كيف تتكون فئة الشباب وتتجدد؟

الشباب ليس فئة ثابتة بل مرحلة عمرية انتقالية. يبدأ عند أطراف معينة مع بلوغ المراهقة، وينتهي عند أطراف أخرى حين يتحمل الفرد أدوارًا اجتماعية كاملة كالعمل أو تأسيس أسرة. لكن هذه الحدود ليست جامدة، فهي تتداخل بين مجتمع وآخر وزمن وآخر.

ومع مرور الوقت، يحدث تبادل أدوار بين الأجيال: جيل يخرج من دائرة "الشباب" فيورّث قيمه وخبراته وأحيانًا خيباته، فيما يدخل جيل جديد برؤيته وأدواته الخاصة. بهذا الشكل يصبح الشباب سلسلة متواصلة من الموجات المتعاقبة أكثر مما هو كتلة واحدة متجانسة.

- ماذا يعني الشاب في الفضاءات المختلفة؟

بالنسبة للأسرة: هو مشروع ممتد للمستقبل، مصدر أمل وأحيانًا قلق، يختبر توازن العائلة بين التقليد والحداثة.

بالنسبة للمدرسة أو الجامعة: هو متعلم ومجرب، في طور بناء معارفه ومهاراته، لكنه أيضًا يشكل فضاء ضغط على هذه المؤسسات التي تعجز أحيانًا عن تلبية حاجياته.

بالنسبة للشأن العام: هو الفاعل الغائب/الحاضر؛ لا يُعترف به رسميًا كقوة سياسية مستقلة، لكنه يظل موضوع رهانات كبرى تتعلق بالانتخابات، الاحتجاجات، أو السياسات العمومية.

- الشباب بين التأثير والتأثر

الشباب يتأثر بالأنظمة القائمة: الثقافية التي تحدد ما هو مقبول أو مرفوض، الاجتماعية التي تفرض أدوارًا وعلاقات، الاقتصادية التي ترسم حدود الفرص، والسياسية التي تفتح أو تغلق مجال المشاركة. لكنه في المقابل يؤثر بدوره: يبتكر لغات جديدة، يفرض أنماط استهلاك مختلفة، يخلق ضغوطًا على السياسات العامة، ويتبنى قضايا محلية أو حتى عابرة للحدود مثل المناخ أو حقوق الإنسان.

آلية التبني عادة ما تبدأ من حدث رمزي أو صورة أو وسم (هاشتاغ)، ثم تتحول إلى تعبئة تدريجية تتوسع لتشمل مواضيع أكثر عمقًا مع مرور الوقت.

- من التعبير الفردي إلى الموقف الجمعي

يتحول الشباب من أفراد متفرقين إلى موقف جمعي عبر التفاعل المستمر: في المدارس، الجامعات، فضاءات العمل، أو العالم الرقمي. لكن لغة الخطاب المتداولة – الرسمية أو الحزبية – كثيرًا ما تبدو عاجزة عن التعبير عنهم، ما يدفعهم إلى ابتكار لغة خاصة: رموز، صور، موسيقى، شعارات، وحتى سخرية رقمية. الأدوات التي يستعملونها تتغير مع الزمن: من المنشورات والجرائد الطلابية في الماضي، إلى المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي في الحاضر، وصولًا إلى ما هو قادم من منصات افتراضية ووسائط تفاعلية.

-الحالة المغربية

لم تتعامل الدولة في المغرب مع الشباب باعتبارهم رصيداً سياسياً يمكن أن يسهم في تجديد الحياة العامة، بل انتهجت مقاربة معاكسة هدفت إلى تفريغهم من كل حس سياسي. فبعد عجزها عن مواكبة دينامية التعبئة التي عرفها الشباب الجامعي في مرحلة معينة، اختارت سياسة التدمير الممنهج لهذا الوعي. وسخّرت في ذلك أدواتها القمعية، معتمدة على أشخاص محدودي الكفاءة يعانون من عقد نفسية ويجسدون العقلية المخزنية السلطوية. وفي الوقت ذاته، شجعت على التفاهة والسطحية واللامبالاة، لتتخلص مما كانت تعتبره مصدر "إزعاج دائم". ولم يقتصر الأمر على الشباب، بل طال أيضاً النقابات والأحزاب، إلى أن أُفرغت الساحة السياسية من منافسين حقيقيين.

-الحالة الدولية

في الأنظمة الشمولية بالدول المتخلفة، نظر إلى الشباب كأداة للتعبئة والسيطرة، حيث أُخضعوا لمنظمات حزبية ورسمية هدفها ضمان الولاء للسلطة. وأي محاولة مستقلة للتعبير أو المبادرة كانت تُواجَه بالقمع والتهميش، ما أدى إلى قتل روح المبادرة السياسية وإغراق الشباب في الإحباط أو دفعهم إلى الهجرة والمعارضة السرية.

أما في الديمقراطيات المتقدمة، فقد شُكّل الشباب قوة تجديد اجتماعي وثقافي. فمنذ ستينيات القرن الماضي، لعبوا دوراً محورياً في الحركات الطلابية والثقافية والحقوقية، وهو ما دفع الدول إلى استيعاب طاقتهم داخل النقابات والهيئات المنتخبة والمؤسسات الوسيطة، مما سمح لهم بالتأثير التدريجي في الحياة العامة.

ومع تراجع الشموليات، لم يُفتح المجال أمام حرية سياسية حقيقية، بل برزت بدائل على شكل هويات قومية أو طائفية أو قطرية، غالباً بواجهات ديمقراطية شكلية. في هذه المرحلة، أُعيد توظيف الشباب كوقود لصراعات الهوية والانتماء، مما حدّ من قدرتهم على أداء دور مستقل في صناعة المستقبل.

وفي الديمقراطيات المعاصرة، خاصة مع أزمات العولمة والبطالة والهجرة، أصبح الشباب هدفاً مباشراً للخطاب الشعبوي واليمين المتطرف. هذا الخطاب قدّم أجوبة سهلة وسريعة لقضايا معقدة، وأعطى الشباب شعوراً بالانتماء والاعتراف، لكنه في المقابل دفعهم نحو الانغلاق والعزلة بدل الانفتاح والإبداع.

-الإدراك الشبابي بعد كل هذه التحولات

أمام هذه التجارب المتراكمة، أدرك الشباب أنهم كانوا على الدوام مجرد أداة في يد الأنظمة، تُستثمر طاقتهم حيناً وتُستنزف ثم يُستغنى عنهم. ففي الأنظمة الشمولية استُعملوا كوسيلة دعاية وتعبئة، وفي الديمقراطيات الكلاسيكية حُصر دورهم في قنوات محدودة التأثير، بينما جُندوا في مرحلة ما بعد الشمولية لخدمة الهويات القطرية أو الطائفية. ومع صعود الشعبوية، وجدوا أنفسهم مجدداً وقوداً لمشاريع ظرفية تبحث عن شرعية سريعة عبر دغدغة العواطف.

هذا الوعي رسّخ لديهم قناعة بأنهم كانوا ضحايا متكررين لأنظمة تغيّر واجهتها بينما يظل جوهرها قائماً: التلاعب بانتظاراتهم وتوظيف حماسهم لأغراض آنية. لذلك فقد الشباب ثقتهم في الأطر التقليدية، من أحزاب ونقابات ومؤسسات رسمية، واتجهوا إلى تطوير أشكال جديدة من التمرد والعصيان تتجاوز التنظيمات الكلاسيكية.

تجلّت هذه الأشكال في الاحتجاجات الرقمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وفي حركات غير مؤطرة تتبنى مطالب فورية ومباشرة، وفي أساليب ضغط مبتكرة مثل المقاطعة الاقتصادية أو الحملات الفيروسية على الإنترنت. وهي تحركات تقوم على التنسيق الأفقي والانتشار السريع، ما يجعلها عصية على الاحتواء. كما بات الشباب أكثر جرأة في مساءلة الشرعية السياسية والاجتماعية، وأقل ميلاً إلى الطاعة العمياء. وتمردهم اليوم لم يعد بالضرورة عنيفاً أو أيديولوجياً، بل صار مرناً: فردياً عبر الهجرة أو الانسحاب من السياسة، وجماعياً عبر موجات احتجاج متقطعة لكنها مثابرة وعنيدة.

بهذا المعنى، يعيد الشباب تعريف العصيان المدني بما يتناسب مع زمنهم: عصيان متعدد الأشكال، يجمع بين الفعل الواقعي والافتراضي، ويستمد قوته من وعيهم العميق بأنهم لم يعودوا يقبلون دور "الضحية الدائمة".

-النتيجة: نحو وحدة كونية بدائية

الضغط الذي يمارسه الشباب لم يعد مقيداً بحدود الدولة الوطنية أو مرتبطاً بنظام سياسي معين. فبفضل الثورة الرقمية وتشابك الثقافات، أصبح هذا الضغط دورياً يتجدد مع كل أزمة، متكرراً في تجارب متعددة من بلد إلى آخر، توسعياً يطال السياسة والاقتصاد والثقافة، وتبادلياً حيث تنتقل الخبرات وأساليب النضال بسرعة عبر القارات.

وبهذا، تجاوزت موجات الاحتجاج الشبابي الأقطار والأنظمة الحاكمة. فحركة احتجاج في بلد ما تجد صداها في بلد آخر، والوسم الرقمي يتحول إلى رابط كوني، والفعل المحلي يُعاد إنتاجه عالمياً. هكذا ولّدت هذه الدينامية وضعاً جديداً يكاد يفرض على العالم الدخول في حالة بدائية من الوحدة الكونية، حيث يعيش الشباب تجارب متقاربة رغم تباين الأوطان والسياقات.

هذه الوحدة البدائية ليست مؤسسة ولا منظمة، لكنها تقوم على شعور مشترك بالرفض، ووعي متنامٍ بأن القضايا الكبرى (العمل، المناخ، الحرية، العدالة الاجتماعية) لم تعد قابلة للحل داخل حدود الدولة وحدها. ومع تكرار هذه التجارب، يتشكل وعي شبابي كوني، قد لا يكون بعدُ مشروعاً سياسياً متكامل المعالم، لكنه يفتح أفقاً لتحولات عميقة في علاقة الأجيال القادمة بالسلطة والسيادة والهويات الوطنية.

وعليه، فإن ما يقوم به الشباب اليوم لا يمكن اختزاله في كونه مجرد احتجاج ظرفي، بل هو سيرورة تاريخية تعيد ربط مصائر المجتمعات بعضها ببعض، وتزرع بذور وحدة إنسانية بدائية قد تنضج مستقبلاً في شكل أوضح وأكثر تنظيماً.

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تجدد رفضها لمشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني



جددت النقابة الوطنية للصحافة المغربية رفضها لمشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة الذي صادق عليه مجلس النواب وأحاله على مجلس المستشارين مشيرة إلى أن المشروع جاء بتراجعات عن المقاربة التشاركية الدستورية وتجاهل مقترحات النقابة.

واعتبرت النقابة في بيان لها أن بعض مضامين المشروع تمييزية وتمس الشفافية والديمقراطية والاستقلالية، ودعت إلى سحبه أو إعادة النقاش لضمان توافق القانون ومصداقيته وشرعيته.

وشدد المكتب التنفيذي على أهمية التنسيق مع الهيئات النقابية والمهنية والسياسية، والاستمرار في التعبئة الإعلامية والترافعية لمواجهة المشروع التراجعي، مؤكداً أن المواقف الرسمية تصدر فقط عن الرئيس أو بتكليف منه، وأن أي تعبير خارج ذلك لا يعبر عن موقف النقابة الرسمي.

ودعا إلى مواصلة الضغط لحماية التنظيم النقابي وضمان التعددية والتمثيلية والعدالة والمناصفة والشفافية داخل المهنة.

وأشار البلاغ إلى المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي أطرت توصياتها في خمسة مبادئ أساسية تشمل حرية التعبير والتمثيلية والتعددية والاستقلالية والشفافية، مع تقديم 40 توصية دقيقة. وأبدت النقابة أملها أن يصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره بنفس الروح الحقوقية والديمقراطية لضمان احترام القيم الدستورية وحماية التنظيم الذاتي للمهنة واستقلالية المؤسسات الإعلامية.

وتطرق المكتب التنفيذي إلى ملف الدعم العمومي للصحافة، مع انتقاد تغييب النقابة عن المشاورات المتعلقة بالمرسوم رقم 2.23.1041 والقرارات المرتبطة به، وعدم مراعاة الحد الأدنى للأجور والأقدمية المهنية إضافة إلى التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وطالبت النقابة الحكومة بتحديث الاتفاقية الجماعية والرفع من الأجور وضمان الحقوق الاقتصادية للصحفيين. وصرف الدعم في آجاله على كافة المؤسسات بشكل عادل ومتساوي.

وأكد البلاغ رفض متابعة الصحفيين بالقانون الجنائي بدلاً من قانون الصحافة والنشر، داعياً إلى حماية حرية التعبير وتصفية المناخ الحقوقي العام.

وأشار إلى الاستعداد لعقد دورة المجلس الوطني الفدرالي نهاية أكتوبر 2025 لضمان نجاحها ووحدة النقابة في مواجهة أي محاولات تراجعية، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على استقلالية النقابة وحقوق الصحفيين داخل المؤسسات الإعلامية لضمان تماسك واستقرار القطاع الإعلامي.

وجدد المكتب التنفيذي تضامن النقابة مع الصحفيين الفلسطينيين، مستنكراً الانتهاكات الإسرائيلية التي أودت بحياة أكثر من 252 صحفياً ودمرت المئات من المنازل وأجبرت الصحفيين على النزوح. وأكدت النقابة دعمها للمبادرات الدولية المحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، والتزامها بتوثيق الانتهاكات ونقلها إلى الهيئات القانونية الدولية لضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة وحماية حرية الصحافة وحق المواطنين في المعلومة.

ملفات تادلة 24

أوزود.. انطلاق الدورة الثالثة للمهرجان الدولي لسينما الجبل



رفع الستار، مساء الجمعة 26 شتنبر بأوزود بجماعة آيت تكلا بإقليم أزيلال، عن فعاليات الدورة الثالثة للمهرجان الدولي لسينما الجبل، المنظم تحت شعار "الانفتاح على ثقافات الجبال وتثمين التراث الطبيعي والإنساني للمنطقة".

وينظم هذا المهرجان إلى غاية 30 شتنبر الجاري، بمبادرة من مؤسسة صوت الجبل للتراث والتنمية المستدامة، وبشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل، والمركز السينمائي المغربي، وجهة بني ملال خنيفرة، وولاية بني ملال- خنيفرة، وعمالة إقليم أزيلال، وجماعة آيت تكلا (أزيلال)، وبدعم من شركاء آخرين.

وأكدت مديرة المهرجان، بهيجة سيمو، أن المهرجان يطمح إلى جعل أوزود فضاء حاضنا للإبداع السينمائي، ومختبرا لتطوير مسارات التكوين في مهن السينما، معتبرة أن استثمار جماليات الجبل وتحويلها إلى مادة سينمائية من شأنه المساهمة في إبراز التنوع الطبيعي والثقافي للمغرب والترويج له كوجهة سياحية وثقافية عالمية.

وأبرزت بهيجة سيمو، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن السينما تمثل أداة قوية يمكن استثمارها لتعزيز التنمية المستدامة بالمناطق القروية والجبلية، من خلال جذب الإنتاجات السينمائية والتلفزيونية، والإسهام في تحسين البنيات التحتية وخلق فرص شغل وتأهيل الشباب للاندماج في الصناعة السينمائية.

وأشارت إلى أن أوزود شهدت في السنوات الأخيرة تصوير ثلاثة أفلام كبرى بشلالاتها الشهيرة، وكذا إحداث متحف إثنوغرافي بات قبلة للسينمائيين والباحثين من المغرب وخارجه، مبرزة أن هذه الدينامية تعززت بدعم إنشاء قاعة سينمائية محلية ستفتح آفاقا جديدة أمام عشاق الفن السابع.

وتروم هذه التظاهرة الثقافية تعزيز مساهمة السينما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الجبلية، من خلال الاحتفاء بالإنتاجات الروائية والوثائقية التي تتخذ من الجبل فضاء وموضوعا للإبداع، بمشاركة أسماء سينمائية بارزة من إفريقيا وأوروبا وآسيا؛ بما يسهم في تقريب الفن السابع من ساكنة المنطقة.

ويتضمن برنامج المهرجان مسابقة رسمية تتبارى فيها ثمانية أفلام روائية ووثائقية تتمحور حول موضوع الجبل، ويترأس لجنة التحكيم الأديب ووزير الثقافة السابق محمد الأشعري، الذي ألقى محاضرة افتتاحية بعنوان "الفيلم كنص: تأملات شاعر".

وتكرم هذه الدورة الإعلامي الراحل علي حسن، والمخرجة والممثلة لطيفة أحرار، والممثل والمخرج المسرحي عبد اللطيف شوقي، تقديرا لمسارهم وإسهاماتهم في الساحة الفنية الوطنية.

وفي برمجة المهرجان أيضا، عرض أفلام مغربية ضمن فقرة "بانوراما" بالساحة الرئيسية لأوزود، إلى جانب ورشات تطبيقية موجهة لشباب المنطقة يؤطرها أساتذة مغاربة وفرنسيون حول إنجاز الفيلم الوثائقي الأنثروبولوجي.

كما يتضمن برنامج الدورة ندوات أكاديمية يشارك فيها أساتذة جامعيون ونقاد ومهنيون، تناقش موضوع "من الجمال إلى الجلال في سينما الجبال"، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالإنتاج السينمائي في المناطق الجبلية، وسبل تطوير التكوين في هذا المجال.

و م ع/ ملفات تادلة 24

رئيس جماعة القصيبة يرد على شكاية تزوير محضر دورة استثنائية

خرج رئيس مجلس جماعة القصيبة عن صمته بخصوص الشكاية التي تقدم بها 18 مستشارا إلى والي جهة بني ملال خنيفرة، محمد بنرباك، والتي اتهم فيها المشتكون المجلس بتزوير محضر الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 12 غشت 2025، والمتعلقة بالموافقة على اتفاقية شراكة مع جمعية الآفاق لتأطير الشباب والنساء مهنيا وحرفيا.

وأشار رئيس مجلس القصيبة في توضيح له توصلت به ملفات تادلة 24 إلى أن إدراج نقطة اتفاقية الشراكة مع جمعية الآفاق لتأطير الشباب والنساء مهنيا وحرفيا جاء إيمانا من رئاسة المجلس ومكتبه المسير بالمقاربة التشاركية، وبأهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي ومساهم في التنمية، وفي محاولة لنقل تجربة الجمعية بمدينة زاوية الشيخ، باعتبارها ممارسة فضلى، مع وضع العقار البلدي القديم رهن إشارتها.

وأوضح أن المشرع، في المادة 43 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، حدد خمس حالات يُشترط فيها تصويت



أغلبية الأعضاء المزاولين لمهامهم في الجلسة الأولى، وأغلبية الأصوات المعبر عنها في الجلسة الثانية أو بترجيح كفة الرئيس في حالة تعادل الأصوات. وأكد أن هذه الحالات تخص اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص، وليس مع جمعيات المجتمع المدني.

وأكد أن المقرر المتخذ خلال الدورة يقضي بالموافقة، بترجيح كفة الرئيس، على اتفاقية الشراكة مع جمعية الآفاق لتأطير الشباب والنساء مهنيا وحرفيا، وذلك عملا بمقتضيات المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، المؤشر عليه من طرف السلطات الولائية، والتي تنص على: "تتخذ المقررات بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، ما عدا في الحالة التي ينص فيها القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات على أغلبية معينة. وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي ينتمي إليه الرئيس، ويُعد تعادل الأصوات في حالة امتناع الرئيس عن التصويت رفضا للنقطة المعروضة للتصويت."

وشدد رئيس مجلس القصيبة على حرصه الشديد على احترام التداول الديمقراطي، مؤكدا أن محضر الدورة قانوني ولا يشوبه أي عيب، ولا علاقة له بأي شبهة تزوير، معتبرا الأمر مجرد سوء قراءة من طرف المشتكين للنصوص المؤطرة للعمل الجماعي.

وهدد الرئيس باللجوء إلى القضاء ضد ما وصفه بـ"الوشاية الكاذبة" التي تمس شرفه وسمعته ووضعه الاعتباري كرئيس للمجلس، مشددا على أن هذه المعارك الهامشية لن تثنيه عن تطبيق القانون الذي يجب أن يسود ويحكم، ولن تجعله يرضخ لأي محاولة ابتزاز مهما كان مصدرها أو الجهة التي تقف وراءها.

ملفات تادلة 24

هل مجموعة 8 صيغة لتذويب التراكتور؟ أم تراكتور بصيغة جديدة؟

أكيد أن المغرب يعيش حراكا ودينامية كثيفة وسريعة، تغطي كل المجالات الاجتماعية والسياسية، المدنية والرسمية، لم يسبق لها مثيل، منذ 20 فبراير من السنة الحالية، وجل الأطراف (خصوصا المخزنية وامتداداتها المدنية) تراهن على أن نهاية سنة 2012 سيكون جدول أعمالها قد أنجز واكتمل تنفيذ الإخراج والبناء.

الملامح العامة والخطوط العريضة للخريطة السياسية المقبلة واضحة منذ الآن ليس فقط للنخب بل كذلك لعامة الناس رغم اختلاف زاويا ومواقع النظر.

أكيد كذلك أن العنوان المشترك هو بناء دولة المؤسسات والحق والقانون، والتي هي بالذات الدولة التي تستوجب تداولا على السلطة وتنافسا في الاقتصاد، لأن قوتها تستمد من قوة المجتمع المدني المبني على فاعلين سياسيين و اقتصاديين ومهنيين أقوياء، عكس دولة المخزن التي تستمد قوتها من ضعف المجتمع المدني وذيلية فاعليه.

المجتمع المدني الآن في المغرب يعيش على إيقاعين، إيقاع الذيلية السياسية (الأحزاب) والاقتصادية (تنامي اقتصاد الريع والامتيازات) كقاعدة لاستمرار دولة المخزن وإعادة إنتاجه وديمومته، إيقاع الحراك الاجتماعي بفاعليه السياسيين والجمعويين الحاملين لمشروع مجتمعي أساسه دولة الحق والقانون المبنية على التداول على السلطة و اقتصاد المنافسة، هذا الإيقاع الثاني يزداد إتساعا و ابتعادا عن دائرة اشتغال فاعلي الإيقاع الأول المخزني في المضمون والحداثي في الشكل والإدعاء، خصوصا في دائرة الفعل المباشر وهي الانتخابات، التي ستشكل نسبة المشاركة فيها قاعدة المؤسسات المقبلة وبالتالي قاعدة الدولة في حلتها –الجديدة- .

كان المرحوم الحسن الثاني إزاء كل دورة سياسية يقدم على خطوات إجرائية موازية للنصوص من قبيل التضحية ببعض خدام المخزن وتقديمهم للمحاكمة كمسؤولين عن الفساد، إطلاق سراح معتقلين سياسيين وعودة منفيين وخلق مناصب شغل، لتوفير الجو الملائم للدورة السياسية.



المغرب الآن أمام دورة سياسية حاسمة وأكثر حساسية بثقل جدول أعمالها وسخونة حراكها، دستور جديد، تقطيع ترابي جديد، ترسانة كبيرة من القوانين الجديدة يجري العمل على تنزيلها وتجسيدها، لكن صداها مختلف لدى الإيقاعين السابقين الذكر، فالحراك الاجتماعي الشعبي يتطلع إلى إجراءات ملموسة إلى جانب النصوص الغير القادرة على ردع الفساد فبالأحرى إزالته، حيث لم تتم لا محاكمات ولا متابعات في هذا الشأن، ولم تفتح أو تفعل ملفات الافتحاص الكثيرة والمدينة لعدة رؤساء مجالس ومؤسسات عمومية؟ بل إزداد اقتصاد الريع والامتيازات وتقوت مؤسساته الاحتكارية (الممنوع) على مجلس المنافسة مساءلتها رغم دسترته؟.

إذن هناك مفارقة مغربية محضة، جرأة في التعديلات الدستورية والقوانين تقابلها الاعتماد على أحزاب مصنوعة بقرار وميزانية مكلفة بمهمة تسويق خطاب الإنقاذ والتحديث، يا للغرابة حزب الحمامة يقود مجموعة الثمانية ومزوار يتزعم مشروع تحديث المغرب وتحقيق التنمية وربح الرهان، وحزب التراكتور الذي أحدث ليسود في سنة 2012 يعيش خفوتا كلما اقتربت 2012، فهل مجموعة الثمانية هي صيغة لتذويب التراكتور؟ أم التراكتور بصيغة جديدة؟

مهما يكن فالمجموعة هي قاعدة مخزنية بامتياز وضيقة بامتياز ومناقضة لطموحات المرحلة المعلنة رسميا والمطلوبة شعبيا على لسان 20 فبراير، والقوى الحقوقية والسياسية والجمعوية والشبابية الغير المصنوعة بقرار وميزانية وهي بالتأكيد الأكثر قاعدة وامتداد والمفتوحة على المستقبل، فلماذا لا يفتح حوار مباشر من أعلى مراكز القرار معها لتشكل قاعدة عريضة للمؤسسات وللدولة ولمستقبل البلاد والعباد؟ لكن طبعا هناك ثمن ومقابل لهذا وهو ما لم يتم دفعه والقيام به لحد الآن ومنه: تنزيل فصل السلط، محاكمة المفسدين ومحاربة اقتصاد الريع لان الاحتكار في الاقتصاد هو الوجه الثاني للاستبداد في السياسة.

العدد 234 أكتوبر 2011



المصطفى القرواني

تَكَبُّر وعَجرَفَة بعض المَسؤولين.. حين يَختفي التواضُع وتَنهارُ الثقَة !

لا يختلف اثنان في أن المنصب الإداري أو السياسي ليس امتيازا شخصيا بقدر ما هو تكليف لخدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة. غير أن الواقع المغربي يكشف، في كثير من الأحيان، عن نماذج لمسؤولين يركبون مَركب الغرور، ويُسقطون واجب التواضع الذي يُفترض أن يكون سِمَة القائد والإداري الناجح.

المشكلة لا تكمن فقط في قرارات قد تكون خاطئة أو مُتسرعة، بل في السلوك اليومي الذي يعكس كِبراً غير مبرر وعجرفة قاتلة: مسؤول يشيح بوجهه عن أسئلة الصحافة، آخر يتهرب من الإنصات لنبض الشارع، وثالث يتعامل مع المُرتفقين وكأنهم أعداء لا مُواطنون أصحاب حقوق. هذه السلوكات تزرع فجوة عميقة بين الإدارة والمجتمع، وتُذكي الشعور بالغُبن وانعدام الثقة.

ولعل أبلغ ما يفضح هذا السلوك المتعجرف قول الله تعالى:

﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: 23].

فالتعالي والتكبر على الناس ليسا من سِمات القادة الحقيقيين، بل من علامات النقص في الوعي والإيمان، ومن أسباب سقوط هيبة المنصب قبل انتهاء مدته.

في المشهد المغربي، لا تخلو الذاكرة من صُور لمسؤولين جرى تداولها في وسائل الإعلام: وزير يغادر قاعة البرلمان غاضباً لمُجرد أن أحد النواب واجهه بسؤال مُحرج، عامل إقليم يوبّخ مواطناً أمام الملأ بدل أن يصغي لانشغاله البسيط، ورئيس جماعة يقابل شكايات السكان بالاستهزاء وكأنها عِبْء ثقيل على صدره. هذه النماذج، وإن بدت فردية، فإنها تكشف ذهنية مُترسخة تعتقد أن المنصب يعطي لصاحبه سلطة فوقية، في حين أن الدستور المغربي نَصَّ صراحة على أن المسؤولية ربط بالمحاسبة لا بالتسلط.

وفي المُقابل، تحتفظ الذاكرة أيضا بصور مُشرقة لمسؤولين طبعوا مَسارهم بالتواضع، من بينهم ولاة وعمال ووزراء لم يترددوا في النزول إلى الشارع، أو الجلوس مع المواطنين في المقاهي والبيوت لسماع هُمومهم، فأكسبهم ذلك احتراماً مُضاعفاً، وجعل أسماءهم تُذكر بالخير حتى بَعد مغادرتهم الكرسي.

إن كِبر بعض المسؤولين وعجرفتهم لا تعكس قوة ولا هيبة، بل تكشف فراغا داخليا وهشاشة في الوعي بالمهمة الملقاة على العاتق. أما المسؤول الحقيقي، فتواضعه هو مَصدر قوته، وقدرته على التواصل هي أساس نجاحه.

ويبقى السؤال الجوهري: متى يدرك هؤلاء أن المنصب زائل، وأن ما يبقى هو أثر السلوك وصدق العطاء؟



المهدي العلوي

دور التدخل الأجنبي وأشكاله في تدهور أوضاع المغاربة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية

التدخل الأجنبي في المغرب لم يكن مجرد حدث عابر، بل هو عملية مستمرة لها جذور تاريخية وتأثيرات عميقة على مختلف المستويات: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية و القافية. فقد لعبت القوى الخارجية دورًا كبيرًا في التحكم بمصير البلاد منذ الاستعمار وحتى اليوم، حيث تستمر بعض الدول والمؤسسات الدولية في فرض سياسات تؤثر سلبًا على أحوال المغاربة.

1. التدخل الاستعماري: الجذور الأولى للتدهور

الاستعمار الفرنسي والإسباني (1912-1956)

فرضت فرنسا وإسبانيا الحماية على المغرب، مما أدى إلى تفكيك الاقتصاد التقليدي وإخضاعه لخدمة المصالح الاستعمارية.

تم استنزاف الموارد الطبيعية مثل الفوسفات والمعادن، حيث قامت فرنسا باستغلال مناجم الفوسفات في خريبكة لصالح اقتصادها.

إضعاف البنية القبلية والمقاومة الشعبية عبر سياسات "فرق تسد"، مثل تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ فرنسية وإسبانية، مما خلق تفاوتًا اقتصاديًا واجتماعيًا لا يزال المغرب يعاني منه حتى اليوم.

التبعية الاقتصادية بعد الاستقلال

رغم انتهاء الاستعمار، إلا أن المغرب بقي تابعًا اقتصاديًا لفرنسا وإسبانيا، حيث تهيمن الشركات الفرنسية على القطاعات الحيوية مثل Orange))، شركة رونو للسيارات، وقطاع البنوك مثل بنك BMCIالفرنسي.

أبقت فرنسا نفوذها من خلال الاتفاقيات الاقتصادية، مثل اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، التي تسمح لسفن إسبانية وأوروبية بالصيد في المياه المغربية مقابل مبالغ ضعيفة لا تعود بالفائدة الكبيرة على الاقتصاد المغربي.

2. التدخل الاقتصادي: الهيمنة عبر المؤسسات المالية.

القروض الدولية والفخاخ الاقتصادية

منذ الثمانينات، فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التقويم الهيكلي، مما أجبر المغرب على تقليص الإنفاق الاجتماعي وخصخصة القطاعات الحيوية.

مثال: بيع شركة "لاسامير" المصفاة الوطنية الوحيدة لتكرير النفط لشركة سعودية (كورال)، مما جعل المغرب يعتمد على الاستيراد بدلًا من الإنتاج المحلي للوقود، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

تحكم الشركات الأجنبية في الاقتصاد

الشركات متعددة الجنسيات تستغل موارد المغرب الطبيعية دون تحقيق تنمية حقيقية داخل البلاد.

مثال: شركة "OCP"للفوسفات تسيطر عليها فرنسا بشكل غير مباشر من خلال صفقات طويلة الأمد، حيث يباع الفوسفات الخام بثمن زهيد بينما يتم تصنيعه في أوروبا بأسعار مرتفعة.

التبادل التجاري غير العادل

المغرب يصدر مواد خام مثل الفوسفات والأسماك، لكنه يستورد مواد مصنعة بتكاليف مرتفعة، مما يخلق خللاً اقتصاديًا دائمًا.

مثال: الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي تجعل المنتجات الأوروبية تدخل السوق المغربية برسوم جمركية منخفضة، بينما تواجه المنتجات المغربية عوائق في الأسواق الأوروبية، مما يضر بالصناعة المحلية.

3. التدخل السياسي: الضغط والتأثير على القرار المغربي.

التحكم الفرنسي والإسباني في السياسة الداخلية

فرنسا ما زالت تتحكم في كثير من القرارات السياسية من خلال علاقاتها القوية مع النخبة الحاكمة.

مثال: فرنسا كانت من أوائل الدول التي دعمت المغرب بعد احتجاجات 2011، مما ساعد على الحفاظ على النظام القائم دون تغييرات جذرية.

التبعية للغرب في السياسات الأمنية والعسكرية

المغرب يعتمد على التحالفات العسكرية مع فرنسا وأمريكا، لكنه بالمقابل يخضع لضغوط سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية.

مثال: صفقات شراء الأسلحة من فرنسا مثل مقاتلات "ميراج" وطائرات "رافال" كانت بشروط سياسية تخدم النفوذ الفرنسي في المنطقة.

التأثير الخليجي: المال مقابل الولاء

بعض الدول الخليجية، مثل الإمارات والسعودية، تستخدم الاستثمارات والمساعدات المالية للتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية في المغرب.

مثال: استثمارات الإمارات في قطاع العقارات (مثل مشروع "مارينا الدار البيضاء") جعلت بعض الأراضي تستغل لصالح مستثمرين خليجيين بدلًا من المغاربة.

4. التدخل الثقافي والإعلامي: الهيمنة على العقول.

التأثير الفرنسي على التعليم والثقافة

استمرار هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة يكرس التبعية الثقافية.

مثال: فرض الفرنسية كلغة رئيسية في الإدارة والتعليم العالي، مما يصعب اندماج المغاربة في سوق العمل العالمي حيث الإنجليزية أصبحت اللغة الأكثر طلبًا.

الإعلام الأجنبي وصناعة الرأي العام

القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الغربية تفرض أجندات تخدم مصالحها، مما يؤثر على الوعي الجماعي للمغاربة.

مثال: التغطية الإعلامية الفرنسية السلبية لكل تحركات الإصلاح في المغرب، مع الترويج للثقافة الاستهلاكية التي تزيد التبعية الاقتصادية.

5. التدخل العسكري والجغرافي: الضغط عبر النزاعات.

ملف الصحراء المغربية واستغلاله سياسيًا

القوى الكبرى، خاصة فرنسا وإسبانيا، تستغل قضية الصحراء للضغط على المغرب سياسيًا واقتصاديًا.

مثال: إسبانيا تستغل ملف الصحراء للضغط على المغرب في قضايا مثل الهجرة والاتفاقيات الاقتصادية، كما ظهر في أزمة المهاجرين في سبتة ومليلية عام 2021.

التحكم في الثروات البحرية

إسبانيا والاتحاد الأوروبي يستغلان الاتفاقيات البحرية للحصول على حصة كبيرة من الثروة السمكية المغربية بأثمان منخفضة.

مثال: اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي تمنح الأوروبيين أكثر من 90% من الأسماك المصطادة من المياه المغربية، مقابل مبالغ زهيدة.

التعاون العسكري بدلًا من التواجد العسكري الأجنبي

لا توجد قواعد عسكرية أمريكية في المغرب، بل هناك تعاون عسكري قوي مع الولايات المتحدة.

مثال: مناورات "الأسد الإفريقي" السنوية، التي تجمع الجيش المغربي مع القوات الأمريكية وقوات دول أخرى لتعزيز التعاون الدفاعي.

5 كيف يمكن مواجهة التدخل الأجنبي؟

تعزيز الاستقلال الاقتصادي:

الاستثمار في الصناعة المحلية وتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية.

دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بدلًا من ترك السوق للشركات الأجنبية.

إصلاح التعليم وتعزيز الهوية الوطنية:

إنهاء الهيمنة الفرنسية على المناهج التعليمية وإدخال اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية.

تحقيق ديمقراطية حقيقية:

إعطاء الشعب دورًا أكبر في اتخاذ القرار وتقوية المؤسسات الوطنية ضد الضغوط الخارجية.

تنويع العلاقات الدولية:

تقليل الاعتماد على فرنسا وأوروبا من خلال تعزيز التعاون مع الصين، تركيا، وروسيا لتحقيق توازن في العلاقات الخارجية.

إذا استمر المغرب في الخضوع لهذه التدخلات الأجنبية، فسيظل يعاني من أزمات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية و ثقافية تمنعه من تحقيق تنمية حقيقية تخدم مصلحة الوطن والمواطن المغربي.



بين مفاصل الصخرة تنبت عشبة القبّار

Capparis spinosa

مليكة أبو الحرمة





التوابل والأعشاب، أجزاء من نباتات مختلفة تزرع لموادها العطرية أو اللاذعة، وقد تكون أحيانا غير مرغوب فيها. تتكون التوابل والأعشاب من الجذور، والمصابيح، واللحاء، وبراعم الزهور، والفواكه، والبذور، والأوراق.. وتنقسم عادة إلى فئات التوابل وبذور التوابل والأعشاب. وبذور التوابل هي ثمار عطرية صغيرة وثمينة.

"اهدئي أيتها الرياح الشمالية، وتعال أيها النسيم الجنوبي، وهب صوب حديقتي كي تزهر أشجار التوابل وتحمل ثمارها" أغنية سليمان.

قال الشاعر الإيرلندي توماس مور:

هذه الطيور الذهبية التي تهبط في وقت التوابل
في الحديقة ثملةً بهذا الطعام العذب
الذي جذبهم عطره فوق فيضان الصيف
وتلك الطيور تحت أشعة الشمس
العربية الرقيقة
تبني أعشاشها المبطنة
بالقرفة.

صحيح أن نبات القبار من التوابل، لكن استعماله محدود؛ يستعمل القبّار بعد تخليله خاصة بالبلدان الأوروبية، ويستعمل أيضا بعد تجفيفه وطحنه حتى يصير ناعما، فيستعمل في الطبخ. كما أنه يستعمل كمشروب مثل الشاي، كما يستعمل في الوصفات العلاجية، يشترك مع التوابل في تسكين الألم..

ليست لنبات القبّار تأثيرات جانبية بعد استعماله، على عكس العديد من التوابل.

يحتوي نبات الكبّار على عشر مكونات كيماوية تسمى المواد النشطة، أهمها مادة الكابارسين AوB، والكبَّريلوزيت، الروتين، الكويرستين، الفلازيم، الايوراسيل، الدتراكينون، والإيبوكَزونتين، الصوديوم..

مكون الكويرستين مكون كيماي طبيعي يقي من سرطان الرئة.. نبات الكبّار منشط للدورة الدموية، مخفظ لنسبة الكولسترول في الدم، ومنظف للكبد..

وله حضور قوي في المطبخ الأمازيغي، كواحد من أهم التوابل، وكعشبة طبية؛ يقول الأمازيغ عن تايليلوت (القبّار): " تَمْغَارْتْ يْلاَّ وْصْمِّيضْ تْشْ الحلْبَة تَايْلِيلُوتْ".

هناك منطقتان تنتجانه، عبدة آسفي، ومنطقة تاونات (تسّا)، وهما تنتجانه بكثرة، وهو من المنتوجات المصدرة نحو الخارج، غير أن استهلاكه الداخلي محدود.

يتصدر المغرب قائمة مصدري القبّار؛ ويساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي؛ وتقدر صادرات المملكة من نبات الكبّار –حسب إحصائيات رسمية- ما بين 12 ألفا و14 ألف طن، بقيمة مالية تقدّر بحوالي 25 مليون دولار سنويا.

يمتدّ موسم إنتاج القبّار لأربعة أشهر، ابتداء من يونيو إلى نهاية شتنبر. والقبّار قابل للتخزين مدّة سنتين في الماء والملح..

"تحتاج عملية القطاف إلى الصّبر والعمل ساعات طويلة، في حر الصيف الشديد، فالبراعم تجنى بصعوبة كل حبة يتم قطفها محاطة بالأشواك، التي تنفد إلى الأيدي من فوق القفازات، لكن هذا الموسم نعمة من الله، نحقق منه مردودا ماديا يساند حاجة أسرتي في صناعة المونة وتكاليف المعيشة الصعبة.." والمرأة الريفية، امرأة محبة وصادقة..

عندما يزور المرء في أيامنا هذه بعض آثار الحواضر التجارية للعالم القديم مثل تدمر في بلاد الشام على وجه التحديد، تبهره هذه المدينة، ويقول: كم كانت هي رائعة أيام مجدها، لكن خلف هذه الروعة لا بد أن يقول الإنسان: كم كان التدامرة أثرياء حتى أنفقوا على أوابدهم من شوارع ومعابد ومقابر وبيوت وساحات وغير ذلك؟ فمن أين جاء هذا الثراء، وما هي مصادره؟ قطعا لم يأت عن طريق الزراعة، بل أتى عن طرق التجارة، لكن ليس التجارة الداخلية، بل التجارة العالمية، والسؤال الذي يقفز الآن إلى الواجهة هو: بأية بضائع وبأي سلع تاجر التدامرة؟ لقد تاجر التدامر بالبخور والحرير والجواهر والذهب والفضة والتوابل..

كان العالم القديم مهدا لتجارة التوابل، فقد كان عالما مزدهرا، امتد هذا العالم من الصين جنوبا إلى جنوب شرق آسيا وغربا إلى الهند والجزيرة العربية. ولأكثر من 3000 سنة، حافظ على بقائه واتصل مع البحر الأبيض المتوسط من الجنوب الغربي إلى إفريقيا والجزيرة العربية، من الشمال الشرقي بواسطة طريق الحرير عبر آسيا الوسطى؛ وقد ساعدت الرياح الموسمية على تجارة التوابل.

"إن خريطة التوابل تتغير بتغير موازين القوى، فبانحطاط الامبراطورية الرومانية، وبحلول عام 500 للميلاد خسرت تجارة البهار التي أنشأها الرومان.. ولد محمد عام الفيل، سنة 750 بعد الميلاد. تاجر محمّد صلعم بالبهارات، وتزوج من تاجرة بهارات، ورسم الاسلام عالما تجاريا بعد القرن الثامن.. في عام 711، عبر طارق بن زياد مع جيشه المسلم البحر المتوسط نحو جنوب إسبانيا، ومن بغداد إلى قرطبة نشطت تجارة التوابل"..

يجب قراءة الحكاية التي رواها ابن خرّادابه –موظف بريد في بغداد- عن مجموعة من التجار من إمبراطورية الفرنجة (فرنسا وألمانيا الغربية في أيامنا هذه). كان هؤلاء التجار يتكلمون العربية، والفارسية، واليونانية، واللاتينية، والفرنسية، والإسبانية والسلافية.. كانوا يبحرون من أرض الفرنكيين الواقعة في البحر الغربي (البحر الأبيض المتوسط) ليصلوا إلى الفرما في برزخ السويس. ومن هناك يقومون بنقل بضائعهم على ظهور الجمال، ويسافرون عبر اليابسة إلى ميناء القلزم على البحر الأحمر، ليبحروا من هناك إلى الجار وجدّة، ومن ثمة إلى السند، والهند والصين.. وربما سلك هؤلاء التجّار طريقا شرقيا، وتوجّهوا جنوبا على طول نهر الفرات إلى بغداد، ثم نزولا إلى نهر دجلة حتى الخليج العربي، ومن ثمة إلى الهند ومناطق أخرى في الشرق.

يتبـع

دور "إسـرائيل" في إفـريقيا

محور مداخلة الشهيد المهدي بنبركة

في ندوة فلسطين العالمية بالقاهرة ما بين 30 مارس إلى 6 أبريل 1965

اشهر قبل اختطافه واغتياله



... رغم الظروف التي يعيشها شعبنا في المغرب حيث تعلمون ان المذابح الوحشية التي تعرض لها طلابنا وجماهيرنا الشعبية، حتى تجاوز عدد القتلى 350 قتيلا وتجاوز عدد المسجونين الآلاف والمحكوم عليهم جملة إلى اليوم أزيد من ألف، كل ذلك لم يمنعنا من حضور هذه الندوة لنعبر لإخواننا عن تضامننا غير المشروط، التام واللانهائي في المعركة لتحرير فلسطين.

وإن الموضوع الذي شرفني الإخوان، بأن طلبوا مني تقديمه في هذه الندوة، هو دور إسرائيل في إفريقيا، أو يمكن أن نسميه بالواقع الإسرائيلي في القارة الإفريقية. فمن واجبنا أن نعرف هذا الواقع كما أنه من واجبنا أن نعلن رفضنا لهذا الواقع ككل واقع استعماري، لأننا نرفضه كعرب ونرفضه كمناضلين ثوريين، نرفضه كعرب لأن دور إسرائيل في إفريقيا هو جزء من مخطط استعماري ضد الثورة العربية، ونرفضه كمناضلين ثوريين لان دور إسرائيل في إفريقيا جزء من الخطة الاستعمارية ضد الحركة التحررية العالمية.

إن إسرائيل تعتبر أن دورها في إفريقيا وفي مجموع البلاد المتخلفة دور حيوي. وقد قال بن جوريون أمام المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرين " إن المستقبل الاقتصادي الإسرائيلي ووضعها الدولي يتوقفان على الروابط التي نجتهد إقامتها مع إفريقيا وآسيا"، وقال ليفي اشكول "إن مستقبل الأجيال المقبلة في إسرائيل مرتبط بمقدار كبير بنشاطنا في القارة الإفريقية".

ومن الواجب علينا في هذه الندوة أن نواجه هذا الموضوع، مواجهة علمية وموضوعية فنعرف كيف استطاعت إسرائيل أن تلعب دورا في إفريقيا، وهي تلعبه، وكيف نستطيع نحن أن نمنع إسرائيل أن تكون أداة للاستعمار في إفريقيا ضد مطامح الشعب العربي وضد مطامح الشعوب الإفريقية نفسها.

1- الاستعداد للمهمة:

إن هذه الأداة قد أعدت لتقوم بهذه المهمة. فالاستعمار يصوغ أداته لتقوم بواجبها ضد مطامح الشعوب سواء كانت هذه الأداة حكما عميلا أو منظمة مصطنعة أو حكما دخيلا مثل إسرائيل. وقد حرصت إسرائيل على أن تكون من نفسها وتعطي لوجهها صورة تناسب وتمهد وتسهل هذه المهمة، فقد ارادت ان تكون بالنسبة للدول المتخلفة وبالنسبة لدول إفريقيا الفتية بالخصوص النموذج المثالي الذي يجب أن يحتذي، والنموذج الذي يجب أن يمنح لهذه الدول الخبرة التي هي في حاجة إليها لمواجهة المشاكل التي تجدها أمامها غداة الاستقلال.

فقد قالت غولدا مايير مثلا أمام البرلمان الإسرائيلي لتبرير سياسة إسرائيل بإفريقيا :"إننا دولة ديمقراطية وصغيرة ليست لها مطامع توسعية، وتتمتع بالخصال التي تلفت نظر الأفارقة، فنحن مثلهم دولة جديدة واجهت وما تزال تواجه مشاكل متشابهة، وقد اكتسبت بعض التجارب الفريدة في مناهج التنمية وفي أساليب الرواد التي قد تفيد هذه الدول".

نعم هذه الأسطورة، وسنرى أنها أسطورة، ولكن كان لها مفعول. فقد نجد مثلا موديبو كيتا وهو أحد الزعماء في إفريقيا الثورية قد انخدع بها. ماذا كان يقول سنة 1958 بسبب اتصالاته الأولى بإسرائيل، وعدم معرفته لحقيقة الوضع في إسرائيل ؟

قال موديبو كيتا "لقد أصبحت إسرائيل قبلة تحج إليها الشعوب الإفريقية لتستلهم منها أسلوب بناء بلادها. وأن إسرائيل غدت بحق المثال الحي للشكل الإنساني الذي يبنى على أساسه المجتمع الجديد ".

ونستمع إلى احد الطلبة يتحدث قائلا: "يمكنني إذا ذهبت إلى الولايات المتحدة أن أدرس تاريخ التنمية الاقتصادية ولكن إذا ذهبت إلى إسرائيل فإنني أستطيع أن أشاهد النمو فعلا".

ونجد الرئيس نيريري، وهو أحد زعماء إفريقيا التقدمية أيضا يقول في نوفمبر 1960 : "إن إسرائيل بلد صغير ولكنها يمكنها أن تفيد كثيرا بلدا كبلادي، ويمكننا أن نتعلم منها كثيرا ، لأن مشاكلنا ومشاكل تنجانيقا تشبه مشاكل إسرائيل. ما هي هذه المشاكل؟

يقول نيريري: "إنها مهمتان رئيسيتان تنتظراننا: بناء الأمة و تغيير وجه الأرض طبيعيا واقتصاديا".

هكذا مهدت لنفسها إسرائيل لتقوم بدورها، وهكذا صيغت الأداة لتقوم بمهمتها، وما هي هذه المهمة؟ وما هي الدوافع التي دفعت بإسرائيل ودفعت بالاستعمار لاستعمال إسرائيل لتقوم بمهمتها في آسيا وخاصة في إفريقيا؟.

العوامل الدافعة:

إنها من نوعين كما قلنا، من جانب خدمة لأهدافها ضد العرب، ومن جانب ثان خدمة للاستعمار الدولي.

لقد كان من المهم بالنسبة لإسرائيل بعد ما ضرب عليها الحصار العربي أن تحطم هذا الحصار، وأن تبحث عن متنفس وعن سوق في آسيا وإفريقيا، وفي نفس الوقت أن تعمل على تطويق البلاد العربية بالموالين لوجهة نظر إسرائيل.

يقول بن جوريون أمام الكنيست في أكتوبر 1960: إن عطف الأمم القريبة والبعيدة وصداقتها لها العاملان اللذان يمكناننا مع الزمن من أن نخترق سور الحقد والمقاطعة الذي يحيط بنا ".

فإسرائيل أسست في قلب الأمة العربية لتغزو البلاد العربية مثل ما كان يغزوها الاستعمار، وبافتقادها لهذ السوق العربية، أخذت تبحث عن سوق جديدة أو ما يمكن أن نسميه " رئة جديدة تتنفس منها ".

والمهمة الثانية، علاوة على هذه الرئة الحيوية، فأن إسرائيل ومن ورائها الاستعمار تريد تجنيد الأصوات في الأمم المتحدة نظرا لأهمية الوزن الدولي الذي أصبح يشكله المجموعة الإفريقية والأسيوية طمعا في الحصول على تأييد أو على الأقل على موقف حياد.

يتبـع



ذ. التهامي ياسين

في المسألة الثقافية..

أعترف أنني من القراء الأوفياء لكل ما يكتبه ذ عبد العروي والراحل محمد عابد الجابري لسبب أساسي هو ارتباطهما بالمجتمع المغربي وبتاريخه وثقافته وأسئلته وانتظاراته..ولا أنكر أني أتابع أيضا بعض المنشورات والإصدارات الأخرى لباحثين آخرين .. مغاربيين أو عالميين من الضفة الأخرى ..أقتني الكتب في هذه الأيام من مكاتب مختلفة ببني ملال..وهي مكتبات تبقى محدودة جدا مقارنة مع مدن أخرى..ففي الوقت الذي يزحف الإسمنت و"تشيد" عمارات شاهقة في كل الأزقة والأطراف غير منسجمة مع طبيعة المدينة وخصوصيتها الثقافية وبيئتها، وتتكدس المقاهي في طابور واحد، وتتناسل الأسواق العصرية التي تعرض المواد الاستهلاكية، وتكثر في طرقها الداخلية السيارات والدراجات النارية الضخمة التي تملأ الفضاء العام، صخبا وإثارة بمحركاتها غير آبهة براحة المواطنين ..تقل الفضاءات الخضراء ودور السينما والفضاءات الثقافية والإبداعية والفنية.. فقط يتذكر المواطنون الكتب في هذه المدينة عند كل دخول مدرسي..ولا أنكر أن المرء يبقى أحيانا في اختياره لما يقرأه رغم ندرته يخضع لعوامل وإكراهات مختلفة ..فقد يوصي صديقا باقتناء كتاب له يرغب في قراءته صدر مؤخرا يثير اهتمامه وغالبا ما يجلب من الرباط أو البيضاء..دوما المدن التي كان قد تكلم عنها الشاعر الراحل عبد الله راجع وأعطاها لقب "المدن السفلى" تبقى مجمعا كبيرا للبنايات دون التفكير في جماليتها وتاريخها وثقافتها.. ويذكر ساكنة هذه المدينة أنها عرفت ألقابا مختلفة.. نظرا لافتقارها وضعفها مقارنة مع مدن أخرى بنيت بعدها..فالحيف المجالي مازالت تعاني منه ..ودوما يتساءل المواطنون وفي كل محطة استحقاقية عن سبب استقرار العوائق فيها التي تحول دون أن تكون هذه المدينة / العاصمة قطبا للتنمية الدائمة والشاملة، بما فيها البعد الثقافي والفني الإنساني..ورغم ما تتوفر عليه من إمكانات ومؤهلات مختلفة ومتنوعة.. ودوما كان السؤال الذي يؤرق المثقفين في هذه المدينة وفي المغرب عموما ومنذ زمن بعيد هو : هل يمكن إنجاح أي إصلاح سياسي في أي بلد وفي أية جهة.. دون إنجاز الإصلاح الثقافي؟ ويتذكر كل من اطلع على مؤلفات ذ.عبد الله العروي ومحمد الجابري وغيرهما من مفكري المغرب، كيف أن المسألة الثقافية أخذت من اهتمامهما الشيء الكثير ..وذلك في علاقة جدلية بالمشروع الديمقراطي الذي ظل دوما يتعثر ويعرف أعطابا وعوائق، يمكن أن نعتبرها مزمنة كوجود الأمية في صفوف المرشحين والناخبين.. أيضا وكما قال العروي ويشدد دائما "أنه لاديمقراطية مع وجود الأمية". والواقع أن العروي والجابري معا أكدا من منظور عميق، على أن ثقافتنا العربية الإسلامية، عاشت وتعيش على الدوام حالة ركود يتعذر معه ضمان شروط الإقلاع الحضاري المنشود، الذي ظل حلما مؤجلا ..فرغم اختلاف الرجلين معا (العروي والجابري) في عناصر التقويم والتشخيص للحالة المرضية التي توجد عليها الذات الثقافية العربية، فإنهما يتفقان على مأساة المثقف المغربي والعربي عموما وتهافت منتوجه..

ففشل المشروع النهضوي العربي باختلاف تلويناته الإيديولوجية، لم يستطيع تجاوز وضعية التخلف وأزمات مجتمعه المركب..ظلت الحداثة حلما منشودا ونقصد الحداثة كرؤية للعالم والمجتمع والانسان ..وليس (التحديث) الذي يغزو حياتنا ..أي المظاهر التي أضحت في نظر البعض هي التطور والتقدم ..!! أي نتائج الحداثة المادية لا الحداثة كرؤية فلسفية للعالم والإنسان ..فهذه الآلات والمخترعات التي قلبت وجه الطبيعة والكون والتي نستوردها في أيام معدودة أو ساعات كما يقول الراحل محمد أركون كلفت البشرية مدة ثلاثمائة سنة من البحث والجهد والتجريب! وكان يكمن وراءها موقف جديد للروح أمام مشكلة المعرفة.. كان يكمن وراءها رجال مثل ديكارت وفرانسيس بيكون وغاليلي وكوبرنيكس... وغيرهم. كانت تكمن وراءها الروح الجديدة التي راحت تنفصل تدريجيا عن الرؤيا القديمة...

ففي كل إقلاع أو إصلاح سياسي أو نموذج تنموي، غالبا ما تغيب أسئلة تتعلق لماذا نظل نستورد ونستهلك دون أن نستقل حضاريا..؟ !! بل إننا نبقى دائما ثابتين في مكاننا لا نتطور إلا بدرجات بسيطة ..رهاننا دائما اقتباس "نظريات "و"نماذج" من الغرب الذي يعيش هو الآخر أزمات، لكنه يواجها بكل جرأة، معتمدا في ذلك على الفكر والمعرفة والبحث العلمي الحر..كل روح الفكر العلمي الحديث نريد استيرادها لكن على شكل منتوجات وبضائع وأدوات..وأيضا كتقنيات لتأثيث الديمقراطية في مجتمعنا أيضا ..نتلقاها مستوردة جاهزة، ولقمة سائغة ونتوهم أننا قد شاركنا في صنع الحداثة، بل إننا نقول لقد دخلنا عصر الحداثة!. أصبح اليوم الحديث عندنا عن العالم الرقمي والمعلوماتي والكمبيوتر والدراسات الإستراتيجية، والتعامل الدقيق مع الظواهر والمعطيات ..لكن هل بإمكاننا ان نقول أننا قد دخلنا عصر الحداثة ..وهل هذه هي الحداثة العقلية والفكرية..؟ بالطبع الجواب: لا.. هل يمكن أن نجهز منازلنا ومكاتبنا وسياراتنا وجامعاتنا...بأجهزة معلوماتية مثلا ..لنقول أننا قد حققنا "قفزة" أو "قطيعة" مع عوائق التحديث ..

إن الحداثة العقلية يمكن اعتبارها ضعيفة إن لم تكن شبه منعدمة في حياتنا وعلاقاتنا ومؤسساتنا التعليمية، وبرامجنا السياسية التي يفترض أن تنهض بالمشروع الحداثي ..وعندما نتكلم عن العوائق فإننا هنا نتكلم عن عوائق التي دائما تتجدد ..لكن لا يعني أن العوائق التقليدية تنمحي وتزول .لا يعني أن عالمنا غدا متحرر من كل طابع أسطوري، وأن المعرفة العلمية كما نسمع غدت هي الأهم في حياتنا. كما أنه كذلك لا يعني بالأحرى أنه عالم بلا إيديولوجيا.. إن الحداثة مطلب تاريخي وإشكال فكري يفترض وجود آليات نظرية لتوفير أدوات وضوابط الاشتغال المنهجي، وفي هذا الصدد، نلاحظ محاولات من جانب أنصار المشروع الحداثي في تشريح وتشخيص عوامل الجمود والتأخر التاريخي، كما نجد ذلك عند العروي في كل مشروعه الضخم، وكما فعل الجابري أيضا ..

لقد تصديا لرصد بواكير التحديث في تراثنا وفي مجتمعنا لتوطيدها وتطويرها.. لكن لماذا دوما تفشل مشاريع هؤلاء وغيرهم في نقل مجتمعنا من الجمود الفكري؟ ونتساءل: هل فلسفة الحداثة كما يبشر بها هؤلاء بإمكانها أن تحقق نوعا من التقدم ولو النسبي في المشروع الديمقراطي الذي يشكل عنصرا هاما من الحداثة الفكرية العقلية. دوما تطرح المسألة الدينية وتحديد وظيفة الدين وعقلنة وضعه ودوره..والغرب كما يقول أدونيس في كثير من انتقاداته الجريئة، وكما فعل الراحل المفكر المغربي محمد سبيلا المهووس بالحداثة.. لقد تساءل صاحب كتاب "الثابث والمتحول "..هل يسمح الغرب بأن نكون حداثيين وديمقراطيين ..؟ وأن نتحداه بالإبداع والندية الحضارية؟ لقد اعتبر ادونيس الغرب ممانع دائم لتقدم العرب والمسلمين ..

> لقد أصبحت مهمة المثقف الأساسية اليوم التفكير في الديمقراطية ذاتها كإشكال في مجتمع لم تعمه الثقافة الحديثة، وأيضا في متاهاتها ومنزلقاتها..

إن اشكالية الآخر والطموح إلى تحقيق الاستقلال الثقافي والانفصال عن الغرب وهيمنته والتحرر، أيضا من سلطة التراث الجامدة المغلقة لازالت كما يراها الجابري تشكل المركب المركزي في الفكر العربي الحديث والمعاصر، والتي من دون تجاوزها يظل النتاج الفكري والثقافي والعلمي ..عندنا مجرد تكرار واستنساخ لنفس القضايا والهموم التي شغلت المفكرين منذ ما يزيد عن القرن ونصف قرن من الزمن. ودوما يطرح السؤال ماذا ينبغي أن تقرأ في مجتمع له نمطه إنتاجه الثقافي المركب وفي عالم متقلب تحكمه سياساتنا الديمقراطية التي يصنعها الآخر، بل يتحكم في صناعتها وتصديرها.. نجد الخطيبي في هذا الصدد يقف على الأسئلة الصعبة في مواقفنا من الآخر، وفي تحديد وطأة الغرب على المخيال العربي، فهناك التمثل وهناك الولاء أيضا لهذا الغرب وتبعية مستمرة له..هي علاقة شقية وسعيدة في نفس الآن، ويؤكد فيها الخطيبي على أهمية النقد المزدوج والفكر المغاير. كان فرانز فانون، قبيل وفاته، قد وجه هذا النداء: "أيها الرفاق، لقد ولى عهد اللعبة الأوروبية، فلنبحث عن بديل ". فهل كما يقول الخطيبي ينبغي لنا أن نتخلى عن أوروبا ونبتعد عنها إلى الأبد ؟ أليس هذا مجرد وهم، مادامت أوروبا تسكن وجودنا في صميمه؟ .

هنا يكمن دور المثقفين في مجتمعهم ..ويتحدد دور الثقافة أيضا كرافعة لمشروع حداثي، لتنشره في المؤسسات التعليمية والجامعة، وفي التنظيمات السياسية، وفي المجتمع المدني، وفي التشريع البرلماني، و يصبح هم الدولة الأساسي في الحياة العامة، ككل هو تحديث العقل والنظرة للوجود. نلاحظ أيضا التطلعات الكبيرة لدى فئة من مثقفينا الذين يواكبون آخر الدراسات العصرية ..فنسمع عن تخصصات دقيقة في عالم البحث العلمي اليوم وفي مجال التقنيات ..وأصبح هم هذه الفئة اليوم هو أن يتطلعوا إلى أفق يعلو على كل الآفاق.. وهم بذلك "يقلدون" و"يبدعون" في نفس الوقت ..ولكن لماذا وهذا هو السؤال الدائم المؤرق. لماذا تظل العوائق هي هي وتحول دون تحقيق نهضة حقيقية وإقلاع واضح.. ؟إن الثقافة اليوم وحتى في معاقلها الأكثر قدما، تعاني من موت الأسئلة العميقة الجريئة التي كانت وراء التغيير الحداثة الفكرية في الغرب ..كان جيل المثقفين مثلا في (فرنسا ودول أوروبا) سنوات السبعينات يفكرون ويعيدون النظر في كل شيء في مفهوم السلطة، ومفهوم الجامعة، ومفهوم التاريخ والعلم والزمن والمجتمع والديموقراطية، والسياسة، ومفهوم المثقف ودوره أيضا ..هذا الجيل كما يقول ذ. عبد السلام بنعبد العالي كان شعاره "أنا القضية "..أما الآن فنحن أمام جيل جديد يردد " القضية أنا، وأنا أولا وقبل كل شيء "ولذا إذا كانت الديمقراطية مطلبا سياسيا حضاريا حداثيا ..فهي الآن في حاجة إلى ثقافة نقدية تفكر فيها وتطورها وتكشف عيوبها ونقائصها.. لقد أصبحت مهمة المثقف الأساسية اليوم التفكير في الديمقراطية ذاتها كإشكال في مجتمع لم تعمه الثقافة الحديثة، وأيضا في متاهاتها ومنزلقاتها.. حين تصبح الديمقراطية نفسها عائقا في المجتمع.. لقد انتقد السوسيولوجي الفرنسي Alexis de Tocqueville الديمقراطية وتنبأ بخطرها الذي تنطوي عليه منذ وقت مبكر.. وهو خطر الديمقراطية الذي يأتي منها نفسها.. من ممارستها وثقافتها.. فالإنسان الديمقراطي يصبح سجينا وضحية الفردية، ويقع في التراخي الذي يحوله من إنسان مواطن إلى كائن منعزل يعيش فقط لنفسه، إن الديمقراطية تخلق شخصا مستقلا سلبيا حين لا يتم التفكير فيها نقديا، ومع مرور الوقت يهجر النشاط السياسي تاركا إياه للدولة ..وهو ما عبر عنه هذا المنظر الفرنسي السياسي بالشر السياسي وباسم المساواة تضيع الحرية في نظره ..أنه نوع من الاستبداد الناعم والجذاب كما كان ينعتها..

إن السياسة التي أصبحت مطلبا أساسيا وملحا هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات المتولدة عن مراحل متعددة ومختلفة والتي نعيشها سياسيا، والناجمة عن تخلفنا الثقافي في المجال السياسي بالضبط، والمتمثلة في ترويج فكرة خاطئة حولها، بتقديمها كمجال للصراعات الذاتية واللاعقلانية وغير المجدية ومجال للأحقاد والكراهيات وإسقاط العقد النفسية لأصحابها على من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام في مراحل معينة..وتزداد خطورة هذه الممارسات عندما يدفع في اتجاهها النفس المعادي للسياسة الفاعلة المنشودة، والتي علينا تأسيسها من جديد مهما كانت طبيعة هذا النفس، سواء كان تقنوقراطيا أو فوضويا أو عدميا أو مبنيا على الجهل السياسي، أو يتحرك باسم الحداثة.

ملف العدد

المغاربة لا يعيشون أزمة خدمات صحية فقط، بل أزمة خيارات سياسية بالأساس

تقديم:

اندلعت خلال الأسابيع الأخيرة موجة من الاحتجاجات في عدد من المدن المغربية، كان محورها الأساس التنديد بتردي الأوضاع بالمستشفيات والمراكز الصحية العمومية. وقد تحولت هذه الدعوات، التي انطلقت من تاونات وأكادير ثم امتدت إلى مدن أخرى، إلى مؤشر صارخ على عمق الأزمة البنيوية التي يعرفها قطاع الصحة، حيث لم تعد المطالب تقتصر على تحسين الخدمات، بل أصبحت تعكس رفضا عاما لسياسات تُسهم في تكريس الإقصاء والتهميش. وبينما تصر الحكومة على الترويج لإنجازات وأرقام حول مناصب الشغل والتحسينات في البنية الصحية وبرامج الحماية الاجتماعية، تكشف الوقائع اليومية عن و اقع مرير يطبعه الخصاص المهول في الموارد البشرية، والأجهزة، والخدمات المتردية، والمواعيد الطويلة، وأحيانا غياب تام للأطباء والمعدات.

وتضع هذه الاحتجاجات المتصاعدة وأخرها احتجاجات "جيل Z"الحكومة أمام مساءلة حقيقية حول طبيعة الإصلاحات الموعودة، وما إذا كانت السياسات المعلنة قادرة على الاستجابة للحاجيات المتز ايدة لساكنة تعاني الأمرين من أجل حقها الدستوري في العلاج.

فهل يمكن اعتبار هذه التحركات الشعبية بمثابة تصويت عقابي على السياسات الصحية الحالية، أم أنها بداية لوعي جماعي أوسع يضع الحق في الصحة في قلب النقاش العمومي؟ وإلى أي حد يمكن أن تدفع هذه الموجة الجديدة من الغضب نحو إصلاح جذري يتجاوز الحلول الترقيعية، خاصة في ظل تنامي مؤشرات فقدان الثقة في المؤسسات؟

في ملف هذا العدد، سلطت ملفات تادلة الضوء على الجو انب المظلمة لو اقع الصحة في المغرب، عبر حوارات، متابعات وتقارير، ومقالات رأي تكشف وترصد حجم الاختلالات بهذا القطاع الحيوي.

شبكة: أكثر من 12% من مرضى المستشفيات بالمغرب يصابون بعدوى مرتبطة بالرعاية الصحية

حذرت "الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة" من استمرار ما أسمته المؤشرات المقلقة التي تمس سلامة المرضى، وعلى رأسهم الأطفال والمواليد الجدد.

ودقت الشبكة ناقوس الخطر في تقرير لها بمناسبة اليوم العالمي لسلامة المرضى، الذي يخلده العالم في 17 شتنبر من كل سنة، والذي اختير له هذه السنة شعار "رعاية مأمونة لكل مولود وكل طفل" حول استمرار فجوة كبيرة في مؤشرات وفيات الأطفال؛ مشيرة إلى أن معدل وفيات من هم دون الخامسة يصل إلى 18.2 لكل ألف مولود حي، مقارنة بـ 2 إلى 3 فقط في الدول الأوروبية.

وأضافت الشبكة في ذات التقرير، أن معدل وفيات الرضع يبلغ حوالي 14.6، وهو ما يكشف عن الحاجة الملحة لتجويد الرعاية الصحية والرفع من فعالية البرامج الوقائية.

ففي مجال سلامة المرضى بالمستشفيات والمصحات، قالت الشبكة إن "المغرب يواجه معدلات مرتفعة للعدوى بالمستشفيات المرتبطة بالرعاية الصحية تفوق 12 %، مشيرة إلى أن المعدل العالمي لا يتجاوز 5%، وهو ما ينعكس سلبا على صحة المرضى.



وأبرزت أن هذه العدوى تؤدي أحيانا للمضاعفات أو للوفاة، خصوصا في ظل غياب نظام وطني موحد لترصد هذه العدوى الداخلية للمستشفيات. ووحدات الإنعاش والعناية الفائقة ومصالح جراحة العظام في القطاعين العمومي والخاص.

وتحدثت الشبكة عن تحديات عميقة تعرقل تحسين الوضع، في مقدمتها ضعف التمويل، والاكتظاظ داخل المستشفيات العمومية، والنقص في المعدات الحيوية مثل الحاضنات والأدوية، إلى جانب الخصاص الكبير في الأطباء والمرضين المتخصصين.

كما سجلت ما وصفته بضعف الالتزام ببروتوكولات السلامة، وغياب ثقافة الإبلاغ عن الأخطاء الطبية، فضلا عن الاعتداءات التي يتعرض لها المهنيون بسبب ندرة الأدوية والمستلزمات الضرورية.

ودعت الشبكة إلى إرساء استراتيجية وطنية شاملة تقوم على تحديث أقسام الولادة والأطفال، وتوفير المعدات الطبية الحرجة، وتوظيف وتدريب الأطر الصحية وتحفيزها، فضلا عن إرساء نظام وطني صارم للإبلاغ عن الحوادث الطبية وتحليلها.

كما شددت على أهمية تحسين ظروف عمل الطواقم الطبية وضمان حمايتها، مع إشراك الأسر في اتخاذ القرارات الطبية لضمان حق كل مولود في رعاية آمنة.

وختمت الشبكة بيانها بالتأكيد على أن استمرار هذا الوضع يهدد ثقة المواطنين في النظام الصحي، ودعت إلى جعل "سلامة المرضى أولا" شعارا عمليا يترجم إلى إجراءات ملموسة، تماشيا مع الإرادة السياسية والتوجيهات الملكية لإصلاح المنظومة الصحية وضمان حق الطفل والمرأة في حياة صحية آمنة.

ملفات تادلة

التهراوي يصدر تعليمات صارمة لحماية مهنيي الصحة من الاعتداءات والأخطار المهنية ويوجه صرف التعويضات المستحقة

وجه وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أمين التهراوي، منشورا إلى مختلف المسؤولين بالوزارة، شدد فيه على ضرورة اتخاذ جملة من التدابير الاستعجالية لضمان استقرار المرفق الصحي العمومي وصون كرامة وسلامة مهنيي الصحة بمختلف مواقع عملهم.

وأكد المذكرة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير بيئة عمل آمنة وملائمة، حماية لصحة وسلامة مختلف هيئات وأطر مهنيي الصحة من الأمراض والمخاطر المهنية، وضمان الاحترام والكرامة لشرف المهنة التي يزاولونها، مع العمل على توفير فضاءات للراحة الخاصة بهم، سيما بالنسبة للمكلفين بمهام الحراسة والمداومة، بالموازاة مع تجويد خدمات الإطعام المخصصة لهم.

وشددت المذكرة على السهر على احترام قواعد الصحة والنظافة بمصالح المؤسسات الصحية من طرف المرتفقين والزوار، مع الحرص على اتخاذ جميع التدابير الوقائية والتحسيسية الضرورية لذلك حفاظا على حرمة المرفق الصحي، دون تناسي إيلاء العناية والاهتمام لتوفير كافة الوسائل الأساسية اللازمة لأداء المهام المنوطة بهم.

وفي مسعى إلى تقويض مخاطر الاعتداءات على مهنيي الصحة والحد منها، أكدت المذكرة أنه بات من الضروري التصدي لمختلف مظاهر العنف اللفظي والجسدي داخل المؤسسات الصحية وفي محيطها، والتعامل بكل حزم وصرامة مع حالات الاعتداء على مهنيي الصحة خلال ممارستهم لمهامهم أو بسببها.



واعتبرت الوزارة أن أي تهديد أو اعتداء على مهنيي الصحة يعتبر تهديدا واعتداء على المرفق الصحي وإضرارا مباشرا به، الشيء الذي يقتضي زجر هذه الممارسات المشينة، وذلك من خلال تفعيل مساطر المتابعة القضائية من طرف الإدارة حماية لمهنيها مع إقران هذه المتابعة بعدم إمكانية التنازل عنها تحت أي طرف كان، حفاظا على هيبة المرفق الصحي.

ودعت المذكرة مسؤولي الصحة الجهويين والإقليميين والمحليين باتخاذ جميع التدابير الاستباقية والهيكلية لحماية المرافق الصحية، من بينها: توفير حراس أمن خاص للتدخل الفوري عند وقوع حالات العنف اللفظي أو الجسدي، تعميم كاميرات المراقبة عند مداخل وأروقة ومخارج المرافق الصحية، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، فضلا عن التنسيق مع السلطات الأمنية والمختصة في حالة حصول تهديد أو اعتداء أو تهجم يتعرض له مهنيي الصحة أو أحد العاملين بالمرفق الصحي أثناء مزاولة مهامهم أو بسببها.

كما دعا الوزير إلى ضرورة إعداد تقرير رئاسي بشأن واقعة التهديد أو الاعتداء أو التهجم أو الإهانة، مع تحريره وجوبا باللغة العربية ورفعه عن طريق السلم الإداري إلى مديرية التنظيم والمنازعات مرفقا بالوثائق المثبتة للأضرار اللاحقة سواء بمهني الصحة المعني أو بالمرفق الصحي الذي يعمل فيه، قصد ترتيب الآثار القانونية على واقعة الاعتداء المذكورة، وضمان مواكبة مهني الصحة، سواء كان مدعيا أو مدعى عليه، بما يلزم من مساندة ومؤازرة قانونية عن طريق المحام المتعاقد معه، وذلك خلال سائر مراحل التقاضي، وفقا لأحكام القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية ومقتضيات النظام الداخلي للمستشفيات.

في ذات السياق، دعا التهراوي مسؤولي الصحة إلى تكفل إدارة مهني الصحة موضوع المتابعة في حالة الخطأ المرفقي، بأداء التعويضات المدنية المحكوم بها عليه وفقا للأحكام الواردة في الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛ وتقديم الدعم النفسي والمعنوي للمهنيين المعتدى عليهم والتكفل بعلاجهم بمصالح هذه الوزارة متى استلزمت حالتهم البدنية والنفسية ذلك.

صرف التعويضات في آجالها

وشددت المذكرة على التعجيل بصرف مختلف التعويضات المستحقة لفائدة مهنيي الصحة، خاصة المرتبطة بالحراسة والالزامية والديمومة، وذلك عبر تسريع المعالجة المالية والإدارية لهذه الملفات، تفاديا لأي تأخير قد يضر بمصالح العاملين.

كما أكد على أن صرف التعويضات يعد حقا مكفولا ولا يقبل التأجيل، مبرزة أن الوزارة ستعمل على توجيه أقسامها الإدارية والمالية لضمان احترام هذه المقتضيات بشكل صارم.

وحث التهراوي مسؤولي الوزارة على الانخراط في تنفيذ تعليماته ومتابعة تفعيلها على أرض الواقع، مشيرا إلى أن عملية التتبع ستتم مركزياً من خلال تقارير دورية تقيم التزام المصالح الصحية.

ملفات تادلة

المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة ببني ملال-خنيفرة يطالب بإنصاف الشغيلة الصحية

عقد المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة (إ م ش) بجهة بني ملال-خنيفرة، يوم الأربعاء 24 شتنبر 2025، اجتماعا حضوريا بمقر الاتحاد المغربي للشغل بمدينة بني ملال، بحضور ممثلي المكاتب النقابية واللجان المحلية وعدد من أعضائه من مختلف الأقاليم، فيما واصل آخرون المشاركة عن بعد.

اللقاء كان مناسبة للتواصل والتنظيم وتدارس مستجدات الوضع الصحي بالجهة، إلى جانب قضايا تنظيمية تهم استكمال هياكل الجامعة النقابية.

الاجتماع تطرق إلى ملفات مرتبطة بتأسيس وتجديد بعض المكاتب النقابية، منها المكتب النقابي للمركز الجهوي للأنكولوجيا والمكتب المحلي لقصبة تادلة، إلى جانب تجديد المكتب الإقليمي لخنيفرة ومكتب المستشفى الإقليمي للفقيه بن صالح. كما تم الإعلان عن تشكيل اللجنة الجهوية للأطر الإدارية والتقنية في سياق هيكلة اللجان الجهوية للفئات المهنية.

وعبر المكتب خلال هذا اللقاء عن قلقه من تصاعد الاعتداءات الجسدية واللفظية ضد مهنيي الصحة بمستشفيات الجهة، مذكرا بحوادث عنف وتهديدات خطيرة طالت عددا من الأطر، وصلت إلى التهديد بالتصفية الجسدية كما حدث بالكريفات بالفقيه بن صالح. كما ندد بما وصفه بـ"التحريض والتشهير" ضد الشغيلة الصحية وتحميلها مسؤولية اختلالات المنظومة، محملا وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المسؤولية عن الوضع.



وطالب المكتب الجهوي بالإسراع في النهوض بالقطاع عبر توفير الموارد المالية والبشرية والبنيات التحتية الكفيلة بتحسين الخدمات، مع تعزيز الحكامة الصحية. مشددا على ضرورة صرف التعويضات العالقة، سواء المرتبطة بالحراسة والإلزامية أو بالتنقل، وضمان استفادة جميع أقاليم الجهة من برامج التعويضات الصحية. وفي السياق نفسه، دعا إلى إنصاف الأطر المستهدفة بالإقصاء أو التدابير الإدارية المجحفة، مع إيجاد حلول عملية لملفات الانتقالات والتعيينات المؤقتة.

البيان الصادر عقب الاجتماع طالب أيضا بدعم مصالح المستعجلات ومصالح الولادة وتوفير حلول لإشكالية الإرشاد والتوجيه التي تؤثر على المرتفقين والأطر معا. كما دعا إلى سد الخصاص الكبير في الأطباء العامين بعدد من مستشفيات القرب، وتعزيز حضور القابلات وعدد من التخصصات الطبية الأساسية، وفي مقدمتها الجراحة العامة. ولم يغفل المكتب مسألة شفافية صفقات التغذية بالمستشفيات، مطالبا بمتابعتها ومراقبتها بشكل صارم.

وعلى المستوى الوطني، جدد المكتب تضامنه مع النقابيات والنقابيين المستهدفين في مواقع عملهم، ومع المكاتب النقابية بالجهات الأخرى التي تخوض احتجاجات تصعيدية. كما عبر عن رفضه تمرير القانون المنظم للإضراب بصيغته الحالية، معتبرا إياه تقييدا لحق انتزعته الطبقة العاملة بتضحياتها.

وختم المكتب الجهوي بيانه بتأكيد تمسكه بالدفاع عن الحقوق والمكتسبات المهنية لجميع الفئات الصحية، من أطباء وصيادلة وممرضين وإداريين وتقنيين، داعيا الوزارة والحكومة إلى التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية وحل الملفات العالقة بما يضمن إنصاف المتضررين.

وزير الصحة يدعو موظفي القطاع إلى احترام مواقيت العمل



شدد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أمين التهراوي على ضرورة التزام موظفي القطاع بمواقيت العمل القانونية واحترام أنظمة العمل والسلامة.

وأوضح وزير الصحة في دورية تم تعميمها على القطاعات الصحية، أنه يتوجب على العاملين بالإدارات أو المؤسسات الصحية الالتزام بالحضور للعمل خلال مواعيد العمل القانونية والالتزام التام بتنفيذ العمل القانوني وفق المساطر الجاري بها العمل، وكذا احترام أنظمة العمل والسلامة، وأداء العمل وفقًا للمدونة القانونية المختصة.

ودعا الوزير نفسه المسؤولين إلى "تفعيل آليات الرقابة اليومية للحضور، خاصة في المصالح الاستشفائية والصحية واحترام مصالح الموارد البشرية بشكل غير مباشر، تحت المسؤولية القانونية المباشرة، والتنسيق الوثيق مع الجهات المختصة وفق الشروط القانونية الجارية".

وتأتي هذه الخطوة في إطار "الوعي الجمعي بأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به الموارد البشرية الصحية، في تقديم الخدمات للمواطنات والمواطنين، من خلال إدارتها السليمة والمتابعة الدقيقة"، تضيف الدورية.

كما تأتي في إطار "حراك المستشفيات" الذي انطلق في الأسابيع الأخيرة للمطالبة بتجويد الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية والنهوض بقطاع الصحة الذي يعاني من العديد من المشاكل المرتبطة بضعف التجهيزات والنقص الحاد في الأطر الصحية وهيمنت القطاع الخاص.

ملفات تادلة



كمال السعيدي يكتب حول "حراك المستشفيات"

لا ينبغي النظر إلى ما يجري اليوم من احتجاجات داخل قطاع الصحة، فيما بات يُعرف بـ"حراك المستشفيات"، على أنها تحركات معزولة في جغرافية محددة أو أنها مجرد ردود فعل ظرفية، بل هي في العمق تعبير صارخ عن أزمة تتجاوز الحكومة الحالية لتطال اختيارات سياسية متراكمة، فشلت في بناء منظومة صحية تضمن الكرامة والحق في العلاج لكل فئات المجتمع المغربي.

أن تنطلق شرارة هذا الحراك من مدينة أكادير، التي يُفترض أنها تحظى باهتمام خاص من لدن رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش بالنظر إلى خلفيته وتجربته الجماعية، فذلك قد لا يكون مجرد صدفة، بل ربما مؤشر إضافي على مسؤولية سياسية مباشرة لا يمكنه القفز عليها تحت مبرر الإرث الثقيل.

حين يقول السيد عزيز أخنوش إن حكومته ورثت هذه الاختلالات العميقة في قطاع الصحة، فإنه بلا شك يلامس جزءا من الحقيقة، غير أن هذا لا يعفيه، ولا يعفي حزبه، من المسؤولية المباشرة، باعتباره جزءًا من المنظومة التي ساهمت في صناعة هذا الإرث، وباعتبار مسؤوليته الحالية في الحاجة إلى معالجة هذا الوضع وتصحيحه.

لكن يبدو أن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة اليوم مع هذه الاحتجاجات لا توحي بوجود أي رغبة حقيقية في الإنصات، بقدر ما تُظهر ميلها التقليدي إلى المقاربة الأمنية والبحث عن مشجب تُعلق عليه المسؤولية، سواء في الأطر الطبية أو في ما تعتبره "تحريضًا" سياسيًا ضدها. وهذه بالضبط نفس المقاربة التي فشلت في حراك الريف وخلفت جراحا لم تندمل بعد، حين جُوبهت مطالب مشروعة بالقمع، بدل الاستجابة لتطلعات عادية للساكنة تتعلق بالتعليم، والصحة، وتشغيل الشباب.

أما الخطاب المتكرر عن "الدولة الاجتماعية" فيبدو أكثر انفصالًا عن الواقع كلما اقتربنا من الميدان، حيث يستمر التحول التدريجي للمنظومة الصحية نحو نموذج نيوليبرالي، دون أن يقابله أي تحصين فعلي للخدمات العمومية. فالمستشفيات تعاني من هشاشة بنيوية واضحة، تشمل ضعف البنيات التحتية، ونقصًا حادًا في الموارد البشرية والتجهيزات، وأجورًا لا تتناسب مع ضغط الطلب المتزايد، مما يجعل من الممارسة الطبية داخل القطاع العام أمرًا بالغ الصعوبة، ويدفع بالكفاءات نحو القطاع الخاص أو الخارج.

وفي هذا السياق، كشف الواقع أن تعم يم التغطية الصحية لم يكن حلاً سحريًا كما رُوّج له، بل ظل عاجزًا عن ضمان الولوج الفعلي للعلاج، خاصة في ظل ضعف التعويضات وتردي الخدمات. وحتى الطبقات المتوسطة، حين تلجأ إلى المصحات الخاصة، فإنها تفعل ذلك مضطرة، لا ترفًا، لأن المستشفى العمومي فقد قدرته على تلبية الحد الأدنى من المتطلبات. تُضاف وطأة تكاليف الصحة على هذه الفئات إلى تكاليف التعليم الذي يعرف نفس الاختلالات، في ظل نفس السياسات النيوليبرالية المعتمدة، بسبب نظرة قاصرة إلى هذه القطاعات الاجتماعية حين تعتبرها غير منتجة، والحال أن جائحة كورونا وضحت بشكل لا لبس فيه العلاقة بين الصحة والاقتصاد المنتج نفسه.

النموذج النيوليبرالي الذي يتم تنزيله قد يكون أقل ضرراً في دولٍ ذات اقتصادات قوية، تتمتع بشبكات حماية اجتماعية فعالة، لكنه حتماً لا يُناسب بلدًا يتأرجح ثلث سكانه على الأقل بين الفقر والهشاشة. الإشكال الأكبر، أن هذه السياسات لا تتغير بتغير الحكومات، لأن جوهر السلطة والقرار الفعلي في المغرب لا يخضع لمنطق التناوب السياسي أو تنافس البرامج. هناك اختيارات استراتيجية ثابتة ضمن برنامج الدولة القار تُرسم من خارج صناديق الاقتراع وبمعزل عن العملية الانتخابية، وتشكل الخوصصة التدريجية أحد أعمدتها الأساسية، بصرف النظر عن طبيعة الأحزاب المشكلة للحكومات.

خلاصة القول، حراك المستشفيات الحالي هو تعبير على أن المغاربة في الواقع لا يعيشون أزمة خدمات صحية فقط، بل أزمة خيارات سياسية بالأساس. هذا الحراك، كما حراك الماء والعطش، هو صرخة ضد نمط اقتصادي وتنموي ساهم في تشكيل المجال العام وفق منطق السوق، وهو سائر إلى تحويل المواطنين من أصحاب حقوق إلى مجرد زبائن في انتظار خدمات تم تسليعها، وبالتالي أصبحت مرهقة لجيوب أغلب المواطنين، أو ربما خارج استطاعتهم أصلا.

عضو المكتب السياسي لفيدرالية اليسار الديمقراطي

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: الدولة تلجأ للقمع للتغطية على فشلها في القطاع الصحي

قالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن الدولة أطلقت حملة تأديبية مركزية للتغطية على فشلها في المجال الصحي، وللتستر على ما قد يفضح "كذبتها الكبرى" بخصوص الحماية الاجتماعية التي تعتزم الترويج لها كفتح جديد من فتوحاتها.

وأشارت الجمعية، في بيان لها، إلى تزايد الدعوات للاحتجاج في العديد من المدن بسبب تردي الأوضاع الصحية في مختلف المناطق، وهو ما يتجلى في عجز المستشفيات، بما فيها المصنفة كمستشفيات جامعية، عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات الصحية والعلاجية، نتيجة اهتراء البنايات وغياب التجهيزات وقلة الأطر الصحية، فضلا عن النقص الكبير في الأدوية أو انعدامها.

وبدل الاستجابة للمطالب، تقول الجمعية، اختارت السلطات منع كل أشكال الاحتجاج مسبقا، عبر إصدار



بلاغات رسمية تحظر التظاهر، مرفوقة بإنزالات أمنية مكثفة أمام عدد من المؤسسات الصحية.

وأشار البيان إلى أن مدينة الصويرة شهدت تدخلا أمنيا مفرطا، أسفر عن مطاردة محتجين سلميين وتوقيف عشرة منهم، بينهم أعضاء في الجمعية، واقتيادهم إلى الدائرة الأمنية الثانية، وسط مطالبات شعبية بالإفراج الفوري عنهم.

وطالبت الجمعية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلات والمعتقلين على خلفية الاحتجاج السلمي بمدينة الصويرة، مع فتح تحقيق نزيه وشفاف حول الانتهاكات والتجاوزات الأمنية التي رافقت هذه التدخلات، وترتيب المسؤوليات القانونية بشأنها.

كما أدانت أساليب المنع الاستباقي والممارسات الترهيبية والإنزالات الأمنية المكثفة أمام عدد من المؤسسات الصحية، والتي تهدف إلى تخويف المواطنات والمواطنين وثنيهم عن ممارسة حقهم في التعبير والتظاهر السلمي.

وطالبت الجمعية، في البيان ذاته، الدولة بضمان الحق في الاحتجاج والتعبير السلمي ومعالجة أسبابه، عوض ما وصفته بـ"المقاربة القمعية".

وأكدت على ضرورة تمكين المواطنات والمواطنين من حقهم المكفول في الصحة والرعاية الاجتماعية، وفق المعايير المتعارف عليها دولياً في هذا الشأن.

كما دعت الجمعية الدولة إلى اعتماد سياسة صحية فعالة وذات جودة، تستجيب لتطلعات المواطنين، وذلك من خلال توفير مؤسسات صحية مجهزة وقادرة على تقديم الخدمات للجميع، مع إيلاء العناية اللازمة للأطر الصحية وتوفير شروط العمل والتدخل العلاجي.

وجددت الجمعية دعمها لكافة الأشكال النضالية الرامية إلى الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنات والمواطنين، وفي مقدمتها الحق في الصحة والتعليم والشغل والسكن والعيش الكريم.

ملفات تادلة

النقابة المستقلة للممرضين بخنيفرة تحذر من انهيار القطاع الصحي وتطالب بإصلاح شامل وجذري

استنكرت النقابة المستقلة للممرضين بالمكتب الإقليمي بخنيفرة، ما أسمته تدهور المرافق الصحية العمومية، معتبرة أن الوضع الحالي ناتج عن سياسات حكومية فاشلة وعدم فعالية البرامج الإصلاحية. ودعت النقابة الحكومة إلى التحرك الفوري لإيجاد حلول عاجلة وجذرية تهدف إلى إعادة الثقة في المنظومة الصحية وضمان حقوق المواطنين.

وقالت النقابة في بيان لها إن المنظومة الصحية بالمغرب، وعلى رأسها قطاع التمريض، تواجه إخفاقات متكررة في الإدارة والتسيير، ما انعكس على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وحرمانهم من حقهم المشروع في العلاج.

وأضافت أن البرامج الترقيعية والمبادرات الشكلية التي تروج لها وزارة الصحة لا تغني عن الإصلاحات الحقيقية، خاصة في ظل نقص مستلزمات العلاج الأساسية والأدوية الحيوية، وضعف البنية التحتية، وغياب التحفيزات المادية والمعنوية للأطر الطبية.

وأشارت النقابة إلى أن الإهمال المستمر في المرافق الصحية العمومية خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب التوجه نحو خوصصة القطاع لصالح المصحات الخاصة، أدى إلى فوضى داخل النظام الصحي وخلق بيئة غير آمنة لممارسة المهنة، ما يهدد سلامة المواطنين ويضعهم أمام مخاطر حقيقية.

كما أكدت النقابة أن خصوصية إقليم خنيفرة من حيث الطبيعة الجغرافية الوعرة تزيد من معاناة المرضين والمرضى على حد سواء، مضيفة أن ضعف التوزيع الجغرافي للأطر الطبية ونقص المعدات الضرورية يعمق الفجوة في الخدمات الصحية ويزيد من حجم المعاناة اليومية للسكان المحليين، خصوصا في المناطق النائية والقرى الجبلية.

وأكدت النقابة أن النضال من أجل قطاع صحي قوي



يمثل خطا أحمرا وطنيا، داعية المسؤولين على المستويات الإقليمية والجهوية والوطنية إلى التعاطي الجاد مع الملفات الصحية المتراكمة، وتسوية المطالب العادلة للعاملين في القطاع. كما دعت جميع الممرضين إلى توحيد الصفوف والانخراط الفعّال في المحطات النضالية المقبلة، بما في ذلك الإضرابات والوقفات الاحتجاجية، مع مقاطعة الاجتماعات الشكلية التي تدعو لها الوزارة، مؤكدة أن هذه الخطوات تهدف إلى حماية صحة المواطنين وضمان استقرار المهنة.

وختمت النقابة بيانها بالتأكيد على أن إصلاح القطاع الصحي يجب أن يكون شاملا وكليا، يشمل تحديث البنية التحتية، تعزيز الموارد البشرية، ضمان توفير المستلزمات الطبية الأساسية، وتطبيق سياسات واضحة تحمي المواطنين والعاملين في القطاع على حد سواء، وهو ما يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق العدالة الصحية وتعزيز الثقة في المنظومة العمومية.

عمر طويل

عبد القادر حلوط: *

"زيارات المسؤولين للمؤسسات الصحية تهدف إلى إطفاء غضب المحتجين أو على الأقل التخفيف من حدته"



* الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة بجهة الشرق

س- برزت خلال الأسابيع الماضية موجة احتجاجات غير مسبوقة ضد واقع المنظومة الصحية بالمغرب، في ظل شبه إجماع شعبي على أنها تعيش وضعا كارثيا. إلى أي حد يمكن القول، بوصفكم قيادي في الجامعة الوطنية للصحة (UMT)، إن قطاع الصحة يعاني من أزمة بنيوية وهو ما تكشفه تقارير المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية؟

ج- قبل الحديث في موضوع سؤالكم، يجب إطلاع الرأي العام على أن نساء ورجال الصحة لا يستفيدون من أي امتيازات على مستوى الخدمات الصحية، سواء تعلق الأمر بمسار العلاجات أو بالمواعيد (الفحوصات السريرية، الأشعة، التحاليل الطبية، الكشوفات الوظيفية...)، أما على مستوى واجبات العلاج فهم يخضعون لنظام التغطية الصحية بالطريقة نفسها التي يخضع لها جميع موظفي القطاع العام.

احتجاجات المواطنين، بشكل فردي أو جماعي، ظلت قائمة وإن بدرجات متفاوتة، لكنها ازدادت حدة خلال العقد الأخير، وذلك لسببين:

- تقدم الدولة في إجراءات خوصصة القطاع عبر تفكيكه واعتباره عبئا على ميزانية الدولة، فقامت بتقليص نفقاتها في هذا المجال، وقطعت مع أي شكل من أشكال مجانية الخدمات الصحية، مما ساهم في تفاقم معاناة طالبي العلاج، خاصة مع ارتفاع تكاليف مختلف جوانب العيش اليومي للمواطن.

-بروز ثقافة الاحتجاج، خاصة مع حركة 20 فبراير التي كسرت حاجز الخوف، ورفعت منسوب التحدي لدى المواطن، ورسخت فكرة المبادرة عبر قنوات التواصل غير الرسمية.

وسؤالك حول معاناة القطاع الصحي من أزمة بنيوية، التي تطرقت إليها تقارير عدد من المنظمات الدولية، لا يحتاج إلى تأكيد، ولا ينكرها إلا جاهل بشؤون القطاع أو منخرط في جوقة "العام زين" لغرض سياسي أو ريع معين. أما المواطنون والعاملون في القطاع فيكتوون بشكل يومي بنار هذه الاختلالات، التي تتجلى في النقص الحاد على مستوى الموارد البشرية ومستلزمات العلاج والتجهيزات الطبية. بل أكثر من ذلك، فقد أصبح المسؤولون بمختلف رتبهم ودرجاتهم، بمن فيهم وزير الصحة، يعترفون بهذه الاختلالات، ويحاولون التنصل من مسؤوليتهم عنها، تارة عبر تحميلها لسابقيهم ولو كانوا ينتمون إلى نفس المرجعية السياسية، وتارة أخرى عبر إلصاقها بالموظفين البسطاء الذين يشكلون الواجهة الأولى أمام المرتفق في مؤسسات ومصالح صحية تفتقد لأبسط ضروريات العلاج. إن هذا السلوك يتم بوعي، وعن سبق إصرار وترصد.

س- تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية المتنامية، سارعت وزارة الصحة في شخص وزيرها أمين التهراوي إلى القيام بزيارات ميدانية وإعفاء بعض المسؤولين من مهامهم. لكن يبقى السؤال: هل نحن أمام إرادة حقيقية لإصلاح المنظومة الصحية، أم مجرد رد فعل مؤقت لامتصاص غضب الشارع؟

ج- قيام المسؤولين بزيارات "ميدانية" للمؤسسات الصحية، سواء تلك التي كانت موضوع احتجاجات المواطنين أو حتى احتجاجات نساء ورجال الصحة، لا يعدو أن يكون سلوكا يهدف إلى إطفاء غضب المحتجين أو على الأقل التخفيف من حدته، في انتظار إجراءات لا ترى النور. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى لجان التحقيق التي زارت عددا من المؤسسات الصحية، والتي دُفنت تقاريرها حتى قبل أن تحزم حقائبها للعودة إلى نقطة انطلاقها. ويكفي أن نشير إلى جميع اللجان التي زارت كلا من جرسيف، تاوريرت، الدريوش، بركان، الناظور... من دون أن يعلن عن تقاريرها أو تتخذ أي إجراءات في حق من ثبتت مسؤوليته.

والجولة الأخيرة لوزير الصحة أمين التهراوي لا ولن تخرج عن هذا السياق؛ فزيارته لمستشفى محمد الخامس بأكادير لم تكن مفاجئة كما يظهر للبعض، بل كانت مدروسة بعناية ودقة، حيث وفر . إن لم أقل جند . لها ما يكفي من الإعلام، واختار ألفاظ تصريحاته بعناية محكمة حتى يبلغ مقصده المتجسد في تنصله من مسؤوليته المباشرة والمعنوية. وكان ذلك جليا حين عبر عن "تضامنه مع المواطنين"، وهو بذلك يتموقع بشكل اختياري في طرفي صراع مغلوط (يجعل المواطن في مواجهة نساء ورجال الصحة)، بل يذكيه بشكل واعٍ ومقصود، بل شكل تحريضا مباشرا ضد العاملين بالقطاع، تجسد في ارتفاع عدد الاعتداءات بمختلف الأقاليم.

أما عن زيارته إلى إقليم الناظور وإقليم الدريوش، فقد كانت مرتبة منذ فترة تناهز الشهر، زار خلالها وفد وزاري إقليم الناظور، وعقد عدة لقاءات مع مسؤولي القطاع بالجهة ومختلف أقاليمها. تكفلت المديرية الجهوية بعد ذلك بإتمام ترتيبات الزيارة من تحديد أماكن الزيارة وتوقيتها والحضور، حتى لا تُترك أية فرصة لمفاجأة قد تعصف بتناسق لوحة يتباهى المسؤولون بجمالها الظاهري الذي يغطي أنين ومعاناة نساء ورجال الصحة، وألم مرضى يبحثون عن علاج مفقود. وقد تم عن قصد تغيير الفاعل النقابي، خاصة منه الذي لا يخضع لأي تحكم قبلي أو عن بعد.

وعودة إلى ما تم التصريح به من إقالات، فجلها وهمية أو شكلية، لأنه لا يمكن الحديث عن إقالة . والتي توحي بمسؤولية المعني في الخلل موضوع الحدث . دون محاسبة؛ ولذلك، حتى في حالات نادرة، فإن ما يصرح به كإقالة لإخماد غضب المحتجين، مواطنين أو مهنيي الصحة، لا يعدو أن يكون انتقال المعني إلى منصب آخر يوازي من حيث الدرجة منصبه الأصلي أو يفوقه. ولنا أمثلة بعينها قد تأتي الفرصة للإشارة إليها.

ولذلك، فالزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون لا تعدو أن تكون من أجل البهرجة الإعلامية، وتغليط الرأي العام، أو حملات انتخابية سابقة لأوانها، أو إعادة تموقع للمسؤول ضمن عائلته السياسية والاجتماعية ربما.

س- ما هي، في نظركم، المداخل الأساسية الكفيلة بمواجهة التحديات البنيوية التي يعاني منها القطاع الصحي بالمغرب، من أجل بناء منظومة صحية قوية قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطن عبر توفير بنية تحتية عصرية وموارد بشرية كافية؟

ج- مواجهة الاختلالات البنيوية غير قائمة في إطار السياسة الصحية التي تنهجها الدولة، وليس لها أي موقع في برامجها، وأي رهان في هذا الاتجاه فهو رهان خاطئ قد يجعل راكبيه ينتظرون أماني وآمالا مفقودة. وهذا لا يعني أنه لا أمل لنا في تحسين وضعية المؤسسات الصحية وتوفير خدمات صحية تستجيب لحاجيات المرتفقين، بل على العكس نملك كل مبررات التشبث بغد أفضل، تزهر خلاله شجرة القطاع الصحي، والتي لن تتم إلا إذا سقيناها بتضحياتنا (عاملين بالقطاع ومواطنين)، تضحيات قادرة على قلب موازين القوى ومسار نضالي موحد من حيث الخط والهدف، يجعل من تحصين المؤسسة الصحية العمومية عبر إخراجها من ميدان التسيير بالمنطق المقاولاتي . باعتبارها مؤسسة ذات طبيعة اجتماعية يشكل الإنسان جوهرها . هدفا أساسيا. وذلك بسن سياسة صحية يكون مركزها الإنسان، من حيث اشتغالها باعتبار مواردها البشرية هي محركها الأساس، والمرتفق موضوع اشتغالها. وهذا لن يتم إلا بالربط المتناسق بين مطالب نساء ورجال الصحة، وعلى رأسها تحسين شروط عملهم والحفاظ على وضعهم الاعتباري، وبين مطلب المواطنين في توفير خدمات صحية تستجيب لحاجياتهم كما وكيفا، وهو ما لن يتحقق إلا بتوفير مستلزمات العلاج والتجهيزات الطبية وموارد بشرية كافية من حيث العدد والتخصصات.

س- تتكرر حالات الصدام بين الأطر الطبية والتمريضية والمواطنين داخل المستشفيات العمومية. هل يعود ذلك إلى غياب قنوات تواصل واضحة بين المرتفقين والإدارة الصحية؟، ثم كيف يمكن تجاوز هذا الوضع بما يحسن صورة العلاقة بين المريض والمرتفق والموظف الصحي ويحفظ كرامة الطرفين؟

ج- إن حالات الصدام بين المواطنين وموظفي القطاع تمظهرت عبر تعريض موظفين إلى عنف قد يكون لفظي احيانا وأحيانا عدة تحول إلى عنف جسدي تنتهي جلها بمخافر الشرطة، وقد ارتفعت من حيث العدد والدرجة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بعد توالي الخرجات الإعلامية للمسؤولين عبر وسائل الإعلام سواء منها المرئية او المسموعة وحتى المقروءة والتي - كما سبق أن أشرت تكون بشكل مدروس ومقصود- وقد شكلت تصريحات وزير الصحة خلال جولته الاخيرة أبرزها، إضافة إلى غياب قنوات التواصل الاستقبال والارشادات والتوجيه وحتى المرافقة إن تطلبت حالة مرتفق ذلك، والتي من المفروض أن يشتغل بها موظفون رسميون بالقطاع ملمين بمسار العلاجات والخدمات الصحية بدل الاعتماد على شركات المناولة دون إغفال غياب التشوير بالمؤسسات الصحية مما يجعل المرتفق قد يلج مصالح لا تناسب حالته وحاجياته فيكون رد فعله عنيفا تجاه العاملين بها.

وكل ما سبق الإشارة اليه من اختلالات في هذا الشأن لا يغيب عن ذهن المسؤولين بل يغيبونه حتى يجعلون المؤسسة تعيش فوضى تعمق الشرخ بين المرتفقين والعاملين بالمؤسسات الصحية وتعيق إنتاج وعي مشترك بالاختلالات الحقيقية بدل الوقوف عند تمظهراتها وتعرقل وحدة الطرفين من أجل مناهضة السياسة الصحية الهادفة إلى خوصصة القطاع والدفاع المشترك عن المؤسسة الصحية بمضمونها الاجتماعي الذي يصون مكتسبات وحقوق العاملين بها وحق المواطن في العلاج.

س- كيف يمكن إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات الصحية العمومية؟

ج- من الصعب في هذه المرحلة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الصحية العمومية، والتي لم تعد تحظى حتى بثقة العاملين بها لما يعيشونه يوميا من معاناة بسبب تدهور ظروف عملهم (بنية تحتية مهترئة، تجهيزات طبية، إن وجدت، معطلة، عمل يومي مرهق ومضني). إضافة إلى أنهم . كجميع المواطنين طبعا . لا يجدون فيها ما يثقون به متى أصيبوا بعلة أو وعكة صحية، لأن هذه الأخيرة لم تعد تحمل من العمومية إلا الاسم (الذي تم حذفه من تسمية وزارة الصحة). وسيكون من العبث مطالبة المواطن بالثقة في مؤسسة لا تستجيب لحاجياته في مجال الوقاية والعلاج.

لكن الثقة التي نبحث عنها في المرحلة الراهنة، وعلينا جميعًا العمل من أجل بنائها، هي الثقة بين المواطنين ونساء ورجال الصحة، باعتبار الطرفين ضحايا لسياسة صحية تخضع لتوجهات المؤسسة الدولية الممولة لبعض المشاريع والمانحة للقروض، بشروط ضمنها إخضاع المؤسسات الصحية لمنطق التدبير المقاولاتي، المرتكز أساسا على الفارق بين تكلفة الإنتاج (موارد بشرية، تجهيزات، ومستلزمات العلاج...) والمداخيل، والذي يستوجب تجاوز العنصر الثاني (المداخيل) للعنصر الأول. وهذا المنطق هو الذي يؤدي إلى تقليص النفقات عبر التقشف في المناصب المفتوحة للتوظيف، والتقشف في اقتناء التجهيزات ومستلزمات العلاج، مقابل الرفع من تكاليف الخدمات الصحية وتقليص هامش المجانية لحصره في بعض الخدمات الوقائية، في أفق حذفها بشكل كلي.

> "من الصعب في هذه المرحلة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الصحية العمومية"

إذن، بناء الثقة بين المواطنين ومهني الصحة لن يتأتى إلا بوعي الطرفين بمضمون سياسة الدولة في المجال الصحي وأهدافها، والتمييز بين الأسباب والتجليات أو المظاهر. ومن أجل ذلك، نرتئي عدة مداخل، أهمها جعل اختلالات القطاع الصحي وواقع المؤسسات الصحية شأناً عاماً، عبر انخراط المنظمات النقابية القطاعية والجمعيات المهنية، باعتبارها الأكثر اطلاعًا عليها ووعيًا بتفاصيلها (أسبابها وانعكاساتها). ولذلك، نقترح:

-الانفتاح على وسائل الإعلام الجادة، المرئية والمسموعة والمقروءة، سواء كانت محلية، جهوية أو وطنية، لنقل واقع المؤسسات الصحية والظروف المأساوية لعمل العاملين بها، وفضح المسؤولين عن الاختلالات التي تعيق السير الطبيعي لها وتعرقل إنتاج خدمات صحية تلبي حاجيات المرتفقين.

-لقاءات مفتوحة مع المواطنين لتعرية واقع المؤسسات الصحية، وتحديد المسؤوليات وسبل مواجهة هذا الواقع المتردي.

-لقاءات تواصلية مع النقابات القطاعية لمختلف الفئات بالقطاع العام والخاص، وجمعيات المرضى، والجمعيات الحقوقية والثقافية، وجمعيات الأحياء، وجعلها تنخرط في عملية النضال من أجل الحق في الصحة، عبر وضع خطة مشتركة تتكامل في شقيها: المرتبط بوضعية العاملين بالقطاع وظروف عملهم، والحق في الصحة بما يعنيه من ضمان خدمات صحية تستجيب لحاجيات المواطنين.

ومتى تم بناء الثقة بين المواطنين ونساء ورجال الصحة، فستتحول المؤسسة الصحية العمومية في ذهن المواطن إلى ملك جماعي يجب الحفاظ عليه وتحصينه من الضياع، وتتأسس الثقة بين المواطنين ونساء ورجال الصحة والمؤسسة العمومية.

تتمـة ص 13

أجرى الحوار: محمد لغريب

صرخة فوق خزان مائي: حين يختزل عبد النبي معاناة آلاف الفقراء مع نظام صحي هش

يقف عبد النبي أمام باب المركز الجهوي للسرطان ببني ملال، يده ترتجف وهو يحمل ملف والدته الطبي، وكأنها وثائق حياة أو موت. والدته، التي تجاوزت الرابعة والسبعين من عمرها، عانت من صعوبات تنفسية جعلتها طريحة الفراش لأسابيع. وكان تحسنها الطفيف بعد خروجها من المستشفى الجهوي بمثابة شعاع أمل يتسلل إلى قلبه. لكن ذلك الشعاع سرعان ما خفت مع وصولهم إلى المركز، حيث أُخبر أن أي علاج لن يبدأ قبل معالجة "مؤشر أمّو تضامن".

في صباح صيفي هادئ بمدينة سوق السبت بإقليم الفقيه بن صالح، كان المشهد صادما للمارة الذين تعودوا السير قرب الخزان المائي الواقع في قلب المدينة. شاب في الأربعين من عمره صعد فوق الخزان وسط الحديقة، يلوح بيده ويرفع صوته فوق هذه المدينة الصغيرة المهمشة، لعل أحدا يسمع صوته. كانت صرخاته تختزل معاناة آلاف الفقراء الذين يكابدون البطالة والتهميش وضيق ذات اليد في سبيل الولوج إلى خدمات صحية بكرامة.

لم يكن سوى الشاب عبد النبي، من مواليد 1984 بجماعة تنانت بإقليم أزيلال، متزوج وأب لطفل صغير. بعد وفاة والده، وجد نفسه في مواجهة ظروف اجتماعية قاسية حرمته من مواصلة دراسته مثل أقرانه. اضطر إلى العمل في ميدان الجبس داخل قطاع غير مهيكل، بلا تأمين صحي ولا دخل قار، يضمن له ولأسرته الحد الأدنى من العيش الكريم.

يقول عبد النبي في حديثة مع "ملفات تادلة": "صعودي لم يكن محاولة انتحار، أنا لم أفكر في ذلك على الإطلاق. أردت أن أقول للمسؤولين: نحن نريد العلاج بكرامة، لا التسول، نحن نريد حياة كريمة".

تعاني والدة الشاب عبد النبي، والبالغة من العمر 74 سنة من مرض السرطان وضيق التنفس منذ سنوات، وتحتاج إلى عناية خاصة ومتابعة طبية مستمرة وأدوية باهظة الثمن، وهي الأدوية التي لم يستطع عبد النبي طيلة كدحه اليومي توفيرها لها.

يقول عبد النبي وهو يسرد جزء من معاناته مع المرض الخبيث والألم يرتسم على محياه "أصعب اللحظات أن أرى والدتي تتألم وأنا عاجز عن توفير مصاريف العلاج، والمستشفيات العمومية غير قادرة على استيعاب المرضى بشكل كاف". ثم يضيف " كم هو قاس جدا على قلب الإنسان أن يرى من سهرت الليالي تتألم أمامه والعجز والفقر يغل يديه".



يقول عبد النبي الذي اختار الاحتجاج بطريقة خاصة بعد أن ثعب في الاحتجاج في الرباط وبني ملال والفقيه بن صالح من أجل إيصال صوته كلما سمحت له الظروف "تستفيد والدتي الأرملة من منحة شهرية لا تتجاوز 500 درهم، لكن تعقيدات نظام التغطية الصحية الذي يعمل به حاليا يجعل الوصول إلى العلاج المجاني لسيدة تعاني الفقر ومن مرض السرطان شبه مستحيل.

لم يكن احتجاج عبد النبي حدثا مفاجئا للساكنة المحلية التي كانت تتابع صرخاته من الأسفل، وخاصة رفاقه الذين رددوا عبارات الدعم والاطمئنان. في المقابل، تدخلت السلطات المحلية وعناصر الأمن والوقاية المدنية في محاولة لإقناعه بالنزول. غير أن عبد النبي ظل متمسكا بخطوته الاحتجاجية، واضعا نصب عينيه أن تحظى والدته بالرعاية اللازمة وأن تعالج بكرامة. وكان هذا أحد مطالبه.

يقول عبد النبي: "أنا واثق أن ما تعلمته في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، هو الاحتجاج والصراخ في وجه الجاثمين على صدورنا، من أجل إيقاظ ضمائرهم، ومن أجل المطالبة بحقّ أسمى: الحق في الصحة والعيش بكرامة."

كلما كانت الأوراق تتراكم أمامه، والمواعيد تتأجل، يشعر عبد النبي بثقل المسؤولية على كتفيه. كان يتخيل والدته وهي تقاوم الألم، وهي تنتظر منه أن يكون الدرع والحامي، لكنه كان يقف عاجزا كما هم آلاف المغاربة أمام جدار من الإجراءات الإدارية التي لا ترحم، جدار يضع أمامه شرطا واحدا وهو التغطية الصحية، وإلا فإن العلاج لن يبدأ.

في قصة هذا الشاب، تتجسد مأساة آلاف الأسر التي تقاتل ليس فقط المرض وحده، بل هشاشة النظام الصحي، والتعقيدات البيروقراطية. فكل دمعة تسقط على وجنتيه تحمل قصة مأساوية، قصة الابن الذي يرى والدته تنزف، وقصة المواطن الذي يكتشف أن الاحتجاج وحده لا يكفي أمام آلة ماردة لا ترحم.

يضيف عبد النبي في حديثه مع "ملفات تادلة" "أن أصعب اللحظات في حياته كانت عندما يراقب والدته وهي تتألم، وهو عاجز عن توفير العلاج لها في المصحات الخاصة، بسبب محدودية إمكانياته المادية".

"الحق في الصحة، كما يقول، حق مشروع لكل مواطن، لا يمكن التنازل عنه، ويجب أن يلج المواطن إليه بكرامة. والدتي المصابة بالسرطان تعاني من ضيق التنفس، وتتطلب رعاية مستمرة، أدوية، بخاخات، مضادات حيوية، وأحيانا تنفس اصطناعي، ونظاما غذائيا خاصا، وكل ذلك يشكل عبئا ماديا ومعنويا ثقيلا على الأسرة."

وعلى الرغم من محاولاته طرق كل الأبواب، يبقى "المؤشر المرتفع" كابوسا يعترض حصول والدته على العلاج المجاني، حيث العديد من الأسر تضطر إلى اللجوء للفيديوهات التسول على وسائل التواصل الاجتماعي، بعد أن تغلق جميع الأبواب في وجوهها، وهو واقع لا يجب أن يكون موجودا في مجتمع يحترم كرامة مواطنيه. يقول عبد النبي. "مطلبي الأساسي واضح وهو أن تضمن الدولة للمواطن حرية، كرامة، وعدالة اجتماعية حقيقية، بحيث لا يتحول المرض إلى عبء إضافي على كاهل الأسر، وأن يكون الحق في الصحة ممارسة حقيقية وليس مجرد شعار مكتوب على الورق".

الأزمة التي يعيشها الشاب تتجاوز المشكل الصحي، لتصل إلى مشاكل اجتماعية وقانونية أخرى. فقد تعرضت الأسرة لمحاولات الترامي على ممتلكاتها من طرف "جهات نافذة"، كما خاضت مواجهات قانونية صعبة مع مسؤولين محليين ودركيين بإقليم أزيلال.

يقول عيد النبي "لقد أجبروا أمي على توقيع محاضر غير قانونية، مما عمق شعورها بالظلم والحكرة كان ذلك عاملا حاسما في تدهور صحتها منذ ذلك اليوم"، "الظلم والشطط في استعمال السلطة يجعل المواطن عاجزا عن الدفاع عن حقه، رغم أنه صاحب الحق المشروع".

رغم كل هذه الصعوبات، لم يفقد عبد النبي الأمل. فقد حصل في إطار نضاله في الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين على الحصول على تمويل جزئي لمشروعه الخاص: ورشة لصنع أجزاء الجبس، والتي توفر له مصدر دخل محدود لكنه مستمر، ما يمنحه بعض الاستقلالية المالية ويخفف عن أسرته أعباء المعيشة.

الرسالة الأعمق التي يريد الشاب إيصالها تكمن في مطلب الكرامة والعدالة الاجتماعية. فهو يرى أن الحق في الصحة يجب أن يكون مضمونا لجميع المواطنين، وأن النظام الصحي العمومي يجب أن يكون قادرا على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الهشة، بدل أن يجبر الناس على التسول أو التوجه للقطاع الخاص الذي يثقل كاهل الأسر.

وختم عبد النبي حديثه بتأكيد أنه، رغم كل العقبات والمعاناة، يظل متفائلا ويواصل النضال من أجل غد أفضل، مؤكدا أن الصمود والمقاومة اليومية هي السبيل الوحيد لمواجهة واقع صعب يفرض على الشباب المعطل تحديات مزدوجة، الكفاح من أجل البقاء والعمل، والدفاع عن الحقوق الأساسية والصحة الكريمة للمواطنين.

عمر طويل

(تتمة) عبد القادر حلوط:

"زيارات المسؤولين للمؤسسات الصحية تهدف إلى إطفاء غضب المحتجين أو على الأقل التخفيف من حدته"

س- تعرضتم للمتابعة والمحاكمة فقط لأنكم نبهتم إلى استغلال العمال والعاملات وإلى عدم التزام إحدى شركات المناولة باحترام حقوقهم. فهل يمكن اعتبار ذلك محاولة من محاولات إسكات الأصوات المنتقدة لو اقع المنظومة الصحية بالمغرب؟

ج- إن إخضاع جزء من الخدمات (النظافة، النفايات الطبية، معالجة الغسيل، الأمن والحراسة، نقل المرضى، الاستقبال...) شكل خطوة ضمن مخطط تفكيك الوظيفة العمومية واختراق شركات القطاع الخاص للمؤسسة الصحية العمومية تحت شعار "تجويد الخدمات"، والذي كشف الواقع عن زيفه، لأن الهدف الرئيسي غير المعلن هو خلق فرص لاستثمار الرأسمال وتوسيع رقعة اشتغال مجموعة من الشركات، التي حولت المؤسسات الصحية إلى مصدر لمراكمة أرباحها، وهي تمتص عرق عمال وعاملات بسطاء، ودون احترام للقوانين المعمول بها في مجال التشغيل عليهم.

وحين تطرقت إلى حرمان عاملات النظافة من حقوقهن عبر تدوينة لي، لم آتِ بجديد اكتشفته صدفة، بل تطرقت إلى واقع نعيشه يوميًا في المؤسسات الصحية عامة، ومستشفى الفارابي الذي أعمل به ضمنها. ولم أقم بذلك لتنبيه المسؤولين من خارج القطاع، وعلى رأسهم جهاز مفتشية الشغل، إلا بعد أن اقتنعنا أن المسؤولين على المؤسسة أو على القطاع محليًا وجهويًا يرفضون التدخل في هذا الشأن، بعد أن شكل "فتح تحقيق حول عدم احترام بنود دفاتر التحملات" مطلبًا ثابتًا في جميع بلاغاتنا، على الأقل منذ سنة 2023، إضافة إلى أنه كان ضمن نقاط لقاءاتنا مع المسؤولين السالفي الذكر، ودون أن نجد أي مبرر مقنع لعدم رغبتهم أو قدرتهم على الخوض في هذا الخرق. وما يؤكد هذا الواقع هو تصريح وزير الصحة خلال زيارته الأخيرة إلى مستشفى الحسن الثاني بأكادير، والمتداول بين العموم، الذي يقر بعدم احترام شركات المناولة للمعايير وتوقيفها بقرار منه.

"محاكمتي خطوة مدروسة من عدة أطراف"

أما عن محاكمتي على إثر هذه المبادرة، نتيجة شكاية شركة المناولة ضدي بتهمة التشهير، فأعتبرها خطوة مدروسة من طرف عدة أطراف قد تكون الشركة واجهتها الأمامية، وبعض المسؤولين بالقطاع وواجهتهم الخلفية، ومهندسين آخرين لها قد نعلمهم مستقبلا. أما عن الهدف منها، فقد يكون ترهيبيا قصد تقليص رقعة اهتمامي على المستوى النقابي، وإن كان كذلك فالهدف أخطأ العنوان، لأن ارتباطي بقضايا القطاع والعاملين به هو جزء من ارتباطي بقضايا الطبقة العاملة. وقد يكون الهدف توجيه مسارنا النضالي وإزاحته عن تعرية واقع القطاع وفضح المسؤولين عنه، والتشبث بمطالب نساء ورجال الصحة، لكن يقينًا أنهم لن ينجحوا في ذلك لأننا رسمنا مسارنا النضالي بشكل جماعي وواضح وببرنامج دقيق.

ولهذا، فإننا كجامعة وطنية للصحة محليًا وجهويًا ووطنيا، وكاتحاد محلي لنقابات وجدة، نتفاعل مع المحاكمة دون انفعال، ونحولها إلى جزء من معركتنا الأساسية من أجل تحصين حرية الممارسة النقابية عامة، والتصدي لأي إجراء يستهدفها، وحماية المناضلين من تغول أي طرف كان (الشركات، المسؤولون الإداريون المباشرون، أو السلطة).

س- من موقعكم كيف يمكن إشراك النقابات الصحية في حل أزمة طالما تم وصفها بالمزمنة؟

ج- إن الدولة تقرر سياستها في مختلف المجالات والقطاعات بشكل منفرد، وباستشارة خبراء ينتمون إلى المؤسسات المالية الدولية، دون إشراك الفاعل النقابي. ووزارة الصحة تعمل على تنزيل الجزء الخاص بقطاع الصحة، وبالتالي تعمل على إفراغ التفاوض الاجتماعي بالقطاع من مضمونه، وتجعل النقاش يبتعد عن مضمون السياسة الصحية في أسسها وبنائها ونظامها، وتحاول حصر لقاءاتها مع الفاعل النقابي في موضوع تقنيات وآليات تنزيل السياسة الصحية المقررة سلفا، من أجل تفاهمات تقنية وطنية تسميها اتفاقيات مع المنظمات النقابية. وما المسار التفاوضي على امتداد سنوات 2023 و2024 وبداية 2025 إلا نموذجا للأوضاع للتفاوض الذي تبغيه وزارة الصحة، حيث وقعت اتفاقا مع مجموعة من التنظيمات النقابية والتفّت على مطالب نساء ورجال الصحة. رفضت الجامعة الوطنية للصحة توقيعه، وظلت ترفض تنزيل مضامين الاتفاق المتعدد الأطراف بتاريخ 29 دجنبر 2023، ومحضر 26 يناير 2024 الموقع بين الجامعة الوطنية للصحة ووزارة الصحة.

خلاصة: إن سياسة الدولة عامة تستهدف تصفية القطاع العمومي عامة وخوصصة خدماته، عبر تدمير المؤسسة العمومية وتوجيه سهامها إلى العاملين به، وشحن المواطنين ضدهم وجعلهم في صراع مغلوط ودائم يعيق أية وحدة منشودة وموضوعية. ولبلوغ هدفها، تهيئ ترسانة من القوانين تتولى منها ضمان الهدوء الاجتماعي، أما الاستقرار الاجتماعي فيخضع لقانون الصراع الذي يعلو على رغبات الأشخاص والجماعات التي تتوخى كبحه. وفي هذا الإطار، يندرج القانون المقبل للإضراب ومشروع القانون المنظم للنقابات، وتصفية نظام الوظيفة العمومية بمختلف القطاعات. وبالتالي، فإن أي نضال تجزيئي للمطالب، أو التعامل بشكل سطحي مع القضايا دون النفوذ إلى عمقها، سيجعلنا نتوهم السير قدمًا دون أن نتحرك فعليًا. وعليه، من المفروض تجميع طاقاتنا وتوحيد مسارنا بعد أن نتوحد حول هدف واضح للجميع.

مسيرة النضال من أجل التحرر من الاستغلال مسيرة شاقة ومتعبة، ومركبته تبحر وسط أمواج بحر الصراع العاتية، لكن يقينا ستبلغ ميناء وطن حر يتسع لجميع أبنائه، وإن كانت التضحيات كبيرة.

الاثنين 22 شتنبر 2025

أجرى الحوار: محمد لغريب

محمد حفيظ: جيل Z.. بعيدا من السياسة قريبا منها



حرص الشباب الذين دعوا إلى الاحتجاج يومي 27 و28 شتنبر على أن يؤكدوا، منذ البداية، أن مطالبهم اجتماعية محضة، تتعلق بالصحة والتعليم والشغل ومحاربة الفساد. وأكدوا، في نقاشاتهم داخل المجموعة الرقمية التي أنشأوها، أن احتجاجهم الذي دعوا إلى خوضه في عدد من المدن، نهاية الأسبوع، سيكون سلميا.

ووجد الداعون إلى هذه الاحتجاجات أنفسهم مضطرين، في تصريحات أدلى بها بعضهم لعدد من الصحف، إلى أن يؤكدوا أن مبادرتهم بالتظاهر في الشارع لا تستهدف لا الدولة ولا مؤسساتها. ومنهم من حرص على أن يؤكد أنه مع الملكية وليس ضدها، ومع الملك وليس ضده.هم، إذن، شباب لا يرفعون مطالب سياسية، ولا يطالبون بإصلاحات سياسية، ولا يطالبون بتعديل الدستور، ولا بملكية برلمانية...

هذه هي بطاقة التعريف التي عَرَّف بها أنفسَهم هؤلاء الشباب الذين أعلنوا عن ميلاد مجموعتهم على منصة رقمية باسم (Moroccan Youth Voice/GENZ212).

تقول بطاقة التعريف هذه: نحن شباب لا علاقة لنا بالسياسة، لا انتماء حزبي لنا، لا إيديولوجيا نتبعها.

لماذا اعتمد هؤلاء الشباب هذه البطاقة لتعريف أنفسهم؟ وما الدواعي التي كانت وراء هذا الاختيار؟ هل كان ضروريا أن يختار هؤلاء الشباب هذه "الهوية"؟ هل كانوا في ذلك مضطرين أم مخيرين؟ هل فعلا يتبرؤون من السياسة ومن الأحزاب ومن الإيديولوجيا؟...

هل الأمر يتعلق بموقف من السياسة؟ ومن السياسيين؟ ومن الأحزاب السياسية؟ هل هو توجه نحو التخلي عن المطالب السياسية وعن كل ما يمت بصلة للسياسة؟ أهذا إذن هو موقف هذا الجيل، الذي يشكل نسبة مهمة من المغاربة، من السياسة ومما يرتبط بها؟...

هل هو موقف سلبي من السياسة ومن السياسيين ومن التنظيمات السياسية؟ أم هو خوف من إعلان الموقف السياسي أو الرأي السياسي أو رفع المطلب السياسي؟...

هذه بعض من الأسئلة التي تفرض أن نتعامل معها بالعمق الذي تستحقه، وبدون تسرع احتفالي أو تهويل سوداوي.

ولكن هنا، لا ينبغي أن نتغاضى عما جرى في عدد من المدن اليوم وأمس. فرغم تشديد الداعين إلى التظاهر على أن مطالبهم اجتماعية، وعلى أنهم لا يستهدفون الدولة ومؤسساتها، وعلى أن احتجاجهم سلمي، وبالفعل كان سلميا وحضاريا وبلغ درجة عالية من النضج والرقي في ما صدر عن المحتجين من تصريحات وفي سلوكاتهم على الأرض خلال التظاهر، فإن ذلك لم يشفع لهم لدى الجهاز الأمني ومن يُصْدِر الأوامر لعناصره.

لقد قوبل احتجاجهم السلمي بالقمع الشديد وتعرضوا للعنف والاعتقالات بطريقة لا يمكن تبريرها، لا من طرف مسؤولي الأمن ولا من طرف من يتولى تبرير تعليماتهم.

أما التسرع في القراءات ذات الخلفية الأمنية التي تسعى إلى تبرير التعامل القمعي مع الاحتجاج، أو ذات النزعة "الوَطَنَوية" التي تنظر إلى كل حركة احتجاجية بأنها ضد الوطن وضد المؤسسات الوطنية، وتصل حد إلصاق تهم الخيانة بها واتهامها بالتآمر على الوطن وعلى مصالحه العليا وقضاياه المصيرية، فهو الذي يشكل خطرا على البلاد والعباد ويهدد مصالح الدولة والمجتمع.

إن من يلجأ إلى القمع في مواجهة المحتجين لا يسعى إلى حماية الاستقرار، بل يهدده. ومن يمارس الفساد وينهب ثروات المغرب والمغاربة هو من يطعن الوطن في مصلحته ويخونه فعلا.

القمع ليس حلا، ولو كان كذلك لأثبت جدواه. لقد جُرّب مرارا دون أن يمنع المغاربة من العودة إلى رفع أصواتهم والاحتجاج على أوضاعهم، وتطوير أساليب احتجاجهم.

الجواب القمعي الذي تابعه الجميع ووثقته كاميرا الصحافيين والمحتجين يؤكد أن من يقف وراءه يعاند الواقع ويُنكر ما يحبل به من مشاكل، ويعيش حالة ارتباك. فمن يعجز عن تقديم حلول حقيقية، لا يجد أمامه إلا القمع.

إن التعامل الأمني القمعي لا ينفع في التفاعل مع مطالب اجتماعية يرفعها شباب المغرب بمختلف فئاته ومن مناطق كثيرة من المغرب. الاحتجاج الاجتماعي يُعالَج بالتفاعل الاجتماعي.

الدولة عوض أن تعتمد مقاربة تتجاوب مع المطالب المشروعة، تختار الرد القمعي. وهو رد كانت له كلفة غالية على واقع الحقوق والحريات بالمغرب، وعلى أجيال تُورَّث هذا التعامل الذي يتسبب في توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولنا في التاريخ القريب والبعيد وقائع ما تزال تطاردنا.

لقد كان لأحداث ووقائع دورٌ في توتير العلاقة بين الدولة والمجتمع طيلة عهد الحسن الثاني. ورغم محاولة طي صفحة ذلك الماضي الأليم، فإن طريقة التعامل مع احتجاجات الريف في 2017 أجهضت هذا المشروع الذي لم يكتمل، وعادت بنا إلى الوراء، وأعادت العلاقة إلى ما كانت عليه، وأججت التوتر والتشنج، ليس فقط في منطقة الريف، بل في باقي مناطق المغرب ولدى الفئات المتضررة والأكثر تضررا.

الرد القمعي لم يُثبت نجاعته ولن يُثبتها. الرد القمعي في مثل هذه القضايا لا يحل المشكل، بل يعمقه ويوسع مساحاته ويزيد في عمره. والحاجة ملحة إلى معالجة اجتماعية. والمعالجة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بدون سياسة أو خارج إطار السياسة.

ها نحن كلما ابتعدنا عن السياسة، نجدها تقترب منا. ويكفي أن يكون الشعار العام الذي رافق مختلف هذه الاحتجاجات وأَطَّر باقي الشعارات التي رفعها المحتجون هو: "الشعب يريد إسقاط الفساد". فهذا الشعار الذي حضر في تظاهرات اليوم وأمس كان يؤطر أيضا مسيرات ووقفات حركة 20 فبراير، ورُفِع في شعارات حراك الريف، وشعارات الاحتجاجات التي تلته.

ولا يخفى أن شعار "إسقاط الفساد" هو شعار سياسي قبل أن يكون شعارا اجتماعيا، لأن الفساد بطبيعته مرتبط بمراكز السلطة السياسية ومواقع اتخاذ القرار والتحكم في توزيع الثروات. فحين يُرْفَع شعار "إسقاط الفساد" في سياق احتجاج اجتماعي، فإنه لا يتخلص من جوهره السياسي.

مواطنون يعانون من تردي خدمات القطاع الصحي في المغرب

تُركت المغربية فاطمة (34 عاما) تكابد آلام المخاض أمام باب مستشفى حكومي بالقنيطرة ، ليستقبلها بعد أن تدهورت حالتها الصحية وأوشكت أن تضع جنينها على الأسفلت.

وقالت فاطمة لرويترز "زوجي يشتغل حارس سيارات، ولا خيار لي سوى التوجه إلى هذا المستشفى سيء الذكر، المعاملة سيئة، فلا أحد يهتم بالفقراء".

وأضافت "الناس تتكدس أمام الباب، ومن معه المال يدخل من باب آخر بعد أن يدفع رشوة،أو يدخل لأن له معارف أو أقارب داخل المستشفى".

وتروي كيف كانت تئن من الألم لكن لا أحد اهتم بها بل وطُلب منها الانتظار لحين فتح باب المستشفى وأدخلوها بعدما بدأت الولادة بالفعل وأصابها الإنهاك الشديد وكان وضع الجنين حرجا إذ التف الحبل السري حول عنقه.

ولحسن حظها، وضعت جنينها بسلام لكن المستشفى طلب من زوجها نفقات وأدوية لم يستطع توفيرها ليتدخل حينها "المحسنون".

حالة فاطمة ليست استثنائية في مستشفيات المغرب، خاصة العمومية منها، حيث أنجبت نساء على أبواب مستشفيات وأحيانا أخرى في حديقة مستشفى أو حتى في مرافق تابعة لمستشفى تفتقر إلى تدابير السلامة، وترد أنباء تلك الحالات من حين لآخر في وسائل إعلام محلية.

ويعاني أيضا سكان المناطق الجبلية والنائية من قلة المستشفيات وندرة الخدمات الصحية حيث يحمل الأهالي أغلب المرضى (خاصة النساء الحوامل) على ظهور الدواب وأحيانا على النعوش لسلك الطرق الوعرة.

ويشتكي عدد من المواطنين من سوء المعاملة والمحسوبية وتفشي الرشوة ونقص التجهيزات في مستشفيات القطاع العام.

واحتل المغرب المرتبة 94 من أصل 99 دولة في مؤشر الرعاية الصحية العالمي لعام 2025.

وبحسب الإحصائيات الرسمية لعام 2024، يقدر عدد الأطباء في القطاع العام بنحو 15 ألفا في بلد يتجاوز عدد سكانه 36 مليون نسمة.

وهو ما يعني أن عدد الأطباء في المغرب يبلغ أربعة لكل 10 آلاف نسمة، أي أقل من المعايير الدولية التي توصي بما يتراوح من 10 أطباء إلى 15 طبيبا لكل 10 آلاف نسمة.

واحتج عدد من المغاربة طيلة الأسبوع الماضي ويوم السبت أمام مستشفى الحسن الثاني بأكادير، الذي وصفوه بأنه "مستشفى الموت"، بعد وفاة ثماني نساء حوامل فيه خلال أقل من شهر.

ودعا نشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى الاحتجاج سلميا مطلع الأسبوع الحالي على ما وصفوه بتردي الخدمات الصحية.



ورفع المتظاهرون لافتات تقول "مابغيناش كأس العالم الصحة أولا"، في إشارة إلى استعداد المغرب لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم بالمشاركة مع إسبانيا والبرتغال في عام 2030، والاستثمارات الكبيرة التي يضخها من أجل هذا الحدث.

ويضخ المغرب مليارات الدولارات في تطوير شبكة السكك الحديدية والمطارات والبنية التحتية.

"المغرب بسرعتين"

وصف العاهل المغربي محمد السادس في خطاب عيد الجلوس على العرش في يوليوز الماضي التحولات في البلاد بأنها تمضي "بسرعتين".

وقال إن المغرب "حافظ على وتيرة نمو جيدة" وإن بعض القطاعات الحيوية شهدت قفزة نوعية لكن "مع الأسف لا تزال هناك بعض المناطق لا سيما في العالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية".

وأضاف أن هذا "لا يتماشى مع تصورنا لمغرب اليوم... فلا مكان اليوم ولا غدا لمغرب يسير بسرعتين".

هي إشارة من أعلى سلطة في البلاد إلى التناقضات بين المناطق القروية والحضرية.

ودفعت الاحتجاجات على الوضع الصحي وزير الصحة أمين التهراوي لتفقد عدد من المستشفيات وإعفاء مدير مستشفى الحسن الثاني بأكادير من مهامه، إلى جانب مسؤولين آخرين.

ولم ترد وزارة الصحة بعد على طلب من رويترز للتعليق، وأحجم مسؤولون حكوميون عن التعليق.

وأقر المغرب في 2021 نظام "التغطية الصحية الإجبارية"، ويهدف إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين عبر نظامين رئيسيين هما نظام اشتراك لذوي الدخل المتوسط، ونظام تضامني للفئات غير القادرة على دفع اشتراكاتها بدعم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أزمة داخلية أم إملاءات خارجية

جاء في دراسة نشرتها جمعية "أطاك"، أن "إرساء أنظمة التغطية الصحية استخدم كمدخل لتبرير إلغاء مبدأ مجانية العلاج".

وقالت الدراسة إن هذه التغطية "هجوم صريح على مجانية العلاجات.. لأن معظم التكاليف أصبح يتحملها الفقراء وليس ميزانية الدولة من خلال النظام الضريبي".

وقال رشيد بوعبيد أستاذ علم الاجتماع في جامعة ابن طفيل بالقنيطرة لرويترز "السياسة الصحية في المغرب تعاني من أعطاب ومشاكل متعددة، مرتبطة بالمنظومة الصحية وبالسياسات التي تؤطر هذه المنظومة".

وأضاف "هناك شعور عام لدى المواطن بأن الدولة تخلت عن هذا القطاع لصالح القطاع الخاص".

وقال بوعبيد إن المؤسسات الدولية المانحة والداعمة للمغرب في المجال الصحي تفرض رؤيتها عن طريق توصيات أبرزها "سياسة التقويم الهيكلي" التي فرضت على الدولة أن ترفع يدها بشكل تدريجي عن قطاعات اجتماعية مثل الصحة والتعليم.

وبحسب عدة تقارير محلية ودولية، تعد أسعار الأدوية في المغرب الأغلى مقارنة مع دول في شمال أفريقيا وأوروبا.

وقال الطالب محمد أمين (23 عاما)، من وسط العاصمة الرباط بعد فض السلطات احتجاجات يوم السبت "ماذا يعني إعلان الحكومة عن بناء مدينة للألعاب الإلكترونية بمبلغ 27 مليار درهم (نحو 2.7 مليار دولار) ونساء يتوفاهن الله في مستشفيات تفتقد لأبسط المقومات الصحية والإنسانية".

وأضاف "من حقي كمواطن أن أختار أولوياتي، أريد صحة وتعليما جيدين وأن تضمن لي الدولة الحق في الشغل".

وقال إدريس السدراوي رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان لرويترز "الوضع الصحي في المغرب يعيش أزمة عميقة ومركبة، عنوانها الأبرز هو غياب حكامة جيدة، وضعف الاستثمار في البنيات الأساسية".

وأضاف "اليوم القطاع الخاص أصبح مهيمنا ليس فقط من حيث البنيات، بل أيضا من حيث القرار الصحي في ظل تراجع المرفق العمومي والنتيجة أن المواطن المغربي يجد نفسه بين مطرقة غلاء القطاع الخاص،الذي يفتقد في كثير من الأحيان إلى الجودة المطلوبة، وسندان قطاع عمومي منهك وضعيف الإمكانيات".

رويترز

الأحد 28 سبتمبر 2025

غياب الأمصال المضادة للسعات العقارب ولدغات الأفاعي يكشف هشاشة المنظومة الصحية بجهة بني ملال خنيفرة

تعرضت طفلة في الحادية عشرة من عمرها، مساء السبت 20 شتنبر 2025، بدوار إبعزيز التابع لجماعة أيت عباس بإقليم أزيلال، للدغة أفعى سامة تسببت في تدهور حالتها الصحية بشكل خطير، ما استدعى نقلها بشكل مستعجل عبر سلسلة من المراكز الاستشفائية.

وبحسب مصادر محلية، فقد جرى نقل الطفلة أولا إلى المستشفى الإقليمي بأزيلال لتلقي الإسعافات الأولية، قبل أن يتم تحويلها إلى المستشفى الجهوي ببني ملال نظرا لتعقد حالتها، غير أن غياب الأمصال المضادة للدغات الأفاعي بالمستشفيين معا دفع الأطباء إلى اتخاذ قرار بنقلها بشكل عاجل إلى مدينة الدار البيضاء، حيث يمكنها الحصول على العناية الطبية المتخصصة.

الحادث أعاد إلى الواجهة من جديد معاناة الأسر القروية مع لدغات الأفاعي ولسعات العقارب، خصوصا في المناطق الجبلية والنائية بأقاليم أزيلال، بني ملال وخنيفرة، حيث تسجل كل صيف حالات مماثلة بين الأطفال والنساء. ورغم خطورة هذه الإصابات، يظل غياب الأمصال في المستشفيات الإقليمية والجهوية مشكلة ترهق الأسر، وتضطرهم إلى التنقل لمسافات طويلة نحو مدن بعيدة لإنقاذ حياة أبنائهم، ما يعرض الضحايا لمضاعفات صحية قد تكون قاتلة.

ويطالب فاعلون مدنيون وجمعويون وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بضرورة توفير الأمصال بشكل عاجل ومستمر في مستشفيات المناطق الجبلية، باعتبارها مناطق موبوءة بهذه الحالات، تفاديا لتكرار مثل هذه المآسي التي تضع حياة المواطنين، وخاصة الأطفال، على المحك.

وفي تصريح خص به جريدة "ملفات تادلة" حذر عبد اللطيف أهنوش، الكاتب الجهوي للنقابة المستقلة للممرضين من الوضع الصحي المقلق بأقاليم الجهة، مؤكدا أن غياب الأمصال المضادة لسعات العقارب والثعابين يمثل خطرا حقيقيا على حياة المواطنين، خصوصا في المناطق القروية والنائية. وأضاف المتحدث، أن المستشفيات الإقليمية تعاني من نقص مزمن في هذه الأمصال، ما يضطر الأسر إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على العلاج، وهو أمر يصعب على العديد من العائلات محدودة الدخل، ويزيد من معاناتهم النفسية والمادية.

وأشار عبد اللطيف إلى أن هذا النقص يجعل أي تعرض لسعات العقارب مسألة حياة أو موت، لافتا إلى أن بعض الحالات انتهت بمضاعفات خطيرة نتيجة التأخر في الحصول على العلاج المناسب.

وأكد المتحدث أن غياب هذه الأمصال يبرز هشاشة منظومة الطوارئ الصحية بالإقليم، ويطرح تساؤلات حول قدرة الجهات المسؤولة على حماية المواطنين وتأمين حقهم في العلاج.

وطالب أهنوش السلطات المحلية والصحية بالتدخل العاجل لضمان تزويد المستشفيات الإقليمية والمستشفى الجهوي ببني ملال بهذه الأمصال بصفة مستمرة، وتوفير فرق طبية مدربة على الإسعافات الأولية، ووضع آليات سريعة للاستجابة لحالات الطوارئ، مشددا على أن الحق في العلاج يجب أن يكون مضمونا لكل مواطن ومواطنة دون تمييز.

واختتم أهنوش تصريحه بالقول إن غياب الأمصال ليس مجرد نقص طبي، بل مسألة كرامة وحق أساسي من حقوق الإنسان، ويجب على الدولة تحمل مسؤوليتها لضمان صحة وسلامة سكان الجهة.

هشام أزرو، نائب الكاتب المحلي لفيدرالية اليسار الديمقراطي بأزيلال، وصف في حديثه ل "ملفات تادلة" غياب المصل المضاد لسعات العقارب ولدغات الأفاعي بأنه تهديد مباشر لحياة المواطنين، مؤكدا أن ذلك يعكس حجم الإهمال والاستخفاف داخل المنظومة الصحية بالقطاع الصحي الوطني.

وأوضح أزرو أن التكفل السريري لا يمكن أن يحل محل المصل، معتبرا التبريرات المقدمة مجرد ذر للرماد في العيون لإخفاء فشل المنظومة الصحية، مشدداً على عدم قدرة هذه الحجج الواهية على إقناع المواطنين. وطالب المتحدث بتعميم الأمصال المضادة في جميع المراكز الصحية، سواء الحضرية أو القروية، لضمان سرعة التدخل الطبي وتخفيف المخاطر التي تهدد حياة المواطنين.

المهدي سمحان، الكاتب المحلي للنقابة المستقلة للممرضين بأزيلال وعضو المكتب الجهوي للنقابة بجهة بني ملال خنيفرة، سلط هو الآخر الضوء على خطورة ظاهرة لسعات العقارب ولدغات الأفاعي بإقليم أزيلال، خاصة بالنظر للطابع الجبلي للمنطقة وما يصاحبه من صعوبات جغرافية ولوجستيكية.

وأكد سمحان أن التعامل مع هذه الحالات يتطلب تضافر جهود جميع الجهات المعنية، بدء من وزارة الداخلية ووزارة الصحة، وصولا إلى الإعلام وجمعيات المجتمع المدني، لضمان سرعة وكفاءة التدخل الطبي. وشدد على ضرورة توفير العدد الكافي من سيارات الإسعاف والمبيدات، إلى جانب التكوين المستمر للأطر الطبية والتمريضية في المراكز الصحية والمستوصفات، وتوفير الأمصال المضادة للدغات الأفاعي بكميات كافية. كما دعا إلى تكثيف حملات التحسيس للقطع مع الممارسات التقليدية التي تؤخر العلاج، والتي غالبا ما تؤدي إلى تدهور حالة الضحايا قبل وصولهم إلى المستشفيات.

وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة الذي يعرفها المغرب خلال فصل الصيف، تعود مخاطر لسعات العقارب ولدغات الأفاعي إلى الواجهة، مهددة بشكل خاص ساكنة المناطق القروية والجبلية، وفي هذا الإطار، نظمت المديرية الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية بني ملال-خنيفرة، بتعاون مع المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية وعمالة إقليم خنيفرة، يوم الخميس 10 يوليوز 2025 بالقاعة الكبرى لمقر عمالة خنيفرة، النسخة الرابعة للقاءات الجهوية للتحسيس بمخاطر التسممات الناتجة عن لسعات العقارب ولدغات الأفاعي، وذلك تحت رئاسة محمد عادل أهوران، عامل إقليم خنيفرة، وبحضور الدكتور كمال الينصلي، المدير الجهوي للصحة والحماية الاجتماعية.

يأتي هذا اللقاء التواصلي في سياق الأسبوع الوطني للتحسيس والتوعية بمخاطر لسعات العقارب ولدغات الأفاعي، الذي تنظمه وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من 1 إلى 8 يوليوز 2025، تحت شعار "لنحمي أنفسنا من تسممات الأفاعي والعقارب"، وتفعيلا للمخطط الجهوي للتواصل.

وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الوعي واليقظة لدى الفاعلين الترابيين وجمعيات المجتمع المدني وشركاء الوزارة على المستويين الجهوي والمحلي، خصوصا في ظل الظروف المناخية الاستثنائية التي تشهدها البلاد، والتي أدت إلى ارتفاع حالات التعرض لهذه التسممات أحيانا مع تسجيل حالات وفاة.

وتشير معطيات المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية إلى تسجيل نحو 25 ألف حالة تسمم سنويا بسبب لسعات العقارب، وحوالي 200 حالة للدغات الأفاعي، معظمها في المناطق ذات المناخ الجاف والحرارة المرتفعة كجهة بني ملال-خنيفرة.

وبحسب المعطيات الجهوية لسنة 2024، سجلت جهة بني ملال-خنيفرة 3823 حالة للسعات العقارب، بمعدل 139 حالة لكل 100 ألف نسمة، منها 27% تخص الأطفال دون 15 سنة، مع تسجيل حالتي وفاة. كما تم تسجيل 38 حالة للدغات الأفاعى أسفرت عن 4 وفيات في إقليم خنيفرة. وفي النصف الأول من سنة 2025، لم تسجل أية وفاة جراء هذه التسممات، ما يعكس نجاح التدخلات الوقائية.

وأكدت المديرية الجهوية أن المصل المضاد لسم العقارب لم يعد مستخدما منذ سنة 2001، نظرا لعدم فعاليته وارتباطه بمضاعفات صحية، وهو ما تؤكده توصيات منظمة الصحة العالمية والأبحاث العلمية. أما في حالات لدغات الأفاعي، فتعتمد المنظومة الصحية على مصل مضاد خاص بأنواع الأفاعي المتواجدة في المغرب، يتم توزيعه سنويا حسب الحاجة، مع توفير كميات كافية في مراكز التكفل.

ودعت المديرية المواطنين، خاصة في المناطق المعرضة، إلى اتخاذ إجراءات وقائية بسيطة مثل ارتداء الأحذية الواقية، تفقد الملابس والفراش، وتجنب النوم على الأرض مباشرة. كما أكدت على ضرورة التوجه السريع إلى المراكز الصحية عند الإصابة، وتجنب اللجوء إلى العلاجات التقليدية التي قد تزيد من تعقيد الحالة.



تَدَهوُر الوَضع الصحي بالمغرب.. صَرخَة مُجتَمَع يَبحَثُ عَن عِلاج بكرامَة

المصطفى القرواني

لم يَعُد النقاش حول الوضع الصحي بالمغرب تَرَفاً فكرياً أو سجالاً إعلامياً عابراً، بل أضحى قضية يومية تؤرق المواطن المغربي في القُرى كما في المُدن. فالولوج إلى العلاج تَحَوَّلَ عند فئات واسعة إلى رحلة مُعاناة محفوفة بالانتظار الطويل، والخصاص المُهول في الأطر الطبية، وانعدام التجهيزات، وانهيار البنية التحتية في كثير من المستشفيات الإقليمية والجهوية.

مستشفيات بلا إمكانيات:8؟ dcqs

صورة المواطن في قاعة انتظار مُكتظة، حاملاً ملفه الطبي في يد، وأملاً واهناً في الأخرى، تختزل واقعاً مؤلماً. فعدد كبير من المستشفيات يفتقر حتى إلى أبسط التجهيزات: أجهزة فحص معطلة، أقسام طوارئ غير مؤهلة، ونقص في الأدوية يجعل المواطن يخرج من المستشفى محمّلاً بوصفة بدل العلاج.

خصاص صارخ في الموارد البشرية:

لا يمكن الحديث عن جودة في الخدمات الصحية دون توافر عدد كافٍ من الأطباء والمُمرضين. لكن المغرب ما يزال بعيداً عن المعدلات العالمية، حيث يهاجر عدد مُهِمّ من الأطباء بسبب ظروف العمل الصعبة وضعف التحفيزات، فيما تُترك المناطق الهشة بلا أطباء مُتخصصين، بل أحياناً بلا طبيب عام واحد.

وُعود إصلاح تتأخر:

رغم تَعَدُّد البرامج والمخططات الرسمية، من "المخطط الوطني للصحة" إلى "الجيل الجديد من الإصلاحات"، إلا أن المواطن لم يلمس بعد تغييراً ملموساً. الوعود تتكرر، والمشاريع تتعثر، فيما يتواصل نزيف الثقة بين المواطن والمؤسسات الصحية. فالمغربي ما زال يرى في القطاع الخاص مَلاذاً، وإن كان باهظ التكلفة، أو في السفر خارج البلاد أملاً أخيراً لمن استطاع إليه سبيلاً.

الحَقُّ في الصحة.. دستور بلا تطبيق:

الدستور المغربي يقر بوضوح أن الصحة حق لكل مواطن، لكن الواقع يُكذب النصوص. بين مركز صحي قروي بلا طبيب، ومستشفى جهوي بلا تجهيزات، ومواطن يضطر للاستدانة أو بيع ممتلكاته من أجل عملية جراحية... تضيع الكرامة الإنسانية، ويغيب مبدأ العدالة الاجتماعية.

الحاجة إلى رؤية شمولية:

لا يمكن إنقاذ الوضع الصحي بقرارات ترقيعية أو حلول ظرفية. المطلوب اليوم رؤية استراتيجية متكاملة:

- تحفيز الأطر الطبية مادياً ومعنوياً للحد من نزيف الهجرة.
- توزيع عادل للموارد البشرية بين المدن الكبرى والقرى النائية.
- تأهيل البنيات التحتية وتجهيز المستشفيات بأحدث الوسائل.
- رقمنة القطاع الصحي لتقريب الخدمات وتبسيط المساطر.
- إرساء حكامة حقيقية تضمن الشفافية في تدبير الموارد المالية الضخمة الموجهة للقطاع.

خاتمة:

تَدَهوُر الوضع الصحي بالمغرب ليس قَدَراً مَحتُوماً، بل نتيجة تراكمات الإهمال وضعف الحكامة. وإذا كان المنتخب الوطني لكرة القدم قد أبان عن قدرة المغاربة على بلوغ العالمية حين تتوفر الإرادة والجدية، فإن القطاع الصحي بدوره قادر على الإقلاع إذا توافرت الرغبة الصادقة في الإصلاح. فالصحة ليست امتيازاً ولا منّة، بل حق أساسي يجب أن يُصان، لأنه المدخل الحقيقي لأي تنمية منشودة. وإلى جانب الإصلاحات البنيوية، يظل دور المُراقبة الدورية ضرورياً لضبط كل مُتهاون أو مُتلاعب بمسؤولياته، مع العَمَل على إنزال أشد العقوبات عند الاقتضاء، لأن صحة المُواطنين ليست مَجالاً للتهاون أو التلاعُب.

أَعداءُ الوَطن الحَقيقيُّون.. بَيْنَ الواجِهَة والعُـمق !

اعتدنا، في خطابنا اليومي، أن نُلصق صفة " أعداء الوطن " بالقِوَى الخارجية: دُوَل تناصبنا العداء، أو أنظمة تنافسنا على النفوذ، أو جهات تحيك المؤامرات ضد مصالحنا. لكن الحقيقة المرّة أن أعداء الوطن الأخطر ليسوا دائمًا هناك، خارج الأسوار، بل يعيشون بيننا ويتقاسَمُون معنا الأرض والهَواء.

العَدُوّ الخارجي يمكن التنبُّه له بسهولة، أما العدو الداخلي فيتسلل صامتًا، يبتسم حينًا ويتباكى حينًا آخر، يرفع شعارات الوطنية بينما يغرس خنجره في ظهر الوطن. هؤلاء هم الفاسدون الذين يحوّلون المال العام إلى غنيمة خاصة، هم المسؤولون الذين يُتاجرون بالقرارات والمشاريع على حساب التنمية، هُم مَن يجعلون القانون مَطيةً لمصالحهم، ويغلقون في وجه المواطن أبواب العدالة والمُساواة.

العدو الحقيقي للوطن هو من يقتل الأمل في نفوس شبابه، فيدفعهم نحو الهجرة أو العزوف أو الانكسار. هو مَن يُحَوِّلُ المدرسة إلى قاعة انتظار، والمستشفى إلى محطة يأس، والإدارة إلى متاهة للابتزاز. هؤلاء لا يكتفون بالنهب، بل يزرعون في النفوس شعورًا بالخذلان، وهو أخطر من أي مؤامرة خارجية.

ومِنَ المكر أن كثيرًا من هؤلاء الأعداء يرفعون راية الوطنية في المناسبات، يذرفون الدموع على "المصلحة العُليا"، ويُقسمون باسم الوطن في كل خطاب، بينما أفعالهم تصرخ بعكس ذلك. إنهم يختبئون وراء الشعارات ليُخفوا جريمتهم الكبرى: تفريغ الوطن من معناه.

الوطن لا يسقط فقط حين تتعرض حدوده للغزو، بل حين تُنهب ثرواته، ويُقمع صوته الحر، وتُباع مصالحه في صفقات مشبوهة. عندها يصبح الوطن جسدًا بلا روح، خريطة بلا كرامة.

لذلك، فإن المعركة الحقيقية ليست دائمًا مع الخارج، بل مع الداخل: مع ثقافة الفساد، مع الاستهتار بالمسؤولية، ومع غياب المُحاسبة. الانتصار في هذه المعركة هو الذي يضمن للوطن مناعة حقيقية، تجعل كل عدو خارجي عاجزًا عن اختراقه.

إن أعداء الوطن الحقيقيين هم الذين يخونونه من الداخل، ولو حملوا ألف عَلَم ورددوا ألف نشيد. والوطن لن يشفى من جراحه إلا حين يُسمّي الأشياء بأسمائها، ويضع حداً لأولئك الذين يُحَوِّلون حُبّ الوطن إلى تجارة مُربحَة.

عَلَى سَبيل الخَتم..

التعامل مع أعداء الوطن الحقيقيين لا يكون بالشعارات ولا بالخطابات الرنانة، بل بآليات واضحة: المُحاسَبَة قبل المُجاملة، الشفافية قبل الشعارات، والكفاءة قبل الوَلاءات. لا يكفي أن نُدينَ الفساد بالكلمات، بل يجب أن نُجفف مَنابعَه بالقوانين العادلة، ونفضح رُمُوزه في وضح النهار، ونُعيد الاعتبار إلى قيمة النزاهة والعمل الصادق. فالوطن لا يُبنى بإقصاء الشرفاء وتلميع المنافقين، بل بتمكين أصحاب الكفاءة والضمير الحي. إن أفضل طريقة للتعامل مع هذه الفئة ليست مجاراتها، بل فضحها وعزلها، حتى يعرف كل مواطن أن الوطنية فعل نزيه ومسؤولية يومية، وليست شعارًا يُرفع وقت الحاجة.

بقلم: المصطفى القرواني



الدكتورة رجاء كساب، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حوار مع ملفات تادلة:

نبهنا إلى مستوى الاحتقان بسبب السياسات اللاشعبية. أنجح منظومة صحية في العالم هي المنظومة الكوبية وهي مجانية.

س- شهدت الأسابيع الماضية احتجاجات واسعة على تدهور الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية، بينما توالت دعوات للتظاهر بدعوات شبابية (جيل Z)، ومحور الاحتجاجات هو الصحة والتعليم، كيف تنظرون من جانبكم كنقابية إلى هذه الاحتجاجات والدعوات للتظاهر وخلفيتها؟

ج- لقد نبهنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مرات متعددة، إلى مستوى الاحتقان الذي وصلت إليه بلادنا بسبب السياسيات الحكومية الفاشلة واللاشعبية المملاة من طرف المؤسسات المالية المانحة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أدت إلى تركيز الثروة في أيادي فئة قليلة من المغاربة وتفقير السواد الأعظم منهم وحرمانهم من أبسط الحقوق، الشيء الذي عمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، وأدى إلى تصاعد الاحتجاجات والتي تتمحور في جوهرها حول مطالب اجتماعية مشروعة من صحة وتعليم وشغل.

لقد سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن طرحت هذه المشاكل على الحكومات المتعاقبة، وعلى هاته الحكومة التي ترفع زورا شعار الدولة الاجتماعية، سواء في جلسات الحوار الاجتماعي، أو في بياناتها وبلاغاتها، أو من خلال المحطات النضالية التي خاضتها.

س- فجر سوء الخدمات الصحية بمستشفى أكادير احتجاجات غير مسبوقة، تعودنا على المظاهرات التي تضع قطاع الصحة ضمن لائحة المطالب وغالبا في أسفل القائمة، وعلى غرار أكادير توالت الدعوات للتظاهر أمام المستشفيات الجهوية بشكل خاص في مناطق أخرى، بينها مراكش وبني ملال مثلا، ما هي قراءتكم كنقابة بشأن هذا التركيز على قطاع الصحة بشكل خاص؟

ج- قطاع الصحة، قطاع اجتماعي بامتياز وله خصوصيات، والتركيز عليه ليس وليد اللحظة بل كان دائما سببا في احتجاجات المواطنين إما بشكل فردى أو بشكل جماعي، ومع الأسف تحمل المسؤولية في كثير من الأحيان للأطر الصحية علما أن المشكل بنيوي يتجاوز المهنيين.

س- بعد مظاهرات أكادير انتقل، أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، إلى مستشفى الحسن الثاني، وبعد ذلك جرى الإعلان عن عشرات القرارات التأديبية في وزارة الصحة، من بينها 28 قرارا في حق أطر صحية بعدة مناطق بناء على زيارات تفقدية مباشرة، ما هو موقفكم من التحركات التي يقوم بها وزير الصحة وإلى أي مدى قد تساهم هذه الإجراءات في تحسين الخدمات؟

ج- كما سبق وأشرت، مشاكل قطاع الصحة بنيوية وليست تقنية ستحل بإعفاءات أو تغييرات على مستوى الأطر أو المسؤوليات، كما أن هناك استراتيجية لتهميش المستشفى العمومي بدل جعله ركيزة للمنظومة الصحية في بلادنا وتشجيع المصحات الخاصة التي أصبحت بقدرة قادر تتنامى كالفطر.

س- يعاني قطاع الصحة من أزمة بنوية تفاقمت على مدى عقود، وشكل هذا القطاع على الدوام أحد أهم مشاكل التدبير الحكومي بينما اعتبرت كل حكومة أثناء ولايتها، كما الأحزاب التي تحملت هذه المسؤولية، أنها أنجزت ما كان مستحيلا القيام به، لكن في النهاية تظل الحصيلة واحدة وهي تردي الخدمات، برأيكم، ما هي أهم العناصر التي تغفلها السياسات الحكومية، وما الذي تقترحونه باعتباركم إحدى أهم النقابات الفاعلة في القطاع؟

ج- إن مشكل قطاع الصحة يكمن في عزم الدولة على رفع يدها عن القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة، وقد سبق وصرح بذلك رئيس حكومة سابق بدون أي لبس، وبالتالي كل ما تقوم به الحكومات المتعاقبة هو إضافة خطوة أو خطوات في اتجاه خوصصة قطاع الصحة وتحميل المواطنين كلفة العلاج إما بشكل مباشر، أو عن طريق صناديق التأمين الصحي التي يساهمون فيها، علما أن المغاربة ينفقون من جيوبهم على الخدمات الصحية حوالي 60%، بينما توصي منظمة الصحة العالمية ألا يتعدى هذا الإنفاق 25%.

إن ما نقترحه في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هو توفر الإرادة السياسية لجعل قطاع الصحة ضمن أولويات الدولة، وضمانه كحق من حقوق الإنسان الأساسية، ورفع ميزانية القطاع لتصل إلى15% كما توصي بذلك منظمة الصحة العالمية، والتركيز على القطاع العام والمستشفى العمومي بتأهيل هذا الأخير وتحفيز أطره، وتحسين تكوين وتأطير خريجي كليات الطب والصيدلة ومعاهد تكوين الأطر التمريضية والتقنية، وتشجيعهم على العمل في المستشفى العمومي وثنيهم عن الهجرة، والكف عن تشجيع القطاع الخاص الذي لا هدف له سوى جني الأرباح، وهو ما يتعارض مع الأهداف الرئيسية لقطاع الصحة.

س- يعتبر المنتقدون للسياسات الحكومية المتعاقبة في قطاع الصحة أن مخرجاتها كلها تصب في إضعاف أو "تدمير" القطاع الصحي العمومي، لفائدة القطاع الخاص، إلى أي مدى تتفقون أو تختلفون مع هذا الحكم، وما هي المؤشرات التي تبنون عليها موقفكم؟

ج- كما سبق وأشرت، فكل السياسات الحكومية المتعاقبة خاصة بعد فرض صندوق النقد الدولي لبرنامج التقويم الهيكلي، تصب في خوصصة قطاع الصحة وتدمير المستشفى العمومي، فميزانية وزارة الصحة، وإن كانت عرفت بعض الارتفاع في السنوات الأخيرة، لا ترقى إلى المستوى المطلوب وهو ما يؤدي إلى نقص في عدد المؤسسات الصحية ونقص في تجهيزاتها وفي الأطر والمهنيين الذين يشتغلون بها وبالتالي إلى تردي الخدمات وهجرة المواطنين القادرين على الدفع نحو القطاع الخاص. وللإشارة يجني القطاع الخاص حوالي 80% من موارد التأمين الصحي في المغرب. فلو اهتمت الدولة بالمستشفى العمومي وقامت بتأهيله وجعله على الأقل منافسا للقطاع الخاص، لاستطاعت حل إشكالية التمويل.

بالإضافة، تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص بدءا بتكوين الأطر والمهنيين إلى تقديم الخدمات الصحية، وقد تصل إلى خوصصة التأمين الصحي في المستقبل القريب نظرا لتسارع وتيرة الخوصصة.

س- ترتفع بعض الأصوات التي تعتبر أن على المجتمع تجاوز فكرة "مسؤولية الدولة في توفير مجانية التطبيب"، وسبق لعبد الإله بنكيران حين كان رئيسا للحكومة أن قال إن على الدولة أن ترفع يدها عن التعليم والصحة، في نفس السياق، أصبح المواطن شبه موقن أن الخدمة العمومية الصحية سيئة وعليه التوجه إلى القطاع الخاص، ألا تعتقدون أن براديغم "مجانية الصحة" أصبح متجاوزا؟

ج- يجب أن نكون واضحين، فالخدمات الصحية حق من حقوق الإنسان الأساسية حسب المواثيق الدولية، كما أنها إحدى الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية، وبناء على ذلك أكدت المواثيق الدولية وعلى رأسها مواثيق منظمة العمل الدولية، أن الصحة من مسؤولية الدولة وليس أي طرف آخر، وبالتالي أي تملص للدولة المغربية من هذه المسؤولية يعتبر خرقا للمواثيق الدولية. وكيف يمكن ضمان الحق في الصحة بشكل متساو بين كل المواطنين أيا كان دخلهم أو مجال سكنهم في ظل الخوصصة؟ كيف يمكن إرغام مستثمر خاص على إنشاء مصحة في منطقة نائية وكل ما يهمه هو الربح الذي سيجنيه من هذا الاستثمار؟ وكيف يمكن للمواطن ذو الدخل المحدود أن يؤدي مصاريف القطاع الخاص حتى وإن كان يتوفر على تأمين صحي؟

بالإضافة، إن أفضل وأنجح منظومة صحية في العالم حسب مؤشرات منظمة الصحة العالمية وباعتراف البنك الدولي، هي منظومة مجانية 100% ممولة عن طريق الضرائب وهي المنظومة الكوبية.

س- انفجرت الاحتجاجات الأخيرة في وجه أكثر حكومة حملت شعار الدولة الاجتماعية، وهو شعار يرى رئيس الحكومة أنه جرى تطبيقه على الأرض من خلال تعميم التأمين الإجباري عن المرض، فضلا عن الدعم المباشر ودعم السكن، برأيكم ما الذي نحتاجه لتحقيق الدولة الاجتماعية قبل الحديث عن الإجراءات؟

ج- أعتقد ان الحكومة الحالية بعيدة كل البعد عن الدولة الاجتماعية، بدليل عملها على تسريع وتيرة خوصصة قطاعات اجتماعية وحيوية كالتعليم والصحة، ومستويات البطالة والهشاشة التي وصلها جزء لا يستهان به من المغاربة، وهضم حقوق العمال وضرب الحريات النقابية وضرب مكتسبات الطبقة العاملة والشعب المغربي كما وقع مع القانون التنظيمي للإضراب أو المسطرة المدنية، وتفشي ظاهرة الفساد. كما أن تعميم التأمين الإجباري عن المرض يطرح أكثر من سؤال، فأين هو التعميم إذا كان حوالي 8 ملايين مغربي محرومون من التغطية؟ وما مصير الذين يتوفرون على التغطية لكن حقوقهم مغلقة؟

لتحقيق الدولة الاجتماعية، يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لذلك، وأن يتم إشراك جميع القوى الحية من نقابات وأحزاب ومجتمع مدني في النقاش حول مضامين الدولة الاجتماعية والتي يجب أن تبدأ بتعديل دستوري ينص على الحقوق بشكل صريح.

أجرى الحوار: خالد أبورقية



الطب مهنة إنسانية وليست ريـع الطبيب، طبعا هناك شرفاء

الدكتوروحيد عبد الصمد

رسالة الى كل طبيب :

من الخيانة أن يبيع الطبيب مريضه لشركات الأدوية التي تمنحه (مالا ... هدايا ... حضور مؤتمرات علمية ... رحلات ترفيهيه ... إلخ) مقابل أن يكتب الدواء الذي تنتجه هذه الشركة او تلك ، مع وجود مثيل له في السوق بنفس الفاعلية وأقل سعرا.

من الخيانة أيضا أن يبيع الطبيب مريضه لمعامل ومختبرات التحاليل والأشعة الأغلى تكلفة بحجة انه لا يثق إلا بها، وحقيقة الأمر أنه متعاقد معهم على نسبة(عمولة) مقابل إرسال المرضى لهم ويزداد الأمر بشاعة حين يكتب له أشعة وتحاليل لا يحتاج اليها في الحقيقة لمجرد أن يحصل على نسبته منها ..

من الخيانة أيضا يجري الطبيب أو الطبيبة عملية قيصرية لا تحتاجها الحامل من أجل المال وقد يكون بالإمكان توليدها طبيعيا ..

من الخيانة أن يوقف الطبيب إجراء عمليات جراحية بالمستشفى العام لينفرد بإجرائها في المستشفيات الخاصة ويضع تسعيرات خيالية تقسم ظهر اهل المريض وربما يستدينون ويبيعون اغلى ما يملكون بابخس الاثمان وربما اضطروا الى ذل وجوههم لتوفير هذه الاموال ..

ومن الخيانة أن يطلب الطبيب وضع المولود في حضانة وهو يعلم ان لا حاجة لذلك كله فقط من أجل المال ..

ومن الخيانة أن يذهب سائق الإسعاف الذي يناط به إغاثة الملهوف بالمريض الى المستشفى التى تعطيه نسبة مقابل كل مريض حتى لو كانت هناك مستشفيات أرخص أو أفضل ..

ومن الجشع والخيانة ان يتم استنزاف اموال المريض في مستشفى لا توجد لديه الامكانيات والتخصصات لمثل هذه الحالة وفي الاخير يقال له نحن آسفين الحالة خطيرة ولازم تنقلوها الى مستشفى متخصص رغم علمهم ذلك من البداية.

ومن الخيانة والجشع ان يتم تأجير سيارة الاسعاف بمبالغ باهظة وخيالية لنقل الحالات التي تستدعي التحويل الى مكان آخر

هل ندرس الطب لنرتقي به ونخدم المرضى أم لنمطتي به ظهور البشر ..!!؟!!

الطب يا سادة رسالة سامية ومهنة انسانية لها ضوابط وميثاق شرف غير مكتوب يحمله الاطباء في قلوبهم وليس في جيوبهم.

تحية للأطباء الشرفاء اصحاب الضمائر الحية اينما كانوا .. ولا نستطيع ايفاءهم حقهم من الشكر والثناء ولكن أجرهم عند ربهم اكبر واعظم من كل اموال الكون.

الضمير هو السلطة الرقابية العظمى فراجع ضميرك لأنه مفتاح قبول الأعمال الصالحة عند رب العالمين.

اخاطب الضمير الإنساني لكل طبيب في وطننا الحبيب

بعد أن تفشت هذه السلبيات التي تسببت في إفقار وموت الكثير من المواطنين البسطاء دون وازع من ضمير أو خوف من الله أو رحمة ..

الرجاء نشرها لتصل إلى كلّ طبيب وإلى كلّ شركات وتجار الأدوية وإلى كلّ أصحاب المستشفيات الخاصة والمختبرات.



جيل Z في المغرب: بين صرخة الحقوق وجرح الانكسار النفسي

عائشة العلوي،*

جيل Zفي المغرب لم يخرج إلى الشارع أو إلى الفضاء الرقمي فقط للمطالبة بالتعليم أو الصحة أو الشغل، بل ليصرخ ضد مغرب بسرعتين، وضد منظومة لم تعد تضمن الحقوق الأساسية: تعليم عمومي قوي، وصحة تحفظ الكرامة، وشغل كريم يفتح أبواب الأمل، وإنترنت يربط الناس بالعالم، وطرق وبنيات تحتية تضع حداً للعزلة، وعدالة اجتماعية تعيد الثقة في الوطن.

غير أن هذه الاحتجاجات تتغذى أيضاً من جرح نفسي جماعي يعيشه المغاربة. فكيف لشاب(ة) يرى الإبادة الجماعية في فلسطين يومياً، أمام صمت العالم وعجز المؤسسات الدولية، ألا يشعر بانهيار قيم العدالة والكرامة الإنسانية؟ وكيف لمغربي(ة) أن يقبل الصمت وهو يشاهد مواطناً(ة) يلفظ أنفاسه في مستشفى بأكادير لأنه لم يجد سريراً أو عناية، في لحظة تختزل قيمة الإنسان إلى العدم؟ وكيف يمكن لشاب يواجه "الحكرة" يومياً، في الشارع أو في الإدارة أو في سوق الشغل، أن يقتنع بأن الصمت هو الحل؟

إن تزاوج هذه الانكسارات الداخلية والخارجية يصنع وعياً احتجاجياً جديداً، أكثر حدة وجرأة. فجيل Zلا يطالب بالامتيازات، بل بالحد الأدنى من العدالة: ألا يُهان في مستشفى، وألا يُترك بلا شغل، وألا يُقصى من التعليم، وألا يُعامل كمواطن من الدرجة الثانية.

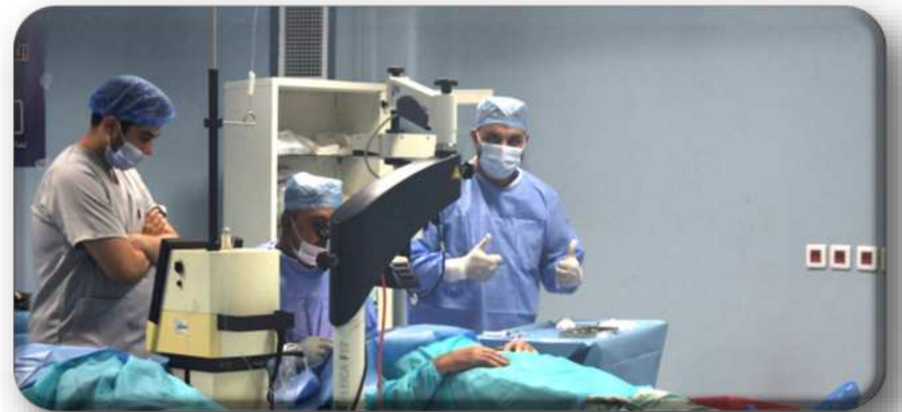
إغلاق قنوات التعبير السياسي والمدني أمام هذا الجيل ليس حلاً، بل مغامرة غير محسوبة تهدد الاستقرار السياسي. فهذه الفضاءات وحدها القادرة على تحويل الغضب إلى قوة اقتراحية، ومنع الانكسار النفسي من التحول إلى قطيعة مع الدولة والمجتمع.

لقد أثبتت التجربة أن النظام الملكي المغربي قادر على الاستماع والتفاعل، غير أن ذلك لن يتحقق إلا بوجود قوى سياسية وطنية صادقة تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. جيل Zيطالب بما طالب به أجداده: كرامة، مساواة، وعدالة. لكنه يضيف مطلباً جديداً: أن يُسمع صوته، وأن يُعترف بمعاناته، وأن يُؤخذ بجدية.

جيل Zاليوم يعيد طرح السؤال الجوهري للتنمية العادلة: أي مغرب نريد؟ مغرب الفرص المتكافئة، حيث التعليم والصحة والشغل والكرامة حقوق للجميع، أم مغرب بسرعتين يرسخ الانقسام ويزرع بذور الاحتقان؟

*أستاذة جامعية خبيرة في الاقتصاد

دمنات: قافلة طبية لإزالة الجلالة تسفر عن أكثر من 3000 تدخل صحي



بمبادرة من مؤسسة البصر الخيرية العالمية، وبشراكة مع المندوبية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية بأزيلال، وبتنسيق مع عمالة الإقليم، نُظِّمت بمستشفى القرب بدمنات مؤخرا قافلة طبية وجراحية كبرى لإزالة الجلالة (المياه البيضاء).

ووفق معطيات المندوبية، فقد شارك في هذه الحملة أكثر من 30 إطارا صحيا وتقنيا وإداريا، مع تسخير قاعات الفحص والعلاج بمستشفى القرب، إلى جانب التجهيزات البيوطبية الضرورية والأدوية والمستلزمات الطبية، مما ساهم في إنجاح مختلف التدخلات.

وأشارت المندوبية إلى أن هذه المبادرة الإنسانية أسفرت عن حصيلة بلغت 3011 تدخلا صحيا، توزعت على النحو التالي: حوالي 2000 فحص طبي متخصص في أمراض العيون، و311 عملية جراحية لإزالة الجلالة (المياه البيضاء)، إضافة إلى إنجاز 3 مراقبات بعدية.

كما استهدفت الحملة توزيع 700 نظارة طبية مجانية، إلى جانب صرف الأدوية وتقديم النصائح الطبية لفائدة مرضى العيون.

وتندرج هذه القافلة، بحسب المندوبية، ضمن الجهود المبذولة لتعزيز العرض الصحي وتقريب الخدمات الطبية المتخصصة من الساكنة، كما تأتي في إطار برنامج محاربة العمى. وقد خلفت ارتياحاً واسعاً لدى المستفيدين وأسرهم الذين عبروا عن امتنانهم للمنظمين وكافة الشركاء على هذا العمل الإنساني.

ملفات تادلة



عمر أربيب

عمر أربيب: "الدولة لم تقدم في الحقل الاجتماعي سوى اللجوء إلى أسلوب تأديب الكادحين"

قال عمر أربيب، عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن الدولة لم تقدم في الحقل الاجتماعي سوى اللجوء، في آخر أنفاسها، إلى أسلوب تأديب الكادحين، مشيرا إلى أن هذه الحكومة التي وصفت نفسها بـ"حكومة الكفاءات" تعهّدت بتقديم حلول مبتكرة وناجعة في مجال التشغيل عبر توفير 600 ألف منصب شغل سنويًا، فإذا بها تحقق أكبر نسبة بطالة بلغت 21%، ونسبة نمو ضعيفة لم تتعدَّ 2,8%، في حين أن السنة الأخيرة من ولاية حكومة العثماني سجلت 7%..

وأضاف أربيب، في تصريح لجريدة ملفات تادلة، أن هذه الحكومة كانت قد أعلنت أنها ستنهض بقطاعي الصحة والتعليم، غير أن العجز في الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها ومهامها من أطباء وممرضين وتقنيين ومهندسين وصيادلة بلغ 96 ألفا. كما تراجع الأداء في القطاع العام، وضعفت الخدمات الصحية وانعدمت في بعض المناطق، إلى حد التخلي عن المرضى المصابين بأمراض مزمنة، وهو أمر لا يحدث حتى في الولايات المتحدة، رائدة الرأسمالية والليبرالية المتوحشة.

وأضاف أن الأمر بلغ حد ترك المرضى دون علاج بسبب طول فترات الانتظار، التي قد تصل إلى سنتين لإجراء بعض الفحوصات كالتصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)أو السكانير، فضلا عن إمكانية الانتظار أسبوعا كاملا في طوابير أقسام المستعجلات بالمستشفيات الجامعية.

وقال: "أما كذبة الحماية الاجتماعية فهدفها خدمة القطاع الخاص وتمويله، بعد الدعم السخي الذي حظي به، إذ إن 80% من عائدات التعويض عن المرض، سواء بالنسبة للمؤمَّنين في إطار التأمينات التعاضدية أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعود إلى المصحات والمستشفيات الخاصة، لأن المستشفيات العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية تفتقد إلى التنافسية والنجاعة، وتكرّس التخلف في تقديم العلاجات، رغم توفرها على الأطر، وإن كانت غير كافية".

وقال أربيب إن "احتجاجات المواطنين، سواء المتعلقة بالصحة أو الماء أو المسالك الطرقية وغيرها من مستلزمات الحياة الأساسية . حتى لا أقول الحقوق الاجتماعية . تُعَد بمثابة تصويت عقابي على هذه الحكومة وبرلمانها "المرتشي والفاسد"، في ظل وجود 40 برلمانيًا مدانًا أو متابعًا في قضايا فساد مالي".

واعتبر أن هذه الاحتجاجات تشكل دليلا قاطعا على فشل مخططات دولة المخزن وسياساتها، مؤكدا أن رفع شعارات من قبيل "الصحة قبل المونديال" و"التعليم قبل المونديال" ما هو إلا تعبير صريح عن رفض الشعب لهذه السياسات التي ستَرهن مستقبل الأجيال القادمة.

وتابع المتحدث قائلاً: "إذا ثبت تحويل اعتمادات مالية من ميزانية وزارة الصحة ووزارة التعليم نحو بناء الملاعب، كما يُروَّج حاليًا، فإننا سنكون أمام كارثة اجتماعية وأمام تصفية كلية للحقوق الاجتماعية الأساسية. وأعتقد أن الدولة لا تملك سوى جواب واحد لمواجهة المطالب العادلة والمشروعة للسكان، وهو المقاربة القمعية والأمنية، من أجل استدامة القهر الاجتماعي والحكرة المغلّفة بالاستبداد السياسي."

وأضاف: "لا أعتقد أن الدولة لها خيارات غير هذا المسار، الذي تمتلك فيه تجربة طويلة، إذا ما أضفنا إليه الصناعة الإعلامية التي تحوِّل كل احتجاج مشروع إلى منزلق مزعوم يخدم أجندات لا وجود لها إلا في دوائر دولة المخزن. كما أنني لا أرى أن الانتخابات المقبلة ستغيِّر شيئًا في الخريطة السياسية، ما دامت هذه الانتخابات متحكَّمًا فيها، ولا وجود عمليًا لما يسمى بالتصويت العقابي أو النقدي."

ملفات تادلة

إنتاج النص الأنثربولوجي وقراءته قضايا نظرية منهجية

تقدم ملفات تادلة، باتفاق مع المؤلف الدكتور محمد برهومي على نشر فصول من كتابه "إنتاج النص الانثربولوجي وقراءته قضايا نظرية ومنهجية"، الصادر سنة 2019 في طبعته الأولى عن دار النشر فضاء آدم للنشر والتوزيع، من المطبعة والوراقة الوطنية، تحت رقم الإيداع القانوني: 05285M2019 وردمك: 978-9920-752-18-3 .

والدكتور محمد برهومي من مواليد سنة 1957 بمدينة بني ملال وهو أستاذ علم الاجتماع والأنثربولوجيا بجامعة السلطان المولى سليمان ببني ملال حيث عين منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد تخرجه من جامعة السوربون سنة 1988 ونيله شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

يولي الأستاذ محمد برهومي في مساره البحثي اهتماما خاصا للأسس المنهجية للبحث الأنثروبولوجي، والأنثروبولوجيا الاقتصادية للمجتمعات البدائية والمعاصرة على حد سواء، وقضايا التغير الإجتماعي بالمجالات الزراعية، تادلا نموذجا،

ذ. برهومي محمد



إنتاج النص الانثربولوجي وقراءته قضايا نظرية ومنهجية

الطبعة الأولى 2019

الجزء الثاني
في كيفية قراءة وتحليل بعض النصوص الانثروبولوجية؛ نماذج

- العلاقات السياسية - الدينية كعلاقات إنتاج

من المنظور الماركسي البنيوي لغو دوليي، يعني تطور المجتمعات ظهور وظائف جديدة للعلاقات الاجتماعية واختفاء أخرى، وتكفل بنية بوظيفة علاقات الإنتاج في ظل الشروط الجديدة. فبروز قوى إنتاج جديدة تحدث تغيرا ايجابيا في شروط الانتاج ما يفرض تغيرا في علاقات الإنتاج، ويطرح أشكالا جديدة من السلطة. إن عدم مطابقة القرابة مع الشروط الاجتماعية الجديدة، ستجعل الوظائف الجديدة تتطور خارج القرابة داخل بنيات جديدة، سياسية أو دينية مشكلة علاقات للإنتاج. إنه تغير يمس تتطابق البنيات، أي انتقالها إلى كيفية جديدة للتراتب والتمفصل فالانتقال إلى هيمنة الديني أو السياسي معناه أن القرابة لم تعد تلعب وظيفة علاقات الانتاج. فالظروف الجديدة للإنتاج تفترض تغيرا في وظائف البنيات وإعادة تمفصلها وتراتبيتها، تحتل بموجبها السياسة أو الدين المكانة الرئيسة بفعل الوظائف الجديدة، خاصة وظيفية علاقات الانتاج. بهذا التحول نكون أمام نسق اجتماعي جديد، فوظيفة وأهمية وموقع كل بنية اجتماعية قد تغير مما ينتج عنه تطابق جديد بين مختلف بنيات المجتمع، ليست القرابة هي التي تتحول إلى علاقات سياسية، بل إن وظيفتها السياسية هي التي تتطور على قاعدة مشاكل جديدة لتقوم بها بنية اجتماعية أخرى تبعا للنماذج المجتمعية، فإن البنية التي تحتل صدارة المشهد الاجتماعي هي البنية المهيمنة.

فتطابق البنيات الاجتماعية داخل النسق يفسر الدور المميز لبنية من البنيات "فبقدر ما يكون التقسيم الاجتماعي معقدا أكثر فأكثر، بقدر ما تفتقد الجماعة القرابية والجماعة المحلية جزء من وظائفها الاقتصادية، بحيث يتطور جزء من الانتاج خارج الإطار العائلي أو القروي، ويتم داخلها تنظيمات مختلفة تنتي إلى تجمعات أوسع القبيلة أو الدولة 43 فالعلاقات القرابية والعلاقات السياسية القروية أو القبلية القديمة قد غيرت وظيفتها دون أن تغير شكلها وبنيتها إن نمط الانتاج الجديد يعطى للوظائف السياسية الدينية دورا جديدا ومهيمنا في تنظيم الانتاج وفي آلية إعادة إنتاج النمط الجديد للإنتاج.

فمع صعود "الأنكا" مثلا أصبحت الدولة ملاكا عقاريا لكل أراضي الإمبراطورية، حيث حولت معظمها إلى ملكية للتاج أو المعابد وتركت حق استعمال الأراضي المتبقية للجماعات "Ayllu المحلية مقابل خدمتها لأراضي الدولة والمعابد. والدولة بتحملها لوظيفة الايلو التي تكمن في ضمان وسائل العيش للعائلات والأفراد فهي تمتلك الحق في اقتطاع عمل زائد يدخل في إعادة إنتاج الجماعة دون أن يمس عيش الكفاف بالنسبة للأيلو. لقد عرفت قوى الانتاج في المجال الفلاحي تطورا تقنيا هاما. ولأن نمط الانتاج هذا كان يحتاج في تطوره إلى بنية تحتية من طرق وجيش وبيروقراطية ورجال الدين... الخ فإن إنتاج فائض قار ومنتظم يصبح ضروريا ". في هذا الإطار فضلت الدولة زراعة الذرة كمنتوج أسهل نقلا وأهون تخزينا، وله قيمة غذائية وطقوسية تغيب في الزراعة القديمة. من أجل تعميمها أنشأت الدولة زراعة المدرجات وبذلك أدخلت أراضي جديدة إلى العمل وتوسع المجال المستعمل اقتصاديا. إن الواجبات القروية القديمة شكلت نموذجا للنمط الجديد للإنتاج. بإجبار الفلاحين على العمل في ثياب العيد ومدهم بالطعام والشراب، فإن دولة الأنكا استعملت لفائدتها الشكل القديم للإنتاج القائم على الواجبات المتبادلة لأعضاء الجماعة المحلية، لكن هذه المرة لتنظيم علاقات إنتاج جديدة، أساسها التحكم في جزء من عملهم. كما حافظ الأنكا على عبادة الآلهة المحلية وأضاف إليها عبادة اله الشمس وابنه الأكبر اللذين على شرفهما يتوجب على الفلاحين أداء عمل كما كانوا يفعلون مع الهتهم المحلية. هكذا فإن نمط الإنتاج الجديد يعطي الوظائف السياسية - الدينية دورا جديدا ومهيمنا في تنظيم الانتاج وفي آلية إعادة إنتاج النمط الجديد للإنتاج. فالهيمنة السياسية تتجاوز الإطار القروي القديم لتشمل أراضي الإمبراطورية كلها، حيث تهيئة الأراضي وتكثيف استغلال الفلاحين تحت إشراف وتوجيه الدولة. إن الفرد انتقل في انتمائه من جماعة قروية محلية (ايلو) إلى عضو في جماعة أوسع هي الدولة وتوزيع الأرض الذي كان يشرف عليه الزعيم المحلي (كوراكا) أصبح يتم على مستوى وطني تحت رعاية الأنكا. هكذا أصبحت العلاقات السياسية الدينية تلعب وظيفة علاقات الإنتاج، فالدولة تدير عملية الانتاج وتوزيع المجموعات على صيرورات العمل وتحدد مآل المنتوج.

وفي المقابل تقوم الساكنة بأداء عمل زائد لفائدة الأنكا في شكل منتوج وأعمال الكلفة. إن عملية التبادل هذه لا ترجع إلى كون الأنكا يتحكم في الأرض وحسب، بل إلى التمثل الذي يملكه الشعب حول القدرات الخارقة للأنكا. إنه المسؤول عن خصوبة الأرض والنساء وبناء على ذلك فإن تقديم الفائض يتم بالرضا لأن السلطة لكي تحظى بالقبول يجب أن تقدم نفسها في شكل خدمة يستفيد منها المسودون.

السياسة كعلاقات إنتاج:

إن تاريخ أتينا يكشف عن مرحلتين مختلفتين لتمثل المهن والمواقع الاجتماعية، أي علاقة بين تراتبية للأنشطة وتراتبية اجتماعية. لقد عرف مجتمع أتينا تحولا في تمثل المهن وأهميتها الاجتماعية. فالأنشطة الصناعية التقليدية في القرن الثامن قبل الميلاد كانت تدرج ضمن فئة Technai إنها معرفة مختصة وثمرة نظام تعلم طويل يخضع لإجراءات سرية. فحاجيات الارستقراطية الغنية والقوية جعلتها تحيط نفسها بحاشية من الصناع التقليدين والموسيقيين والمغنيين. أما الفلاحة فلا تصنف ضمن فئة Technai فهي لا تحتاج إلى أسرار لتعلمها بل موقفا تقيا اتجاه الناس والألهة وممارستها من واجب كل مواطن إنها مصدر للاستحقاق ومدرسة للفضيلة وعلاقة بالآلهة، إلى جانب أعمال الحرب تعتبر الفلاحة مهمة الرجال الأحرار على عكس الصانع التقليدي الذي ترتبط حياته بطلبيات زبنائه الارستقراطيين فإن الفلاح لا يحتاج في وجوده لغيره.

الفلاحة كما تمثلها اليونان ليست نشاطا محو لا للطبيعة، بل مساهمة في نظام الوهي اسمى. أما الصناعة فهي صناعة لأشكال من مادة وتخضع لإجراءات سرية. إن شكل الشيء يتحدد باستعمال هذا الشيء، والاستعمال يتحدد بالحاجة، والحاجة والاستعمال لا يعرفهما إلا المستعمل للشيء المصنوع، أي الزبون. بهذا يوجد الصانع التقليدي في علاقة تبعية للزبون. فالشكل والغاية يعرفهما الزبون والصانع ليس سوى علة فاعلة محركة لنشاط. فالغرض من صناعة شيء وتملكه هو الحصول على الحظوة بين الناس أو إحراز موقع اجتماعي كما هو الشأن بالنسبة لممارسة فنون الحرب والسياسة. لكن القرن الخامس قبل الميلاد سيعرف تحولات جذرية مست تراتبية الحرف وقيمتها والقائمين عليها. مع تطور المدينة وفقدان الارستقراطية لجزء كبير من سلطتها، وانهيار صناعة الكماليات، سيتحول الصانع التقليدي إلى مواطن من الدرجة الدنيا، والفلاحة التي كانت مدرسة للمواطنة والفضيلة أصبحت لا تليق بمواطن حر بل أصبحت مهمة للعبيد.

"هكذا فإن تطور التمثلات التي تخص الأنشطة الفلاحية والصناعية ومكانة الفاعلين في هذين المجالين هي ترجمة لمسيرة الاقتصاد القديم نحو الاستعمال الكثيف للعمل العبود 44 .

لقد أصبحت العلاقات السياسية في أتينا القرن الخامس قبل الميلاد علاقات اجتماعية للإنتاج تربط حق التملك بحق المواطنة. فالمواطن الحر هو سليل مواطن أتيني حر. أن تكون مواطنا معناه أن تمتلك الحق في جزء من تراب المدينة. فإذا كان المواطن ملاكا فإن هذا الوضع يؤمن له الولوج إلى كل مواقع المسؤولية السياسية والقضائية والحربية والدينية. أما إذا كان المواطن غير ملاك للأرض فإنه يخضع للواجبات المدنية، لكن ليس من حقه الولوج لأسلاك القضاء والكهنة والحكم بخصوص الغرباء Métiques ، فإن إقامتهم كانت بالمدينة حيث يمارسون التجارة وأعمال الصيرفة التي لا تليق إلا بمواطن أثيني غير ملاك للأرض. إن هذه الفئة الاجتماعية فاقدة لكل حقوق المواطنة التي يملكها حر أتيني. " هكذا فإن الانتماء الشخصي إلى مدينة يشتغل في نفس الوقت كشرط اجتماعي لتملك الأرض، ولأن كل الأنشطة التي نعتبرها اقتصادية تتوزع وفق تراتبية للعلاقات والمكانات الشخصية، وتثمن وتبخص تبعا للمكانة الأكثر سموا، مكانة المواطن بصفة كاملة. 45

فوحده المواطن له الحق في امتلاك قطعة أرضية من تراب المدينة، والمبعدون عن هذا الحق هم الغرباء métiques والعبيد دون أن يعني ذلك أن كل مواطن هو ملاك. فمن ليس بملاك يتجه الى الأنشطة الأقل شأنا من الفلاحة كالصناعة التقليدية والتجارة، اللتان توقعان في علاقة تبعية للزبناء على عكس الفلاحة. إن المالك لقطعة من الأرض بمساحة كافية تضمن له الاستقلال والكفاف أي مكانة اجتماعية سامية تليق بمواطن حر.

43- M. Godelier, Rationalité, ibid, TII, p152
44- M.Godelier, L'idéel et le matériel, ibid, p 179.
45- Ibid, p 186.
46- M.Godelier, l'idéel et le matériel,ibid, p 185.
47- M.Godelier, Horizon, ibid, T II, P236.
48- M.Godelier, Rationalité, ibid, TII p 161.

فريق رجاء بني ملال يفتتح موسمه بهزيمة قاسية أمام ضيفه النادي القنيطري



استهل فريق رجاء بني ملال مشواره في البطولة الوطنية للقسم الثاني بهزيمة ثقيلة أمام مضيفه النادي القنيطري بثلاثة أهداف مقابل هدف واحد، في المباراة التي أقيمت يوم الاحد 28 شتنبر 2025 بالقنيطرة وسط حضور جماهيري غفير.

ورغم دخول الفريق الملالي بحماس كبير، فإن أصحاب الأرض تمكنوا من تسجيل الهدف الأول عن طريق أنور العزيزي. غير أن رجاء بني ملال سرعان ما استعاد توازنه ونجح في إدراك التعادل، ما أعطى أملاً للجماهير التي رافقته في تحقيق نتيجة إيجابية.

لكن مع نهاية الشوط الأول، تلقى الرجاء هدفاً ثانياً وقّعه كريم أيت محمد، قبل أن يعود نفس اللاعب في الجولة الثانية ليضيف الهدف الثالث، منهياً آمال الملاليين في العودة بالنتيجة.

ورغم محاولات الفريق للرد في الدقائق الأخيرة، اصطدم برجاء صلب من الدفاع القنيطري وتألق حارس المرمى، لتبقى النتيجة النهائية (3-1) لصالح أصحاب الأرض.

وتنتظر رجاء بني ملال مهمة صعبة في الجولات المقبلة لتصحيح المسار، خاصة وأن طموحات جماهيره تبقى معلقة على تحقيق موسم جيد والاقتراب من مراكز الصعود.

تعادل مثير بين فريق شباب أطلس خنيفرة وفريق وداد فاس في افتتاح البطولة الوطنية للقسم الثاني



تعادل فريق شباب أطلس خنيفرة مع ضيفه الوداد الفاسي بهدف لمثله (1-1)، في المباراة التي جمعت بينهما يوم السبت 27 شتنبر 2025، بملعب خنيفرة، برسم الجولة الأولى من البطولة الوطنية للقسم الثاني.

وشهدت المواجهة ندية كبيرة بين الطرفين، حيث تمكن الفريق الزائر من افتتاح حصة التسجيل في الشوط الأول، قبل أن ينجح أبناء خنيفرة في إدراك التعادل خلال الجولة الثانية وسط تشجيعات جماهيرية غفيرة.

وحاول الفريق الخنيفري حسم النتيجة لصالحه في الدقائق الأخيرة، غير أن غياب النجاعة الهجومية وتألق دفاع الوداد الفاسي حالا دون تحقيق الفوز.

وبهذه النتيجة، حصد الفريقان أول نقطة لهما في مشوار البطولة، على أمل تسجيل نتائج أفضل في المباريات المقبلة.

حمزة المتقي

فريق اتحاد أبي الجعد يحقق فوزاً تاريخياً في أول ظهور بالقسم الثاني من البطولة الاحترافية



بصم فريق اتحاد أبي الجعد على بداية موفقة في البطولة الاحترافية للقسم الثاني، بعدما تفوق على ضيفه المغرب التطواني بهدفين دون رد، في المباراة التي جرت يوم السبت 27 شتنبر 2025.

الفريق الصاعد حديثاً إلى القسم الثاني دخل المباراة بحماس كبير ورغبة واضحة في إثبات الذات، وهو ما تُرجم إلى هدفين منحاه ثلاث نقاط ثمينة ستكون ذات تأثير إيجابي على المستوى المعنوي.

في المقابل، لم ينجح المغرب التطواني في العودة بنتيجة إيجابية، رغم طموحه الكبير في استهلال الموسم بانتصار يساعده على المنافسة من أجل العودة السريعة إلى القسم الأول، غير أنه اصطدم بتنظيم جيد وقتالية واضحة للاعبي اتحاد أبي الجعد.

وبهذا الفوز، يعلن الفريق الجعدي عن انطلاقة قوية في موسمه الأول بالقسم الثاني، ويؤكد جاهزيته لمقارعة أندية عريقة تسعى بدورها للصعود

حمزة المتقي

المنتخب المغربي يحرز 69 ميدالية منها 18 ذهبية في الدورة السابعة من بطولة العالم للنانبودو

أحرز المنتخب المغربي للنانبودو 69 ميدالية (18 ذهبية و22 فضية و29 برونزية)، وذلك خلال منافسات الدورة السابعة من بطولة العالم للعبة، التي اختتمت فعالياتها، يوم السبت 27 شتنبر 2025، بالدار البيضاء.

وحل المنتخب الكرواتي ثانيا بـ 30 ميدالية (16 ذهبية، 8 فضية، 6 برونزية)، يليه المنتخب الكاميروني بـ42 ميدالية، (15 ذهبية، 17 فضية، 10 برونزية).

وجاءت سويسرا في المرتبة الرابعة بسبع ذهبيات و5 فضيات وبرونزية واحدة، متبوعة بكل من تركيا بأربع ذهبيات، 6 فضيات و4 برونزيات، والإمارات العربية المتحدة (3 ذهبيات و4 فضيات، و 2 برونزيات) وفرنسا (3 ذهبيات و3 فضيات، و 4 برونزيات) وبلغاريا (3 ذهبيات و برونزية).

أما إيطاليا فنالت ميداليتين ذهبيتين وفضية واحدة و3 برونزيات، متقدمة على روسيا بميداليتين ذهبيتين وبرونزية. بينما حصلت الكونغو على فضية وبرونزية، وكوت ديفوار على ميدالية فضية وحيدة.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس اللجنة الوطنية للنانبودو، عبد العالي فهيم، أن هذه البطولة شكلت محطة رياضية متميزة بالنظر للمشاركة المكثفة لأبطال من 17 بلدا وما يزيد عن 150 مشاركا، مبرزا أن المنافسات جرت في أجواء حماسية وبمستويات تقنية عالية، بفضل مشاركة أبطال بارزين قدموا من مختلف دول العالم.

وأضاف، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الحضور المكثف للفئات الصغرى في هذه التظاهرة يعكس الرهان الكبير للجنة الوطنية للنانبودو، على تكوين أجيال جديدة من الممارسين، وتأهيلهم لاعتلاء منصات التتويج مستقبلا، بما يضمن استمرارية هذا الصنف الرياضي.

وفي ما يتعلق بمستوى المشاركة المغربية، أوضح أن العناصر الوطنية أبانت عن أداء ومستوى جيد تجسد من خلال النتائج المحققة في مختلف المسابقات، وهو ما يؤكد التقدم الذي بلغه النانبودو المغربي. مبرزا أن الجانب التنظيمي



حظي بإشادة واسعة من جميع الوفود المشاركة، التي نوهت بجودة التنظيم وحفاوة الاستقبال.

من جانبه، أكد رئيس الاتحاد الدولي للنانبودو، أرنو كاموا، أن تنظيم هذه النسخة بالدار البيضاء يعكس مكانة المغرب كوجهة دولية في هذا الصنف الرياضي، مبرزا أن المنافسات جمعت نخبة من الأبطال في أصناف فردية وجماعية أبرزها الكاتا والقتال بمختلف أنماطه.

وأكد، في تصريح مماثل، أن المشاركة المكثفة والندية العالية عكستا التطور الكبير الذي يعيشه النانبودو على المستوى العالمي، لافتا إلى أن المنتخب المغربي أبان عن قدرات جيدة مكنته من تحقيق نتائج مشرفة.

كما أعرب عن تقديره للجهود المبذولة وخاصة التنظيم الاحترافي الذي كان محط إشادة من قبل مختلف الوفود المشاركة.

يشار إلى أن المغرب احتضن هذه المسابقة، التي أقيمت تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والجامعة الملكية المغربية للجيدو وفنون الحرب المشابهة بالتنسيق مع الجامعة الدولية للنانبودو واللجنة الوطنية للنانبودو بالمغرب، للمرة الرابعة بعد سنوات 2011، 2017، و2022.

وتروم هذه البطولة، التي يعد المغرب البلد الإفريقي والعربي الوحيد الذي استضافها أكثر من مرة، إبراز مكانة المملكة كوجهة رياضية عالمية وتعزيز الدبلوماسية الرياضية والتبادل الثقافي بين الشعوب، وكذا تطوير رياضة النانبودو محليا ودوليا وتشجيع الشباب على الانخراط في قيم الانضباط والسلام والانسجام بين الجسد والعقل.

و م ع

أيمن الحداوي الميدالية يحرز البرونزية في سباق 100 متر في بطولة العالم لبارا ألعاب القوى

أحرز المغربي أيمن الحداوي الميدالية البرونزية في سباق 100 متر (فئة تي47)، الذي جرى يوم السبت 27 شتنبر 2025،برسم بطولة العالم لبارا ألعاب القوى المقامة بالعاصمة الهندية نيودلهي.

وقطع الحداوي مسافة السباق في زمن قدره 10 ثواني و100 جزء من المائة، خلف البرازيلي بيتروسيو فيريرا دوس سانتوس الذي فاز بالميدالية الذهبية (10 ثواني و66 جزء من المائة)، فيما عادت الميدالية الفضية للصيني شي كانغجون (10 ثوتني و68 جزء من المائة).

وأهدى الحداوي بالتالي أول ميدالية للمغرب في هذه التظاهرة العالمية.

وأعرب الحداوي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عن ارتياحه الكبير لتمكنه من الصعود لمنصة التتويج رغم الظروف الصعبة للاستعدادات بسبب الإصابة.



وقال العداء المغربي "إنه أفضل أداء لي هذا العام، وهذا ي سعدني جدا لأنني مررت بفترة صعبة بسبب إصابة أثرت على تداريبي".

وأضاف "حاولت أن أبقى إيجابيا، والعمل على المستوى الذهني، والتركيز على كل التفاصيل لأكون مستعدا لهذا الحدث العالمي"، مشددا على أن هذه الميدالية ت ثبت قدرته على انه يستطيع "المنافسة مع الأفضل".

وأشار الحداوي الذي سيشارك أيضا في سباق 400 متر من "أجل اسعاد المغاربة" إلى أن هذا الفوز ي مثل حافزا إضافيا.

وكان الحداوي قد تألق في دورة الألعاب البارالمبية في باريس 2024، بفوزه بالميدالية الذهبية في سباق 400 متر، إلى جانب رقم قياسي عالمي جديد، اضافة إلى الميدالية البرونزية في سباق 100 متر.

وإلى جانب الحداوي، يمثل المغرب في هذه الدورة كل من العداء مهدي عفري (فئة تي12) في سباقي 100 متر و400 متر، وحياة الكرعة وابتسام الكرعة (فئة اف41)، في رمي القرص والجلة، وزكرياء الزوهري (فئة اف44) في رمي الرمح، وزكرياء الدرهم (فئة اف33) في رمي الجلة، والذي كان قد أحرز الميدالية البرونزية في دورة الألعاب البارالمبية بباريس.

وتستمر هذه التظاهرة إلى غاية 5 أكتوبر المقبل، بمشاركة أكثر من 1000 رياضي، سيتنافسون في 186 مسابقة (101 للذكور، و84 للاناث، ومسابقة واحدة مختلطة)، أي بزيادة 15 ميدالية عن النسخة الدورة التي أقيمت سنة 2024 في كوبي باليابان.

و م ع

فريق الوداد الرياضي يحسم مواجهة الزمامرة بثلاثية

حقق الوداد الرياضي فوزا ثمينا على ضيفه نهضة الزمامرة بثلاثة أهداف مقابل هدف، في المباراة التي أقيمت يوم الاحد 29 شتنبر 2025، على أرضية المركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء، لحساب الجولة الثالثة من البطولة الاحترافية الأولى لكرة القدم.

منذ البداية، ضغط الفريق الأحمر على دفاع الضيوف عبر أجنحته، بينما اكتفى نهضة الزمامرة بالاعتماد على المرتدات الهجومية، وكاد المهاجم فافا أن يفتتح التسجيل في الدقيقة 16 لولا التدخل الناجح للحارس فرني. وردّ الوداد بمحاولة خطيرة عبر حمزة هنوري الذي كان قريبا من التسجيل بضربة رأسية في الدقيقة 20، غير أن الحارس تدخل مجددا.

ضغط الوداد أثمر هدفا أول في الدقيقة 33 بعدما مرر أمرابط كرة جميلة لمحمد مفيد، الذي أطلق تسديدة قوية استقرت في شباك نهضة الزمامرة، منهيا الشوط الأول بتقدم الفريق الأحمر.



مع انطلاق الجولة الثانية، فاجأ الزمامرة الوداد بهدف التعادل الذي وقّعه المخضرم محمد الفقيه في الدقيقة 49، ما أجبر أصحاب الأرض على الرفع من إيقاع اللعب. وتمكن حمزة هنوري من إعادة التقدم للوداد في الدقيقة 69، قبل أن يؤكد تفوق فريقه بثالث الأهداف في الدقيقة 78، موقعا ثنائية شخصية جعلته نجما للمواجهة.

بهذا الانتصار، رفع الوداد رصيده إلى 7 نقاط ليتقاسم الصدارة مؤقتا مع المغرب الفاسي والرجاء الرياضي، فيما تجمد رصيد نهضة الزمامرة عند نقطة واحدة في المركز الرابع عشر.

النادي المكناسي يعلن تفاصيل بيع تذاكر مواجهة الوداد الرياضي

أعلن النادي المكناسي، يوم الثلاثاء 30 شتنبر 2025، عن انطلاق عملية بيع تذاكر المباراة المرتقبة أمام الوداد الرياضي، لحساب الجولة الرابعة من البطولة الاحترافية "إنوي" – القسم الأول.



وأكدت إدارة النادي أن عملية البيع ستبدأ ابتداءً من الساعة الثانية زوالاً عبر مجموعة من نقاط البيع المنتشرة في مدينة مكناس، مشيرة إلى أن التذاكر لن تكون متوفرة عبر الإنترنت لعدم اعتماد خيار البيع الإلكتروني.

وجاءت أسعار التذاكر على النحو التالي:
30 درهماً للمدرجات الجانبية (المنطقة 3)
60 درهماً للمدرجات الوسطى (المنطقة 2)
100و200 درهم للمنطقة 1 الخاصة بالمنصة الشرفية.

وتُجرى المواجهة يوم الجمعة المقبل، بداية من الساعة السادسة مساءً، على أرضية الملعب الشرفي بمكناس، في لقاء يُنتظر أن يشهد حضوراً جماهيرياً كبيراً بالنظر إلى أهمية المباراة وطابعها التنافسي.

المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة يواجه نظيره الإسباني يومي 19 و21 أكتوبر المقبل بالرباط



يخوض المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة مباراتين وديتين أمام نظيره الإسباني، وذلك يومي 19 و21 أكتوبر المقبل بالرباط.

وأفاد بلاغ للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، بأن المباراتين ستقامان بالقاعة المغطاة التابعة للمجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله، ابتداء من الساعة السابعة مساء.

وأضاف المصدر ذاته أن المباراتين تندرجان في إطار استعدادات المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة للاستحقاقات المقبلة.

وكان المنتخب الوطني قد شارك مؤخرا في دوري دولي ثلاثي بالعاصمة الأرجنتينية بوينوس إيريس ، حيث احتل الرتبة الثانية بعد تفوقه على نظيره للشيلي (5-3)، وانهزامه أمام الارجنتين (2-0)

الرجاء يعود بفوز ثمين من الجديدة وديربي سايس ينتهي بلا أهداف

حقق نادي الرجاء الرياضي انتصارا مهما على مضيفه الدفاع الحسني الجديدي بهدفين دون مقابل، في اللقاء الذي جمع بينهما اليوم على أرضية ملعب أحمد شكري، برسم الجولة الثالثة من البطولة الاحترافية الأولى لكرة القدم.



وجاء الهدف الأول للخضر في الدقيقة 15 بعدما سجل لاعب الدفاع الحسني الجديدي مروان لمزاوري بالخطأ في مرمى فريقه، قبل أن يعزز إسماعيل خافي النتيجة في الدقيقة 69، موقعًا الهدف الثاني للرجاء الذي أمن به نقاط المباراة الثلاث.

وفي مباراة أخرى عن الجولة ذاتها، انتهى ديربي سايس بين النادي المكناسي والمغرب الفاسي بنتيجة التعادل السلبي "صفر لمثله"، وذلك في المواجهة التي احتضنها المركب الرياضي بمدينة فاس، حيث فشل الفريقان في استغلال الفرص المتاحة لحسم اللقاء.

وبهذا الفوز، عزز الرجاء الرياضي رصيده بثلاث نقاط ثمينة، فيما اكتفى كل من المغرب الفاسي والنادي المكناسي بنقطة وحيدة تقاسماها بعد تعادل عقيم.

المنتخب المغربي يتفوق على إسبانيا في مونديال الشيلي لأقل من 20 سنة

استهل المنتخب الوطني المغربي لأقل من 20 سنة مشواره في نهائيات كأس العالم لكرة القدم لهذه الفئة في الشيلي، بتحقيق فوز تاريخي على نظيره الإسباني، بهدفين دون رد، في المباراة التي جمعتهما يوم الأحد 28 شتنبر 2025، على أرضية الملعب الوطني خوليو مارتينيز برادانوس في سانتياغو، لحساب الجولة الأولى للمجموعة الثالثة.

وسجل هدفي المنتخب المغربي كل من المهاجم ياسر الزبيري في الدقيقة 54 ،والجناح ياسين جسيم (د 58)،الذي اختير رجل المباراة.

وشهد الشوط الأول إيقاعا سريعا ،واندفاعا هجوميا متبادلا بين المنتخبين، مع أفضلية للعناصر الوطنية التي حاولت مرارا هز شباك المنافس وفرض أسلوبها في اللعب، غير أن التسرع في اللمسة الأخيرة وتألق الحارس الاسباني حال دون ترجمة هذه الفرص إلى أهداف.

وما توالي مجريات المباراة ، فرض أشبال المدرب وهبي ضغطا على دفاع المنتخب الإسباني، واقتربوا من افتتاح التسجيل خاصة في الدقيقة 24 عبر محاولة قادها الجناح عثمان معمة الذي انطلق بمجهود فردي قبل أن يمرر الكرة إلى ياسين الخليفي، ليمهدها بدوره للمهاجم ياسر الزبيري الذي سدد بقوة من داخل منطقة الجزاء، غير أن كرته جانبت المرمى.

ضغط النخبة الوطنية وانتشارها الجيد على أرضية الملعب، فضلا عن المهارات الفردية لعناصرها، على غرار عثمان معمة و ياسين جسيم جعلها تبلغ مربع عمليات المنتخب الإسباني في أكثر من مناسبة وتشكل تهديدا حقيقيا على الحارس غونزاليس فران.

ومع اقتراب نهاية الشوط الأول، انخفض إيقاع اللعب بتراجع أداء اللاعبين، باستثناء بعض المناوشات الهجومية المتفرقة، غير أن صلابة الدفاع من الجانبين وتألق الحارسين أبقيا النتيجة



متعادلة دون أهداف.

من جهة اعتمد المنتخب الاسباني على الهجمات المنظمة و التي كادت إحداها أن تتمثر في الدقيقة الـ39، حينما تمكن المهاجم دافيد ميلا من التوغل داخل مربع عمليات "أشبال الأطلس"، غير أن الحارس المغربي المتألق ياسين بنشاوش تصدى لمحاولته بمهارة، مدعوما بصلابة خط الدفاع الذي حال دون ترجمتها إلى هدف.

ومع بداية خلال الشوط الثاني، أبدى المنتخبان حذرا بالغا واعتمد اللاعبون على التمريرات القصيرة بهدف خلق المساحات.

وفي حدود الدقيقة الـ 51، هدد المهاجم الإسباني رودريغو مندوزا مرمى أسود الاطلس برأسية قوية غير أن الحارس بن الشاوش كان في المكان المناسب.

رد الأشبال لم يتأخر طويلا، حيث تلقى ياسر الزابيري تمريرة على المقاس من منتصف الميدان من جاسم ياسين ، الذي اختير رجل المباراة ،ونجح في إسكانها ببراعة في المرمى الإسباني في الدقيقة 54.

وبعد مرور أربع دقائق فقط، ومن هجمة مرتدة سريعة، أرسل عثمان معمة تمريرة بينية متقنة لجاسم ياسين ، الذي لم يتردد في إيداعها الشباك معلنا الهدف الثاني لـ"أشبال الأطلس."

و عقب ذلك اندفعت العناصر الإسبانية بحثا عن تدليل الفارق غير أن يقظة الدفاع بقيادة الحارس الواعد بن الشاوش حالا دون ذلك.

ولضخ دماء جديدة في صفوف كتيبته ، أقدم الناخب الوطني محمد وهبي على إشراك كل من يونس البحراوي مكان سعد الحداد، وأنس تاجوارت عوض عثمان معمة، وطه ماجني مكان ياسين الخليفي،مما ساعد على غلق كل الممرات ،ليحسم أشبال الاطلس اللقاء لصالحهم ، و يفجروا أولى مفاجآت مونديال الشيلي.

وسيخوض المنتخب المغربي ثاني اختباراته يوم الخميس المقبل (00:00 بتوقيت المغرب) ،بمواجهة منتخب البرازيل على أرضية ملعب "ناسيونال خوليو مارتينيز" بالعاصمة سانتياغو، وعينه على تحقيق نتيجة إيجابية أخرى تمهد له الطريق للعبور نحو الدور الثاني .

ملفات تادلة 24

قطر تحتضن المرحلة النهائية من كأس القارات للأندية FIFA 2025

تم الإعلان رسميا عن استضافة دولة قطر للمباريات الثلاث الأخيرة من كأس القارات للأنديةFIFA 2025™ ، البطولة العالمية التي تجمع أبطال القارات في صراع كروي يكرس مكانة الفائز على الساحة الدولية. وستحتضن الدوحة المرحلة النهائية التي تتكون من ثلاث مباريات بين 10 و17 دجنبر المقبل.



تستهل المنافسات بالمباراة الثالثة المعروفة بـ"ديربي الأمريكيتين"، يوم الأربعاء 10 دجنبر، حيث يواجه فريق كروز أزول المكسيكي، بطل دوري أبطال الكونكاكاف 2025، الفائز المرتقب بلقب كوبا ليبرتادوريس الذي سيتحدد في 29 نونبر. الفائز من هذه المواجهة سيضرب موعدا مع بيراميدز المصري، المتوج بدوري أبطال أفريقيا، في المباراة الرابعة "كأس التحدي FIFA"يوم السبت 13 دجنبر.

وكان بيراميدز قد تأهل لهذه المرحلة بعد مشوار ناجح تغلب خلاله على أوكلاند سيتي النيوزيلندي بطل أوقيانوسيا، ثم على الأهلي السعودي بطل آسيا، ليظفر بكأس أفريقيا–آسيا–المحيط الهادئ FIFA في جدة بتاريخ 23 شتنبر.

النهائي الكبير سيقام يوم الأربعاء 17 دجنبر، حيث يلتقي باريس سان جيرمان، بطل دوري أبطال أوروبا لموسم 2024-2025، مع الفائز بكأس التحدي FIFA، في مواجهة مرتقبة لتحديد هوية بطل كأس القارات للأندية 2025.

وتبرز هذه الاستضافة الدور المتواصل لقطر كوجهة عالمية للفعاليات الرياضية الكبرى، إذ ستنظم لاحقا هذا العام كأس العالم تحت 17 سنة FIFA™ وكأس العربFIFA™ ، بالاعتماد على البنية التحتية والاستادات المتطورة التي شيدت خصيصا لمونديال 2022.

وكانت نسخة 2024 من البطولة قد شهدت تتويج ريال مدريد باللقب عقب فوزه على باتشوكا أمام أكثر من 70 ألف متفرج في استاد لوسيل. أما في نسخة هذا العام، فستقام المباراتان 3 و4 على استاد أحمد بن علي، فيما سيعلن لاحقا عن الملعب الذي سيحتضن النهائي.

المساء 24

الصحافة الشيلية تصف فوز المغرب على إسبانيا بال"مفاجأة الكبرى" في كأس العالم لكرة القدم لأقل من 20 سنة



أجمعت وسائل الاعلام الشيلية، الصادرة يوم الاثنين 29 شتنبر 2025، على أن الفوز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي لكرة القدم لأقل من 20 سنة على نظيره الاسباني (2-0) ،في أولى مباريات المجموعة الثالثة ضمن نهائيات كأس العالم لكرة القدم لهذه الفئة شكل "مفاجأة كبرى" في هذه البطولة العالمية التي تحتضنها الشيلي الى غاية 19 اكتوبر المقبل.

و أكدت في قراءاتها لهذه المباراة أن ما حققه المنتخب المغربي لا يقتصر على كونه مجرد فوز ثمين، بل يعكس الانطباع القوي الذي تركه أشبال الاطلس في نفوس الجماهير التي عاينت هذه المواجهة.

و في هذا السياق ،كتب موقع (بريميرا بي تشيلي)، المتخصص في مجال كرة القدم، أن "المغرب فجر أول مفاجأة كبرى في مونديال أقل من 20 سنة بتفوقه على إسبانيا في بداية جولات المجموعة الثالثة."

و اعتبر الموقع أن "كرة القدم تؤكد مرة أخرى أن الحقيقة تبقى على أرض الملعب، وأن المغرب هو من حصد نقاط الفوز الثلاث بتجاوز نظيره الإسباني."

من جهته، كتب موقع "برينسا فوتبول" أن المغرب استغل الفرص التي أتيحت له وتألق بشكل ملفت في لقائه الأول ضد إسبانيا.

وأضاف أن المنتخب المغربي خاض المباراة "بندية وفرض نفسه أمام الخصم الاسباني" مشيرا إلى أن العناصر الوطنية عرفت كيف تستغل الفرص التي أتيحت لها أمام منتخب إسباني "عانى كثيرا من جولة ثانية مليئة بالصعوبات."

وذكر بأن المغرب بات بهذا الانتصار يتصدر المجموعة الثالثة بثلاث نقاط، بينما أنهت إسبانيا الجولة الأولى من دون نقاط، في حين تحتل المكسيك والبرازيل المركز الثاني مناصفة بنقطة واحدة عقب تعادلهما (2-2).

و في مقال تحت عنوان "النجوم المغربية التي فازت بحب الشيلي"،كتبت النسخة الشيلية من صحيفة (آس) أن "الجماهير التي حجت لمشاهدة المباراة ظلت مندهشة من أداء عثمان معمة وجاسم ياسين.

وأوضحت أن هذين اللاعبين "جعلا المنتخب الإسباني يفقد صوابه"، مؤكدة أن "مستواهما كان جيدا جدا لدرجة أن الجماهير، بمن فيه الإسبان أنفسهم، صفقوا عليهما بعد تغييرها".

وعززت الصحيفة مقالها بتصريح للناخب الوطني محمد وهبي أكد فيه أن "المغرب لديه رؤية واضحة ويرغب في الفوز بكأس العالم في المستقبل. صحيح أن أمامنا الكثير لفعله، لكن يتعين التحلي بالتواضع مع الاحتفاظ على جذوة الأمل متقدة (..) كان الفوز على إسبانيا صعبا جدا، وعملي الآن هو الإبقاء على التواضع."

وستتجه الأنظار يوم الخميس المقبل إلى ملعب "ناسيونال خوليو مارتينيز" بالعاصمة سانتياغو، حيث يواجه المنتخب الوطني المغربي نظيره البرازيلي وعينه منصبة على تحقيق نتيجة إيجابية تعزز حظوظه في التأهل إلى الدور الثاني.

و م ع

Les maladies hydriques

Ce sont souvent des « maladies évitables » à traiter comme enjeu de santé environnementale

Préparé par: B. ZIGZI

L'eau est une ressource indispensable à la vie. D'autre part, elle représente la première cause de mortalité et de maladie dans le monde. De nombreux germes infectieux sont ainsi transmis et entrainent une mortalité humaine élevée. Les maladies d'origine hydrique sont des infections essentiellement dues à des bactéries, des virus et des protozoaires. Il peut s'agir de microorganismes pathogènes ou potentiellement pathogènes (opportunistes) et ce en quantité supérieure au seuil d'infectiosité.

Au sens général de l'expression, les maladies hydriques (ou maladies à transmission hydrique) sont les maladies (et par extension les risques sanitaires) liés à la qualité de l'eau et à l'accès à l'eau potable. Ce sont souvent des *« maladies évitables »* à traiter comme enjeu de santé environnementale.

Ces maladies comptent parmi les plus fréquentes dans le monde, et elles tuent le plus (les enfants notamment).

Les pays pauvres sont largement plus touchés, mais des foyers épidémiques se déclarent périodiquement dans les pays riches (ex : en mai 2000 à Walkerton (Ontario) au moins 2 300 personnes ont été gravement malades et sept mortes à la suite d'une contamination microbienne du réseau d'eau potable dans la ville).

Typologies : Il en existe au moins quatre types :

1- les maladies liées à la toxicité d'une eau polluée par des métaux, radionucléides ou produits chimiques ;

2- les maladies infectieuses induites par une eau contenant des microorganismes pathogènes pour l'homme, y compris acquises lors d'activités récréatives (baignade, pêche, chasse...) souvent alors issue de « contaminations fécales accidentelles ou de connexions croisées »[2] ; sources de diarrhées et gastro-entérite souvent épuisantes et pouvant entrainer la mort de personnes vulnérables (jeunes enfants notamment) ;

3- les parasitoses acquises via une eau contenant des parasites de l'Homme ;

4- les maladies transportées par des vecteurs qui sont plus nombreux là où l'eau est très présente (moustiques, typiquement).



Certaines maladies comme la diarrhée du voyageur peuvent avoir une origine hydrique ou d'autres origines.

Les eaux en cause : Il peut s'agir d'eaux utilisées pour la boisson, la cuisson, la baignade, ou encore pour se laver ou pour laver des objets... Le risque de transmission le plus direct est lié à l'eau de boisson, il peut être diminué ou presque supprimé par une bonne filtration et/ou désinfection et un stockage adéquat. Le passage du pathogène peut aussi se faire via des blessures ou par le passage d'un parasite au travers de la peau.

Selon leurs provenances, on distingue habituellement : les eaux souterraines, les eaux pluviales ou de ruissellement ; les eaux de surface provenant du milieu naturel (sources, cours d'eau, mares, étangs...) ; les eaux provenant de lacs, de barrages ou réservoirs artificiels...

Selon le lieu d'utilisation, on pourra aussi distinguer (avec des risques souvent différents)

- les eaux utilisées dans la sphère domestique, après passage par un réseau de distribution ou à partir d'un puits privé ou communautaire ; les eaux directement utilisées dans la nature ; les eaux utilisées dans le milieu professionnel,

Concernant les eaux susceptibles d'abriter des vecteurs et/ou parasites, on distinguera généralement

- les eaux douces des eaux salées, froides ou chaudes, claires ou turbides...
- les eaux vives et les eaux stagnantes (qui posent généralement plus de problèmes)
- les eaux de marais, de tourbières (alcalines ou acides) ou de mangroves.

Enjeux : un simple cuiseur solaire à concentration, comme ici à Zouzugu (Ghana) limite le besoin d'eau et diminue les risques de maladies hydriques (dont la Dracunculose) en permettant une pasteurisation gratuite de l'eau (quand le soleil est présent) Ce filtre à sable amélioré (en combinant plusieurs processus biologiques et mécaniques de filtration/épuration) élimine la plupart des contaminants microbiens et parasitaires de l'eau, réduisant le risque de diarrhée, de maladies de peau et d'infections des voies urinaires. Bouteille LifeSaver, utilisée par l'armée ou en situation de crise humanitaire pour produire par ultrafiltration de petites quantités d'eau potable. Il existe aussi un équivalent en "tube d'aspiration" (LifeStraw) plus léger

Ils sont sanitaires (enjeu de santé publique), sociaux et économiques, mais aussi individuels et collectifs (avec donc des enjeux géopolitiques, géostratégiques et de solidarité transrégionales et transnationales, faute de quoi pourraient se développer de futures « guerres de l'eau »). Des enjeux croisés existent entre la gestion de l'eau [6] (éventuellement communautaire) et les inégalités sociales et les inégalités écologiques, les populations plus pauvres étant généralement à la fois plus vulnérables et plus exposées aux maladies hydriques et aux environnements dégradés[7].

L'accès à l'eau potable (et donc à l'assainissement qui vise aussi à protéger la ressource en eau) est considéré comme l'un des besoins les plus fondamentaux pour l'Homme, et donc un des grands enjeux de développement soutenable.

En effet, aujourd'hui, encore 2,6 millions de personnes meurent chaque année en raison des maladies liées à l'eau et à un environnement insalubre.

Des enjeux prospectifs, de veille sanitaire et de veille épidémiologique et éco-épidémiologique ainsi que d'utilisation des retours d'expérience[9] existent aussi avec la surexploitation de nappes phréatiques propres, alors que la pollution générale de l'environnement peut affecter les ressources en eau des générations futures, l'apparition de phénomènes d'antibiorésistance et de chlororésistance, qui peuvent aussi avoir des causes ou co-déterminants environnementaux (la dégradation écologique des milieux aquatiques) et agroenvironnementaux[2],[10],[11], le drainage et l'irrigation, ainsi que l'épandage de lisiers, fumiers et/ou composts non arrivé à maturité pouvant notamment être des facteurs de salinisation ou de pollution microbienne (ou physicochimiques) de l'eau.

Ces enjeux sont exacerbés dans les régions chaudes et/ ou arides où les risques microbiens sont élevés et où l'eau potable est plus difficile à trouver, en zone sahélienne par exemple.

D'autres enjeux sont liés à la sensibilisation, de formation et d'information des décideurs, des élus, des personnels de santé (dont médecins), des techniciens.

Des questions nouvelles et complexes se posent quand apparaissent des biofilms, et des souches de microbes ou parasites résistants aux moyens classiques de désinfection et épuration microbiologique de l'eau.

Exemples

- Choléra. Paludisme Dengue Diarrhée, Diarrhée du voyageur
- Hépatites (hépatite A et hépatite E) Typhoïde certaines méningites
- leptospirose ; salmonellose. Dientamoebiase (causée par *Dientamoeba fragilis*)
- Eustrongylidose ; trypanosomiase ; schistosomiase ; Dracunculose ; Lambliase
- Giardiase : Amibiase ; Filariose lymphatique ; bactériose, par exemple due à Escherichia coli O157:H7 ou à Campylobacter jejuni ou à des toxines cyanobactérielles ;etc ..

REF : www.wikipedia.com

Le Co-développement dans les relations Maroc-Afrique: Positionnement Est – Ouest



OUJABAIR Abdessamad

« le Royaume du Maroc est pleinement disposé à faire avancé résolument notre partenariat et à lui conférer un contenu concret et tangible, et ce, en parfait accord et en synergie avec les importants acquis et les avancés significatifs que nous avons réalisé avec plusieurs Etats africains frères, dans le cadre de la coopération Sud-Sud, surtout dans les domaines liés au développement humain, au partage des connaissances, et de savoir-faire, à la formation universitaire et au secteur de l'agriculture, de la santé, de l'eau et de l'énergie. A cela s'ajoute la réalisation des projets productifs destinés à améliorer les conditions de vie des populations dans les milieux urbains et rural, ainsi que la dynamisation des échanges économiques, commerciaux et d'investissement. A cet égard, nous sommes attachés à l'intensification des projets et des programmes inscrit dans le cadre d'une coopération tripartite Maroc-Afrique, en association avec les bailleurs de fonds, Etats et institutions confondues. »

En 2006, une idée surgisse dont le contenu exprime le nouveau rôle de Co-développement. Ce dernier est présenté comme un moyen de développement et de gestion des flux migratoires. Mais peut-on comprendre que la gestion de ces flux et la lutte contre l'immigration illégale seraient les nouvelles fonctions du Co-développement ?

La réponse est claire, «la réponse à des flux migratoire incontrôlés doit être recherché dans le développement des pays d'origine»[24] ou que « l'augmentation des flux d'émigration est un symptôme de mal développement» auquel le Co-développement serait une réponse nouvelle[25].

Dans le plan d'action définit dans le sommet euro-africain de Rabat en 2006, le Co-développement recouvre plusieurs initiatives traduites dans des perspectives de transfert de fonds de migrant dans leurs pays d'origine ; les structurés et les orientés grâce à des cofinancement ;valoriser le transfert de compétences des migrants, notamment par l'encouragement à la mobilité et à la circulation entre pays d'accueil et pays d'origine ; accompagner le retour des migrants (appui à la réinsertion économique).

La confusion entre coopération au développement et politique migratoire n'a cessé de s'accentuer et le terme de Co-développement a été récemment remplacé par « ***développement solidaire*** » dans la dénomination officielle du Ministère Français, fondateur de la thématique, qui soutient désormais une série de projets ayant un effet indirect sur le contrôle des flux migratoires, même si les dits projets n'incluent pas directement de migrants.

L'économiste Maurice Allais (1911 -2010) a proclamé dans son ouvrage : la crise mondiale d'aujourd'hui, 1999 *« La doctrine régnante avait totalement méconnu une donnée essentielle : une libéralisation totale des échanges et des mouvements de capitaux n'est possible, elle n'est souhaitable que dans le cadre d'ensembles groupant des pays économiquement et politiquement associés, et de développement économique et social comparable.*

Le Co-développement se situe à une confrontation de trois paradigmes : la mondialisation ; la migration internationale et le développement**.** A cet effet, le Maroc a initié un nouveau modèle de coopération, avec les pays africains, basé non seulement sur le développement humain, mais aussi sur une coopération gagnant-gagnant fondée sur un partenariat inédit , et ce par le biais d'une diplomatie économique, une diplomatie de contrat, traduite par la conclusion des accords concertés, constituant le cadre juridique des échanges économiques et commerciaux, dans une vision d'intérêts communs.

Il est temps de rappeler que[26]*«le Maroc a toujours rejeté la logique de l'afro pessimisme, prôné et défendu une action solidaire, déterminée et volontariste pour l'émergence d'une nouvelle Afrique »*, ainsi la particularité du modèle de coopération marocaine réside dans la diversité des acteurs et des partenaires qui œuvrent en la matière, ce qui montre que le champ disciplinaire du nouveau paradigme n'est plus l'apanage exclusif des institutions étatiques mais, il est complété par les opérateurs économiques privés et aux acteurs de la société civile. La coopération ancienne connue par l'action des entreprises publiques et institutions à travers le financement et la réalisation des projets d'infrastructure de bases, de réseaux de télécoms, d'irrigation, d'eaux et d'électricité, la nouvelle stratégie implique davantage d'opérateurs économique dans les activités de services et de banques, la formation professionnelle, les mines et les télécoms[27]

La stratégie pragmatique marocaine est commandée par le « real politique » et par les exigences économiques et sécuritaires raison pour laquelle, l'intégration de l'Afrique subsaharienne dans cette stratégie, va contribué à une restructuration de ses systèmes économiques en adhèrent un domaine de commerce, de finances et de l'économie moderne, favorisant ainsi une croissance économique continue dans la région qui va contribuer à la lutte contre la pauvreté. En effet, le Maroc essaye de forger une diplomatie de proximité, par le biais de Co-développement, et ce dans une vision à long terme ayant pour support stratégique : la coopération sud -sud pour un développement humain durable basé sur un équilibre économique, social et voir même environnemental.

La pauvreté tue les démunis et porte atteinte à la dignité des nantis raison pour laquelle, *« Au Nord comme au sud, les populations souhaitent et revendiquent la démocratie et le développement et non pas la démocratie ou le développement. La mondialisation économique exige de travailler à élargir des espaces de la démocratie et du développement à l'échelle planétaire. En espérant que la pleine et entière participation des populations des pays de Nord et de Sud au dialogue social puisse à terme favoriser la prise en compte des besoins et des préoccupations des plus faibles et des plus démunis de notre planète dans l'établissement des priorités et des décisions cruciales pour la vie des personnes concernées et de leurs descendants. »*[28] .

[24]« Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme, juste et humaine », Rapport parlementaire d'information AN n° 300, avril 2006.

[25] « Le Co-développement à l'essai », Rapport n° 417 du Senat sur le co-développement et les relations entre politique de développement et politique de gestion des flux migratoires, juillet 2007.

[26] Discours royal du le 13 mars 2015 aux participants du forum de Crans Montana tenu à Dakhla.

[27]Http://guineenews.org/lafrique-au-coeur-de-la-nouvelle-strategie-marocaine-de-cooperation-les-raisons-dun-regain-intérêt/, consulté le 16 Avril 2017.

[28] ABDOU Sallam Fall, LOUIS Favreau, GERALD Larose, Le Sud… et le Nord dans la mondialisation, Quelles alternatives ? Le renouvellement des modèles de développement, Presses de l'université de Québec, 2004, p. XXII.

A suivre

Dr. OUJBAIR Abdessamad
Docteur en droit public
Et sciences politiques


1948
العودة حق وإرادة شعب
Return is our Right and our Will